

أصول وفنون البحث العلمي

دكتور

جابر جاد نصار

الاستاذ بكلية العلوم - جامعة القاهرة
والعالمى بالتحض والتنمية والإدارة العليا

الطبعة الثالثة

الناشر

دار النهضة العربية

٢٢ شارع عبد الطالق ثروت - القاهرة

٢٠٠٥

English Literature History

1700-1800

1700-1800

1700-1800

1700-1800

1700-1800

1700-1800

1700-1800

1700-1800

الحمد لله
للجنة كل خير وتمام كل نعماً

بسم الله الرحمن الرحيم

« سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا »

إنك أنت العليم الحكيم »

(سورة البقرة من الآية ٢٢)



مقدمة

هذا الكتاب في البحث العلمي بصفة عامة ، والبحث
القانوني بصفة خاصة ، يجمع الأصول العلمية التي تحكم
البحث العلمي في إطاره ومضمونه وترتيب نتائجه ، ويبين
خبرة ذاتية للمؤلف .

فأما عن الأصول العلمية فهي ما تواضعت عليه
الدراسات العلمية والمنهجية ومعرفتها أمر لازم وضروري .
وهي خاضعة لأطر علمية واشترطات موضوعية ضابطة .

لما الخبرة الذاتية فهي خبرة شخصية تراكمت عبر
السنون الطويلة التي مضىها المؤلف طالبا متعلما وباحثا
متدربا وباحثا محترفا طيلة عمله بالجامعة . واعتبارها خبرة
ذاتية لا يضاف عليها قداسة الأصول السابقة . بل هي شجرة
مثمرة لكل من رأى في ثمارها نفعا له .

فعلى الرغم من أن البحث العلمي يخضع لأسس
ومناهج تعارف عليها العلماء منذ أمد بعيد إلا أن هذا لا يمنع
أن يكون لكل باحث أسلوب فريد في استخدام هذه الأسس

وهذه المناهج . وهذا الأسلوب هو الذى يميز باحثاً عن الآخر .

والبحث العلمى الجاد عمل شاق ، وليس أشق على الباحث فيه ، من التزامه بأصوله وقواعده . وتعلم هذه الأصول والقواعد فى مرحلة مبكرة من حياة الباحث يفيدته كثيراً وييسر عليه فيما بعد العمل بها .

وأهمية البحث العلمى فى حياة الإنسان غير خافية على أحد ، فنحن فى عصر أصبح البحث العلمى فيه للإنسان ضرورة حياتية ، وللمجتمع كله طوق نجاة .

فالبحث العلمى هو أساس نهضة الدول والمجتمعات على مر العصور . فما ازدهرت دولة إلا بازدهار البحث العلمى فيها ، وما تعقدت المشاكل فى دولة إلا باهمالها للبحث العلمى .

وفى ظل هذه المعادلة نفهم تفضيل الإسلام للعالم على غيره . إذ يقول سبحانه وتعالى فى قرآنه « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين آمنوا منكم والذين آمنوا منكم والذين آمنوا منكم » وقال أيضاً « لا يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون » . (سورة الزمر - الآية ١).

وفى ذلك يقول الرسول صلى الله عليه وسلم « .. فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب ، إن العلماء ورثة الأنبياء . إن الأنبياء لم يُورثوا ديناراً ولا درهماً . وإنما ورثوا العلم . فمن أخذه أخذ بحظ وافر » .

(أخرجه ابن ماجه فى سننه جـ ١ ص ٨١ حديث رقم ٢٢٣).

ولم يتصور النظام الإسلامى أفراده إلا عالم ومتعلم ولذلك قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « العالم والمتعلم شريكان فى الأجر . ولا خير فى سائر الناس » (رواه ابن ماجه) .

ورجال القانون سواء الباحث أم القاضى أم المحامى يحتاج إلى آليات البحث العلمى فى عمله سواء فى تأليف الأبحاث أم فى إصدار الأحكام أم فى فهم وقائع الدعاوى والتعامل معها . ومن هنا تأتى أهمية دراسة أصول ومناهج البحث العلمى .

وسوف تكون دراستنا مقسمة على أربعة فصول كما

يلى :

الفصل الأول : ماهية البحث العلمي ومناهجه .

الفصل الثاني : الأطر الحاكمة للبحث العلمي .

الفصل الثالث : أدوات البحث العلمي .

الفصل الرابع : كتابة البحث وإخراجه .

ونذك كما يلي :

الفصل الأول

ماهية البحث العلمي ومناهجه

يمثل البحث العلمي ضرورة حياتية سواء فسي حياة الأفراد أم في حياة الدول . فبالعلم تنهض أمم ودول ويسالعلم أيضاً تباد أمم ودول . والوصول إلى العلم والانتفاع به أمر يستوجب البحث عنه . وللبحث عن العلم أسس ومناهج . وهو ما سوف نتحدث عنه في هذا الفصل كما يلي :

المبحث الأول : ماهية البحث العلمي وأنواعه .

المبحث الثاني : مناهج البحث العلمي .

وذلك ما يلي : -

المبحث الأول ماهية البحث العلمي وأنواعه

سوف نتناول في هذا المبحث ماهية البحث العلمي ،
وذلك في مطلبين نتناول في المطلب الأول : مفهوم البحث
العلمي وأهميته . وفي المطلب الثاني نتناول أنواع البحث
العلمي . وذلك كما يلي :

المطلب الأول مفهوم البحث العلمي وأهميته

الفرع الأول تعريف البحث العلمي

تتبدى أهمية التعريف في أنه يحدد بالضبط ما نقصده
بالفاظ محددة ومفهومة . ويكون هذا التعريف هو المدخل
الرئيسي لدراسة أى موضوع . وللوقوف على مفهوم البحث

ينبغي أولاً تحديد معنى البحث ومعنى العلم . فكلمة « البحث » تأتي في اللغة العربية من الفعل بحث وبحث عن الشيء أي فتنه عنه أو سأل عنه . وبحث عنه من باب قطع والبحث عنه أي فتنه عنه .

وعلى ذلك فإن البحث يعني التفتيش والتنقيب عن مسألة معينة حتى يتبين حقيقتها على أي وجه كان . ولا يجرح تعريف البحث كاصطلاح عن معناه اللغوي . فهو أيضاً في المصطلح يعني بذل الجهد في التحري والتفتيش والتتبع والدراسة لموضوع معين حتى يتبين حقيقته .

أما العلم : فهو مصطلح أكثر غموضاً ، إذ أن تعريف العلم يختلف على مر العصور . وفي اللغة يعني «العلم» أي يكسر العين للمعرفة ، وعلم الشيء بالكسر تعلمه (علماً) عرفه . ورجل (علامة) أي (عالم) جداً والهاء للمبالغة ، و (استعلمه) للخبر (فاعلمه) إياه^(٢) . وفي المصطلح فإن العلم عرف بأنه مجموعة المعارف الإنسانية التي من شأنها

(١) مختار الصحاح ، للشيخ الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر

الرزقي - القاهرة - طبعة دار المعارف - ١٩٩٠ - ص ٤١ .

(٢) مختار الصحاح : للمرجع السابق - ص ٤٥١ - ٤٥٢ .

أن تساعد على زيادة رفاة الإنسان لو أن تساعد في صراجه في معركة تنازع البقاء وبقاء الأصلح .

على أنه يؤخذ على هذا التعريف قصوره . فمن العلم ما استخدم في تمييز البشرية .^(١) وهو تعريف للعلم أقرب إلى وصفه من تحديد مفهومه .

ويُعرف العلم بأنه مجموعة الخبرات الإنسانية التي تجعل الإنسان قادراً على التنبؤ . وعُرف أيضاً بأنه فهم ظواهر هذا الكون ، أسبابها وآثارها .

وعلى ذلك فإن العلم هو إدراك الشيء بحقيقته ، وهذا الإدراك لا يتأتى إلا عن طريق الفهم أو التنبؤ وربط الأسباب بالمسببات . وعلى ذلك فإن العلم هو مجموعة مسائل وأصول كلية تدور حول موضوع واحد وتعالج بمنهج معين وتنتهي

(١) احمد سليم سعيدان : مقامة لتاريخ التفكير العلمي في الاسلام - علم المعرفة - عدد ١٣١ - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت - ص ١٥ .

إلى بعض النظريات والقوانين كعلم الزراعة وعلم القانون
والفلك والطب وغيرها (١) .

ولا يخرج تعريف البحث العلمي عن الربط بين معنى
كلمة البحث ومعنى كلمة العلم . ولذلك ذهب البعض إلى
تعريف البحث العلمي بأنه « أعمال للفكر وبذل الجهد الذهني
المنظم حول مجموعة من المسائل أو القضايا ، بالتفتيش
والنقصي عن المبادئ أو العلاقات التي تربط بينها ، وصولاً
إلى الحقيقة التي يبنى عليها أفضل الحلول لها » (٢) .

وعرف أيضاً بأنه « أسلوب يهدف إلى الكشف عن
المعلومات والحقائق والعلاقات الجديدة والتأكد من صحتها
مستقبلاً بالإضافة إلى تطوير وتعديل المعلومات القائمة وإلى
الوصول إلى الكلية أو العمومية أي التعمق في المعرفة
العلمية والكشف عن الحقيقة والبحث عنها ، وكذلك يهدف إلى
الاستعلام عن صورة المستقبل أو حل لمشكلة معينة ، وذلك
من خلال الاستقصاء الدقيق والتتبع المنظم الدقيق

(١) أحمد عبد الكريم سلامة : الأصول المنهجية لأعداد البحوث

العلمية - الطبعة الأولى - ص ١٣ .

(٢) أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق - ص ١٤ .

والموضوعي لموضوع هذه المشكلة ، ومن خلال تحليل الظواهر والحقائق والمفاهيم « (١) .

وقريب من ذلك دارت التعريفات الأخرى للبحث العلمي (٢) ومن ذلك ما ذهب إليه البعض من أنه « التقصي المنظم ، واتباع أساليب ومناهج علمية محددة للحقائق العلمية ، يقصد للتأكد من صحتها أو تعديلها أو إضافة الجديد لها » (٣) .

وعلى ذلك فإن للبحث العلمي في حقيقته وسيلة يبتغى الإنسان عن طريقها وغير مناهجها الوصول إلى حقيقة الأشياء ، والاستفادة منها .

(١) زين بدر فراج : أصول البحث القانوني - ٢٠٠٠ - دار

للنهضة العربية - ص ١٩ .

(٢) في عرض ذلك راجع : حسن البرلوي - مبادئ البحث القانوني

- الجزء الأول - ص ٨ ، أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع

السابق - ص ١٥ .

(٣) حسين رشون : ميادين علم الاجتماع ومناهج البحث العلمي -

المكتب الجامعي الحديث - ١٩٩٢ - ص ١١٩ .

والبحث العلمي بهذا المعنى يعتبر ضرورة حياتية لا
تستقيم حياة الإنسان بدونها . فالوجود في الحياة « يتطلب
ضرورة إجراء « البحث » عن الحقيقة » (١) .

الفرع الثاني

أهمية البحث العلمي

إذا كان البحث العلمي يمثل ضرورة حياتية للإنسان ،
إذ به يستطيع الإنسان أن يسيطر على ما وهبه الله إليه من
نعم في هذه الأرض أثناء حياته فيها . فإنه بالنسبة للدول في
العصر الحديث يعتبر البحث العلمي ضرورة وحياة وشرطا
أساسيا للاستمرار والتقدم .

(١) صلاح الدين فوزى : منهجية في اعداد الرسائل والابحاث
لقانونية - ٢٠٠٠ - دار النهضة العربية - ص ٢ .

وعلى ذلك فإن استثمار الدول في البحث العلمي يقوى
بنيانها ويزيد من نفوذها على المستوى الدولي . فأصبحت قوة
الدولة تقاس بقدرتها العلمية . ولقد يسر العلم والبحث العلمي
لدول صغيرة في المساحة والسكان أسباب قوة ونفوذ كبيرة
لاهتمامها بالبحث العلمي .

ففي العصر الحديث تقوم جميع أوجه النشاطات
الإنسانية على البحث العلمي وأصبح التطور التكنولوجي في
هذه الدول عصى على اللحاق به . وأصبحت الدول تتسابق
فيها بينها في هذا المجال . وسوف ننكر بعض الأرقام التي
توردت في تقرير منظمة اليونسكو عما يجري في دول العالم
في مجال العلوم والتكنولوجيا كما يلي : (١)

للولايات المتحدة الأمريكية أنفقت ٢٠٠ مليار دولار
أمريكي في البحث العلمي عام ١٩٩٨ . وكل مليون دولار
تصرفها أمريكا على البحث العلمي ترتد إليها كعائد مباشر
وغير مباشر مقداره ١٤٠ مليون دولار .

(١) في عرض هذه الأرقام وتحليلها : ميلاد حنا : الاستثمار في
« البحث العلمي » هو ضمان للتنمية مستقبلاً - جريدة الأهرام -

١٥ يناير ٢٠٠٢ - ص ١٠ .

وفي اليابان كان الانفاق في نفس العام ٧٣ مليار دولار وكان عائد المليون دولار ١٢٤ مليون دولار . وفي دول الاتحاد الأوروبي كان عائد المليون دولار للمستثمر في البحث العلمي ٩٨ مليون دولار . ولا شك في أن هذا العائد الكبير إنما يرجع إلى عدة أسباب منها أن نتائج هذه الأبحاث تجد التسويق الجيد والتشجيع من الحكومات .

وانفقت الصين نحو ٤٠ مليار دولار على البحث العلمي في عام ١٩٩٨ ، والهند ٢١ مليار دولار في ذات العام ، وإسرائيل ٥,٦ مليار دولار ، وكوريا الجنوبية ٤,٦ مليار دولار .

ولذلك فإنه لا عجب أن نجد أن صناعات هذه الدول وعلومها تغزو أسواقنا وتُحجِم نمو اقتصادنا . فذلك نتيجة طبيعية بما قدمت هذه الدول للبحث العلمي والعاملين به .

ولنا أن نتساءل عن مقدار ما أنفقته مصر على البحث العلمي في نفس العام أي ١٩٩٨ لقد كان ٤٣٣ مليون دولار^(١) . وهو رقم إذا ما قورن بالأرقام السابقة في الدول

(١) مولد حنا : الاستثمار في البحث العلمي - مقال سابق .

الأخرى كان تفسيراً مقنعاً لتكنى الاستفادة من البحث العلمى فى شتى المجالات . وهى مقارنة تنق ناقوس الخطر ليقرع الأذان ، وي طرح تساؤلاً بسيطاً إلا أن إجابته ليست بمثل بساطته . ألم يئن لنا ان نخرج من هذا النفق ؟ ولن يكون ذلك إلا بالاهتمام بالبحث العلمى وتقدير الباحثين . حتى نستطيع ان نلحق بدول كنا أكثر منها تقدماً وعلماً مثل كوريا الجنوبية واليابان .

ولكى يحقق البحث العلمى هدفه وغايته ، فإنه لابد وأن يكون بحثاً علمياً جاداً يتجه إلى بناء إنسان باحث قادر على خدمة وطنه بالعلم النافع .

ومن الملاحظ أن آليات البحث العلمى فى الدول النامية تتسم بالشككية وتهتم على حرص الباحثين على مجرد الحصول على درجات علمية لا تخرج عن كونها درجات وظيفية ، لا تؤدى - بحال من الأحوال - إلى رفى المجتمع ونهضته وتطوره . وعلى ذلك فإن أهداف البحث العلمى فى هذه الدول غائبة تماماً . ولذلك فإننا يجب أن نلقى الضوء على الغايات الحقيقية للبحث العلمى . وذلك كما يلى : -

أولاً : إن غاية كل بحث علمي جاد تتمثل في تغيير المجتمع إلى الأفضل من جميع النواحي . فالتطور في شتى مناحي الحياة المختلفة إنما يقوم على البحث العلمي . وعلى ذلك فإن البحث العلمي يجب أن يرتبط ببيئته ويكون نافعا لها حريصا على تقدمها .

ثانياً : لن يتسنى للبحث العلمي أن يحقق غايته في تغيير المجتمع على الوجه السابق إلا إذا تغيرت النظرة في هذه الدول إلى البحث العلمي . من وجوه عديدة كما يلي :-

١- تنمية ملكات الابتكار والتحديث لدى الباحثين .
فالتقليد والجمود هو في أساسه تحنيط للعلم ، ولا خير في أبحاث تنفصل عن مجتمعا . فالبحث العلمي سواء تعلق بالعلوم الطبيعية أم بالعلوم الإنسانية يجب أن يهتم بمشاكل كل المجتمع وإيجاد حلول مناسبة لها ، فضلا عن تطوير إمكانياته .

إن التقليد يؤدي إلى الجمود وإلى التعصب للرأي ، وإنغلاق الفكر ، وقلة الصبر على تحمل مشاق البحث العلمي . ولقد كان وما زال التقليد في اللغة الإسلامي بعد إغلاق أبواب

الاجتهاد وتصرف العلماء والفقهاء إلى « المناظرات الجدلية
التي يتمسك فيها كل طرف بمذهب إمامه ، ويدافع عنه بفض
النظر عن قوة أدلة خصمه . وشجع بعض الولاة المناظرة في
علم الفقه الأمر الذي أضعف الإقبال على فنون العلم ، وأدى
إلى إقبال الناس على المسائل الخلافية فنب التقليد في صدور
الناس بسبب النمل وهم لا يشعرون » (١) .

في جو كهذا يسود الجمود ، وتعلو هممة أنصاف
العلماء وقليلى الفقه . وهو ما حذر منه الأئمة فها هو أبو
حنيفة رحمه الله يقول « لا ينبغي لمن لم يعرف دليلي أن يفتي
بكلامي » .

وكان رضى الله عنه إذا أفتى يقول « هذا رأى النعمان
بن ثابت - يعنى نفسه - وهو أحسن ما قدرنا عليه . فمن جاء
بأحسن منه فهو أولى بالصواب » وكان الإمام مالك رضى الله

(١) يوسف قاسم : أصول الأحكام الشرعية - القسم الثانى - ٢٠٠١

عنه يقول « ما من أحد إلا وهو مأخوذ من كلامه ومردود عليه إلا رسول الله صلى الله عليه وسلم » (١) .

ولذلك لم يكن عجبا أن يذهب ابن حزم في كتابه الأحكام في أصول الأحكام إلى أن التقليد حرام (٢) .

وإن الباحث ليشعر بالأسى كيف يسود فقه التقليد وينتشر على الرغم من أن الإسلام دين يحض على العلم ويأمر به ويكافئ المصيب فيه باجرين والمخطأ بأجر واحد .

فقد ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم قوله « أن من اجتهد وأصاب له أجران ومن أخطأ له أجر » .

٢- شجاعة الباحث في إيداء آرائه بحرية . وتنمية روح الاستقلال لديه حتى يستطيع إخراج بحثه في صورة جديدة تفيد المجتمع وفق المقاييس والمناهج العلمية السليمة .

(٢) حجة الله البالغة للدهلوي - ج ١ - ص ١٥٧ .

(٢) ابن حزم - الأحكام في أصول الأحكام - ج ٦ ص ١١٢١ - ١١٢٢ . على أننا ننبه أن الإقتناع بالحكم الفقهي والعمل به يختلف تماما عن التقليد .

ويجب إبعاد البحث العلمي عن مدارج السياسة . فلا
نفع في أبحاث تسخر لخدمة السلطان أو تبرر ظلم الحكام . أو
تمكن للطغاة استمرار طغيانهم .

المطلب الثاني

أنواع البحث العلمي

تتعدد أنواع البحوث العلمية ، بتعدد الزوايا التي يمكن
النظر إليها منها . وتتميز كل من هذه الأنواع بمميزات خاصة
بها . فكل علم بحث خاص به ، وطبيعة مميزة له . إلا أن
هذا لا يمنع ضرورة خضوع هذه الأبحاث لقواعد وأسس
علمية ثابتة .

ويمكن تقسيم البحث العلمي وفقا لطبيعة العلوم التي
يجرى عليها ولذلك فثمة أبحاث تتعلق بالعلوم الطبيعية وأخرى

تتعلق بالعلوم الانسانية . وهو ما سوف نلقى عليه الضوء
كما يلي : -

الفرع الأول

البحوث المتعلقة بالعلوم التطبيقية

وتتميز هذه البحوث بأنها بحوث عملية . وتطبيقية في
أن واحد . أي أن أهميتها الأساسية تتبع من صلاحيتها
للتطبيق وهو ما يعود على المجتمع بالنفع الكبير . فهذه
البحوث هي التي تؤدي إلى تطوير الصناعات المختلفة ، إلى
زيادة الانتاج في كل المجالات .

ويتطلب هذا النوع من البحوث إنفاق أموال كثيرة إلا
أن مردود هذه الأموال سواء المباشر أم غير المباشر كبير
جدا .

وتتميز الدول المتقدمة باهتمامها بهذا النوع من
الأبحاث . فضلا عن قدرتها الهائلة على تسويق نتائجه

والاستفادة منها . ولذلك فلا عجب أن نجد هذه الدول تحوّل
على خطف العقول والباحثين من دول العالم الثالث ،
وإغرائهم بثمنى الوسائل حتى تستفيد منهم . مستغلة في ذلك
الازمة الاقتصادية التي تعاني منها هذه الدول .

وعلى العكس فإن فاعلية هذه البحوث في دول العالم
الثالث ما زالت متواضعة إلى حد كبير فمن ناحية أولى:
يعانى الباحثون من قلة الامكانيات المرصودة لهذه الابحاث ،
وتخلف تكنولوجيا البحث الأمر الذى يودى إلى تواضع نتائج
هذه البحوث . ومن ناحية ثانية : فإن هذه الدول لم تتجسج
بالصورة الكافية فى ربط خططها البحثية باحتياجاتها الفعلية
فى المجالات المختلفة سواء الصناعية أم الزراعية أم غيرها
من المجالات .

وتعتمد هذه البحوث على المنهج التجريبي فى البحث
والذى يقوم على الملاحظة وفرض الفروض ، والتحقق من
صحتها ، ثم تطبيق نتائجها على المجالات المختلفة . ومن أهم
مجالات هذه الأبحاث الكيمياء والفيزياء والرياضة والهندسة
والطب والزراعة وغيرها كثير .

الفرع الثاني

البحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية

وتتميز هذه البحوث بأنها بحوث نظرية وليست عملية . إلا أن اعتبارها بحوثاً نظرية لا يقلل من أهميتها أو قابليتها للتطبيق . وتجد هذه الأبحاث مجالها في العلوم الانسانية المختلفة كالفلسفة والمنطق وعلم الاجتماع والتاريخ واللغويات والأدب وعلوم الدين والتاريخ ، والقانون .

وتهدف هذه البحوث إلى تعميق المعرفة وتبسيطها بالنسبة للإنسان حتى يستطيع أن يستفيد من جوانب الحياة المختلفة .

ولا يتطلب هذا النوع من الأبحاث إنفاق أموال كثيرة كما هو مطلوب بالنسبة للبحوث التطبيقية . ومن الملاحظ أن هذه البحوث في مصر متطورة . وللمصريين باع طويل في تنمية الفكر والثقافة ومعظم العلوم الانسانية الأخرى .

فمصر بحق ولادة للمبدعين فى هذه المجالات وغيرها .
وهو الأمر الظاهر من انتشار إبداع المصريين وتأثيره فى
كل الدول العربية وتخطيها فى أحيان كثيرة إلى العالمية .

فعلى سبيل المثال : قام أساتذة القانون المصريين بدور
فعال فى صنع وتطبيق القوانين المختلفة فى كافة الدول
العربية .

والبحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية وإن كانت نظرية
إلا أن هذا لا يعنى أن تكون مجرد مناظرات ومجادلات هى
فى حقيقتها دخان فى الهواء لا تؤثر فى واقع المجتمع . بل
يجب أن تكون بحوثاً قابلة للتطبيق تواجه مشكلات قائمة ،
تقترح لها حلولاً ممكنة التطبيق .

التكامل بين نوعى البحث العلمى

يتضح لنا مما سبق أن نوعى البحث العلمى سواء تعلق
الأمر بالعلوم التطبيقية أم بالعلوم الانسانية هما جناحان
متكاملان لنهضة المجتمع وتطوره . وأن الاهتمام بأحدهما
دون الآخر لا يؤدي إلى النتائج المرجوة فى المجتمع .

فالتقدم فى أحد مجالى البحث العلمى دون الآخر تبدو معه نهضة المجتمع وكأنها تسير على ساق واحدة . وهو الأمر الذى تعاني منه الدول النامية . إذ أن البحوث العلمية التى تتعلق بالعلوم التطبيقية كالكيمياء ، والفيزياء ، وكافة المجالات الزراعية ، والصناعية تعاني من فقر الامكانيات وقلة الاعتمادات المالية لشراء الاجهزة وتجهيز المختبرات . مما أضحت معه هذه البحوث غير مجدية أولا تتلاءم مع الواقع فى هذه المجتمعات . وفى ظل واقع كهذا فإن التقدم فى الجناح الثانى ؛ أى فى البحوث المتعلقة بالعلوم الانسانية يظل ناقصاً وغير مجد .

المبحث الثاني

مناهج البحث العلمي

لكل بحث علمي منهج أو أكثر يعتمد عليه الباحث حتى يصل إلى غاية بحثه . ومناهج البحث العلمي ؛ وإن كانت متعددة إلا أنها في الأصل متكاملة ، تتكاتف فيما بينها لتحقيق هدف واحد . وسوف نبين أولاً : مفهوم المنهج العلمي وتمييزه عن غيره ثم بعد ذلك نبين أنواعه والقواعد التي يخضع لها .

المطلب الأول

مفهوم المنهج العلمي

كلمة المنهج تعني لغة الطريق . وترجع في أصلها للغوى إلى الفعل (نهج) ومنه النهج ، والمنهج ، والمنهاج ،

أى الطريق الواضح ، ونهج الطريق أى إبانه ولوضحه أيضاً
سلكه ، وبإبهما قطع^(١) .

وفى الاصطلاح يعرف المنهج من ناحية الموضوع
بأنه الطريق الذى يؤدى إلى الكشف عن حقيقة معينة . ويكون
ذلك عن طريق مجموعة من القواعد والوسائل التى يتبعها
الباحث للوصول إلى هذه الحقيقة . ومن الناحية الشكلية ، فإن
المنهج هو الإطار الذى توضع فيه البيانات والمعلومات التى
يتم تنظيمها والتعامل معها وفقاً لقواعد وإجراءات معينة^(٢) .

ويعرف البعض المنهج بأنه « الطريق المنظم الذى
يسلكه العقل والتفكير الإنسانى من دراسته مشكلة أو موضوعاً
، فى مجالات العلوم عموماً ، بقصد الوصول إلى الهدف
المرسوم سواء تمثل فى التعرف على المبادئ والقواعد التى

(١) مختار الصحاح : للشيخ الإمام محمد بن أبى بكر بن عبد القادر
الرازى - ترتيب محمود خاطر - طبعة دار المعارف - ١٩٩٠
- ص ٦٨١ .

(٢) حامد عبد الماجد : مقدمة فى منهجية ودراسة وطرق بحث
لظواهر السياسية - ٢٠٠٠ - ص ١٧ .

تحكم الظواهر والقضايا العامة أو إيجاد حل لما تفرزه تلك
الأخيرة من مشكلات» (١).

والمنهج على الوجه السابق يتصف بالعلم . وعرف
البعض العلم أنه المقدرة على التنبؤ والفهم ، ويقتضى المنهج
العلمي ألا تقبل أى فكرة إلا إذا أيدها دليل مناسب (٢) .

ويشترط فى هذا الدليل أمران الأول : يتمثل فى أن
قبول الدليل أو رفضه باعتباره مناسب أو غير مناسب ، إنما
يقوم على نظرة موضوعية مبرأة من كل هوى خاص أو ميل
شخصى . أما الأمر الثانى : أن المنهج العلمى لا يقبل دليلاً
يستند إلى قوة خفية أو أسطورية كانت أم دينية . وهو أمر
لا يتصادم مع ضرورة الإيمان بالغيب والتسليم به فهذا أمر
مختلف تماماً .

-
- (١) أحمد عبد الكريم سلامه : الأصول المنهجية لإعداد البحوث
العلمية - الطبعة الأولى - ١٩٩٧ - ص ٣٤ .
- (٢) أحمد سليم سعيدان : مقامة لتاريخ الفكر العلمى فى الإسلام -
عالم المعرفة - عدد ١٣١ - المجلس الوطنى للثقافة والفنون
والأدب - الكويت - ص ٢١ .

خطوات المنهج العلمي :

تتعدد خطوات المنهج العلمي وتبدأ منذ اختيار المشكلة حتى اقتراح الحلول لها . وذلك على الوجه التالي :

١- تحديد مشكلة البحث وصياغتها :

فالمنهج العلمي يقتضى بداءة تحديد المشكلة البحثية وتعيين فروضها وبيان حدودها . وصياغتها صياغة علمية سليمة . ولا يتأتى ذلك إلا عن طريق القراءات الكثيرة والمتنوعة التي تكشف للباحث جوانب المشكلة البحثية المختلفة .

٢- بناء خطة البحث :

فبعد تحديد المشكلة البحثية وتحديد فروضها والإمام بكل جوانبها ينتهي للباحث وضع خطة تمثل إطاراً نظرياً وتحليلياً لدراسته . ويجب أن تكون للخطة معدة وفقاً لأسس وضوابط معينة سوف نبينها فيما بعد . فيقدر انضباط هذه الخطة وسلامتها بقدر ما يسهل على الباحث أن يخطو خطوات كبيرة في بحثه . على أنه يجدر التنبيه ؛ أن هذه الخطة تعتبر خطة أولية أو مبدئية يمكن للباحث أن يغير فيها

أو يعدل منها في أي وقت كلما اقتضت ضرورة البحث ذلك .
فمن المسلم به أن الإنسان لا يتوقف عن التعديل والتغيير في
بحثه إلا بعد طباعته . وهو ما يتفق مع القول المأثور في
تراثنا للتبديد عن الأصفهاني من أنه « لا يكتب إنسان كتابا في
يومه إلا قال في غده لو غير هذا لكان أحسن ولو زيد كذا
لكان يستحسن ، ولو ترك هذا لكان أفضل ، وهذا من أعظم
العبر وهو دليل على استيلاء النقص على جملة البشر .. » .

٣- استخدام أدوات البحث العلمي :

وفي هذه المرحلة يستخدم الباحث أدوات البحث العلمي
سواء تعلق الأمر بجمع المعلومات ، أو تطيل للفروض العلمية
واقتراح مجموعة من الحلول للمشكلة البحثية ، واختيار مدى
صحة هذه الحلول ومدى ملاءمتها . وهو الأمر الذي يجب أن
يتفق مع الواقع الذي يعرضه الباحث ويطبق فيه هذه الحلول .
فهذه كل بحث علمي جاد هو تغيير الواقع والتأثير فيه .

تميز المنهج العلمي :

المنهج العلمي على ما سبق تحديده يختلف عن غيره
من المناهج التي تتبع لبلوغ هدف معين . فثمة مناهج كثيرة

لا ترتبط بالعلم وتؤدي إلى تحقيق أهداف معينة بصرف النظر عن صحة هذه المناهج أو عدم صحتها فالمنهج العلمي يختلف عن كل ما يناقض العلم كالخرافة والدجل والحدس والتخمين . فكل هذه المناهج لا تتصف بالعلم ولا تخضع في خطواتها أو أدواتها للمنطق العلمي . « فأدلتها لا يمكن الوثوق فيها أو الفصل في مدى صحتها لدى المشتغلين بها والمؤمنين بصحتها ، أي أنها تفتقد الشرطين الأساسيين من شروط المنهج العلمي وهما : الثقة والثبات »^(١) .

وعلى ذلك فإن العلاقة بين المنهج العلمي وغيره من المناهج مثل الخرافة والحدس والسحر والتنجيم هي علاقة طردية فكلما اتسعت مساحة أحدهما قلت مساحة الآخر .

(١) حامد عبد الماجد : للمرجع السابق - ص ١٩ .

المطلب الثاني

أنواع المنهج العلمي

تتعدد مناهج البحث في العلوم المختلفة . فقد يكون هذا المنهج استقرائياً ، وقد يكون استنباطياً . كما قد يكون منهجاً مقارناً بين نظامين أو أكثر ، كما قد يكون منهجاً تاريخياً يبحث في أحداث طواها التاريخ .

أولاً : المنهج الاستقرائي : *la méthode inductive*

ويسمى أيضاً بالمنهج التجريبي ويعنى هذا الأسلوب باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعمم على الكل باعتبار أن ما يسرى على الجزء يسرى على الكل « فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام »^(١) .

والأسلوب التجريبي في البحث معروف في كل مجالات العلوم سواء أكانت طبيعية أم اجتماعية . بل إنه

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : الأصول المنهجية - المرجع السابق -

صار فلسفة لدى بعض المفكرين مثل فرنسيس بيكون (١٥٦١ - ١٦٢٦) هدفها تركيز عنايتها وتساولاتها في عالم الطبيعة ، فتحاول أن تفهم أسرارها^(١) .

والمنهج التجريبي أو الاستقرائي يمر بخطوات محددة تبدأ بالملاحظة وتدوين الظواهر محل البحث وتحليلها ثم الخلوص إلى نتائج يمكن تعميمها فيما بعد . وذلك على الوجه التالي :

أ - الملاحظة :

فالمنهج الاستقرائي يعنى باستقراء الأجزاء ومن ثم فإن نقطة البداية فيها إنما تبدأ بالملاحظة أى ملاحظة ظاهرة من الظواهر الكونية أو الاجتماعية أو الإنسانية وتتم الملاحظة باستخدام الحواس مدعمة بما يساعدها من أدوات علمية تيسر ذلك^(٢) .

(١) أحمد سليم سعيدان : مقدمة لتاريخ الفكر العلمى ... المرجع السابق - ص ١٠٨ .

(٢) محمد القليوبى : البحث القانونى - دراسة نظرية تطبيقية - القاهرة ٢٠٠٠ - ص ١٥ .

ويقتضى ذلك أن الظاهرة المرصودة بالمنهج الاستقرائي يجب أن يتوافر لها التتابع ، حتى يمكن ملاحظتها ورصدها . ذلك أن تكرارها هو الذى يبرهن على صحتها وضرورة تعميم أحكامها على الكل .

ب - التدوين :

وهى مرحلة تتعاصر مع مرحلة الملاحظة أى تتم فى ذات الوقت وتعنى ضرورة تدوين جميع الملاحظات التى تحدث فى الواقع العملى أولاً بأول وبطريقة مرتبة . إذ تمثل هذه الملاحظات المدونة الفروض أو المعطيات التى يخلص منها الباحث إلى نتيجة معينة .

ج - التجربة :

وفى هذه المرحلة يتم اختبار صحة الفروض التى تم تدوينها ويجب أن تفضى هذه الفروض جميعها أو أغلبها إلى نتيجة يسهل تعميمها ومن ثم صياغة قاعدة عامة تعبر عن العلاقة بين الجزء والكل الذى يتحد فيه جميع الأجزاء أو أغلبها .

والمنهج الاستقرائي بهذا المعنى كثيرا ما يستخدم فى الأبحاث القانونية كغيره من العلوم . ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء فى موضوع معين لبيان القاعدة العامة التى تحكم الموضوع .

ويمكن لنا أن نمثل لتطبيقات هذا المنهج فى إطار القانون العام مثلا . وفى موضوع يتعلق بموقف أحكام القضاء المصرى من فكرة الرقابة على دستورية القوانين . فقد اتجهت أحكام القضاء المصرى فى غالبها إلى الإقرار بأحقية فى البحث فى دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلك . صحيح أن هناك أحكاما أخرى تردت فى هذا الأمر إلا أنه فى النهاية توحد اتجاه القضاء نحو إقرار حقه فى البحث فى دستورية القوانين^(١) .

وهو الأمر الذى استقر عليه الفقه والقضاء فى نهاية الأمر الذى أفضى فى النهاية إلى تدخل المشرع بالقانون رقم

(١) فى تفصيل ذلك راجع: جابر جاد نصار : الوسيط فى القانون الدستورى - ١٩٩٦ - دار النهضة العربية - ص ١٨١ وما بعدها .

٨١ لسنة ١٩٦٩ لتنظيم القضاء الدستوري في مصر بإنشاء المحكمة العليا .

وعلى ذلك يتضح أن المنهج الاستقرائي يرد الجزئيات إلى أصلها ولذلك فهو يسمى في الدراسات القانونية بالمنهج التأسيلي .

ثانيا : المنهج الاستنباطي : *La méthode deductive*

والمنهج الاستنباطي عكس المنهج الاستقرائي ، ذلك أنه إذا كان هذا الأخير - كما سبق القول - يرصد حكم الجزئيات لتعميمها على الكل . فإن المنهج الاستنباطي يبدأ من الحقائق الكلية إلى الحقائق الجزئية . فهذا المنهج يعنى بدراسة المبادئ والقواعد العامة وتطبيقها على الأجزاء .

ويفيد المنهج الاستنباطي في البحوث العلمية ، وكتابة الأحكام القضائية وإعداد المرافعات أمام المحاكم . ولذلك فهو منهج له تطبيقات في علم القانون . حيث يقتضى الأمر ذكر النصوص القانونية والسوابق القضائية وتطبيقها على وقائع القضية . أو المشكلة البحثية .

ويجد المنهج الاستنباطي - ويسمى أيضا المنهج التحليلي - في العلوم القانونية تطبيقات كثيرة مثل النظم السياسية وتحليل الظواهر السياسية التي ترتبط بها وبيان مدى تحقيقها لأهدافها . فضلا عن قانون العقوبات إذ تتعدد موضوعاته التي تخضع للدراسة وفقا للمنهج التحليلي مثل الظواهر الإجرامية كإجرام فئة معينة من المجتمع أو تحليل جرائم معينة كجرائم الإرهاب أو خطف الطائرات أو اغتصاب الإناث أو غير ذلك من الجرائم التي تحدث في المجتمع . ويعنى هذا المنهج بدراسة أسبابها وبيان وسائل علاجها ، ومواجهتها .

تكامل المنهجين الاستقرائي والاستنباطي :

لا يعنى الاختلاف بين المنهجين - كما سبق بيانه - افتراقهما . وإنما في حقيقة الأمر كثيرا ما يتكامل المنهجان معا في دراسة موضوع معين . فإذا كان المنهج الاستقرائي يهدف إلى تكوين قواعد ونظريات عامة اعتمادا على رصد الأجزاء المتفرقة فإن المنهج الاستنباطي يهتم بتحليل هذه القواعد العامة عند تطبيقها على هذه الجزئيات .

ولا يخرج البحث القانونى عن ذلك إذ أنه يحتاج إلى استخدام المنهجين معاً وبدرجات متفاوتة .

وإذا كان المنهجان الاستقرائى والاستنباطى يمثلان الأساس فى دراسة العلوم أياً كانت طبيعتها . فتمت مناهج أخرى تكمل هذه الدراسة وتعنى بأبعاد دراسية مختلفة . ومن ذلك المنهج المقارن والمنهج التاريخى . وهى مناهج تكميلية تساعد الباحث على إتمام بحثه . وهذه المناهج التكميلية أكثر تطبيقاً فى نطاق العلوم الإنسانية والاجتماعية . وسوف نلقى الضوء عليها كما يلى :

ثالثاً : المنهج المقارن :

يمثل المنهج المقارن فى الدراسات القانونية أهمية كبيرة ، إذ عن طريقه يطلع الباحث على تجارب النظم القانونية الأخرى ، ومقارنتها بالنظم القانونية الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف . والموازنة بين هذا وذاك ، ومن ثم الخلوص إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق .

على أنه يجب الأخذ في الاعتبار عند إجراء المنهج المقارن في إطار الدراسات الإنسانية والاجتماعية ومنها الدراسات القانونية - بطبيعة الحال - الاختلافات التي تكون بين هذه النظم سواء من الناحية السياسية أم الاقتصادية أم الاجتماعية . فإذا كانت القاعدة القانونية هي قاعدة تنظم سلوك الأفراد في مجتمع معين ، فإن السلطة التي تختص بوضع هذه القواعد يجب أن تكون على دراية بهذا الواقع بكل أبعاده حتى تأتي القواعد القانونية صالحة للتطبيق .

والمنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقى أو على المستوى الرأسى (١) .

فعلى المستوى الرأسى ، تكون المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة . وتأخذ المقارنة هنا بحث المسألة في كل قانون على حده . وفي هذا الإطار يمكن التمثيل ببحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستورى المصرى وفى الشريعة الإسلامية ، وفى هذا المثال تتبدى المقارنة الرأسية أن يذكر الباحث فى القسم الأول:

(١) أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق - ص ٤٣ .

أساليب اختيار رئيس الدولة فى النظام الدستورى المصرى
وفى قسم ثانى : يبحث هذه الأساليب فى الشريعة الإسلامية .
وفى كل قسم يجب على الباحث أن يتبين أوجه الاختلاف
والاتفاق بين هذا النظام وذاك .

وعلى المستوى الأفقى ، فإن الأمر يختلف حيث
يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن فى كل جزئية من
جزئيات البحث . ويعرض فيها لأحكام الأنظمة محل المقارنة
فإذا أخذنا المثال السابق : فإن المنهج المقارن على المستوى
الأفقى يعنى دراسة كل جزئية تتعلق بخطوة البحث فى
النظامين محل المقارنة ، النظام الدستورى المصرى -
والشريعة الإسلامية . فمثلاً حين الحديث عن إختيار رئيس
الدولة (تكوين هيئة الناخبين) ؛ يجب بحث الأمر فى
النظامين معاً ، وفى موضع واحد مبيناً أوجه الاتفاق وأوجه
الاختلاف بين النظامين . نفس الأمر عند الحديث عن طريقة
الاختيار . وغير ذلك .

ولا يخفى أن المنهج المقارن على المستوى الأفقى
أفضل كثيراً وأدق من مثيله الذى يتم على المستوى الرأسى
ومرد ذلك ؛ أن المقارنة الرأسية تؤدى إلى تكرار الأفكار

وتشتتها فما يقال هنا يعاد هناك فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين فكأن الباحث درس في المثال السابق أساليب اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية .

أما منهج المقارنة الأفقية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاختلاف والاتفاق في الأنظمة محل المقارنة . فضلاً عن منع تكرار الأفكار وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث .

ويتميز المنهج المقارن - على الوجه الذي سبق وبيناه - بأنه يمكن الباحث من الإطالة على النظم القانونية المختلفة يتلمس فيها الحلول السديدة لمشكلة البحث ، أو يتأكد من خلالها سلامة ما يتضمنه نظامه القانوني من حلول . وتتعاظم أهمية هذا المنهج في ظل اتجاه النظام القانوني والاقتصادي في العصر الحديث إلى فكرة العولمة . فالفكر القانوني الحديث يطمح إلى إقامة نظام القانون العالمي الذي تصلح قواعده لكل الدول . وأياً ما كان الرأي تجاه هذه الأفكار ، إلا أن الدراسات المقارنة للنظم القانونية المختلفة

هي التي تبصر المشرع والفقهاء في مختلف الدول نحو ما تفرضه من تحديات تستدعي ضرورة الحفاظ على الهوية الوطنية ، وما يرتبط بها من مصالح وطنية يعد النظام القانوني الوطني الحارس الأول لها .

رابعا : المنهج التاريخي :

ما من شك في أهمية المنهج التاريخي في إطار الدراسات القانونية وغيرها من العلوم الاجتماعية والإنسانية ، ويستمد هذا المنهج أهميته من أهمية علم التاريخ ذاته . فالقواعد القانونية إنما هي قواعد متطورة ؛ ترتد بإصولها إلى عمق الزمن . فظهور قواعد جديدة يعني اختفاء أخرى وفق سلسلة متصلة الحلقات .

والمنهج التاريخي قد يكون دراسة وصفية لنظام قانوني معين ، كدراسة القانون الجنائي في مصر الفرعونية ، أو دراسة نظام الحكم في ظل الدولة الفاطمية مثلا . وفي هذا النطاق لا تخرج الدراسة عن الإحاطة بالنظام القانوني في فترة معينة من فترات التاريخ ؛ وهو أمر كثيراً ما يحدث في إطار عرض هذه الأنظمة لتتبع الحلول القانونية السائدة في فترة معينة .

وقد يكون منهجاً تاريخياً تحليلياً يعنى بتحليل هذه الأنظمة للاستفادة من أنظمتها القانونية سواء لمعرفة مواطن الضعف بها أو عناصر القوة ففي الدراسات التاريخية دائماً الدرس والعبرة .

ولمكانة المنهج التاريخي في الدراسات القانونية نجد جل الأبحاث القانونية تعنى بدراسة موضوع الدراسة دراسة تاريخية موجزة تعطى إطلاعه سريعة على نشأة موضوع البحث وتطوره في عمق الزمن . ففي كثير من الأحيان تمثل نشأة نظام معين مدخلاً أساسياً لفهم آليات هذا النظام . فعلى سبيل المثال تمثل معرفة جذور نظام الاستفتاء الشعبي مدخلاً لفهم دور هذا النظام في النظم الديمقراطية .

فكلمة الاستفتاء Référendum في أصل نشأتها هي كلمة عرفت في الحياة الدبلوماسية من أجل طلب تصديق سلطات المقاطعة على مقترحات مندوبيها . حيث إن كل مقاطعة من المقاطعات الكنفدرالية في الاتحادات الجرمانية والسويسرية القديمة كانت ترسل مندوبيها إلى الاتحاد العام لهذه المقاطعات . الذي يختص بسن القوانين وترسل معهم وكالة إلزامية . ويجب على هؤلاء المندوبين التقيد بحدودها .

فإذا طرح موضوع لم يكن وارداً في الوكالة الإلزامية ، فإن العضو لا يستطيع أن يبدي فيه رأياً إلا إذا رجع إلى مقاطعته . وحتى في المسائل التي تشملها وكالته كان العضو يستطيع أن يبدي رأياً مؤقتاً حتى يرجع مرة ثانية إلى السلطات المحلية في مقاطعته لكي يستطلع رأيها في موضوع التصويت سواء بالموافقة أم بالرفض (١) .

ويتضح من هذه النشأة التاريخية للاستفتاء أنه وإن لم يكن يعنى بالضرورة إشراك الشعب في ممارسة الحكم ، إلا أن الأمر تطور بعد ذلك واتسع معنى الاستفتاء ليشمل إخضاع أى عمل للموافقة الشعبية .

تلك كانت أهم المناهج التي يتبعها الباحث في إعداد بحثه ، وما من شك في أن ارتباط هذه المناهج بالعلم يميزها عن غيرها من المناهج غير العلمية ولكي تؤتي ثمارها فإنها تخضع لمقاييس علمية صارمة تواضع عليها العلماء جيلاً بعد جيل حتى أضحت أصولها ثابتة .

(١) جابر جاد نصار : الاستفتاء الشعبى والديمقراطية - دار النهضة العربية - ١٩٩٣ - ص ٧ .

على أنه يجدر التنبيه على بعض القواعد المنهجية
بالغة الأهمية التي تحقق لمنهج البحث فاعليته في بلوغ
هدفه .

أولى هذه القواعد « الاختبارية » : وتعنى ملاحظة
الفروض بأدوات الملاحظة المعروفة والمسلم بها علمياً سواء
أكان ذلك بشكل مباشر أم بشكل غير مباشر فلا يصح
والحال كذلك أن يعتمد الباحث على التأمل الفلسفي أو التجربة
الذاتية^(١) .

ثاني هذه القواعد « الموضوعية » : وتعنى ضرورة
التمييز بين القيم الذاتية للباحث ومنهج البحث العلمي الذي
يقوم على افتراضات علمية تتأى بنفسها عن قناعة الباحث
للشخصية . فلو فرضنا أن الباحث من الناحية المبدئية قد
لتحاز إلى حل معين للمشكلة . فإن ذلك أمر يعدم كل فائدة
للبحث العلمي . على أن تحقق الحياد الكامل للباحث
وانسلاخه عن قيمة ومبادئه أمر ليس سهلاً بكل تأكيد بل قد
يكون من الصعب أو المستحيل تحقيقه . فالباحث ليس آلة

(١) حامد عبد الماجد : المرجع السابق - ص ٣٦ .

وإنما هو إنسان من لحم ودم وعقل يتأثر بمحيطه الخارجي وما يعتمل فيه من فلسفات وأخلاق وقيم . فموقف الباحث المسلم مثلاً من قضايا قطع فيها دينه بحكم قاطع يؤثر فيه ويتأثر به حين بحث مشكلة تتصل بذلك . ولعل هذا الأمر واضح أيضاً في موقف كثير من العلماء في الدول المتقدمة من قضية استنساخ البشر لما لها من محظورات دينية وأخلاقية .

وعلى ذلك فإن قاعدة الموضوعية ليست مطلقة بحال فإطلاقها أمر يتنافى مع الطبيعة الإنسانية - كما سبق القول - فما من شك في أن الباحث حين إجراء بحثه إنما يتقيد بمجموعة من الضوابط والقيم الأخلاقية تمثل الحد الأدنى الذي يصعب عليه النزول عنه . فضلاً عن أن ثمة وظيفة أساسية للبحث العلمي تتمثل في تدعيم هذه القيم والأخلاق في مجتمع معين .

الفصل الثاني

الأطر الحاكمة للبحث العلمي

نتناول في هذا الفصل الإطار الشخصي للبحث العلمي . ويشمل الأشخاص الذين يتصلون بعملية صناعة البحث العلمي في مبحث أول .

أما المبحث الثاني فنتناول فيه الإطار الموضوعي للبحث العلمي .

وذلك على التفصيل التالي :

المبحث الأول

الإطار الشخصي وتأثيره في البحث العلمي

يقصد بالإطار الشخصي ؛ الأشخاص الذين يتصلون بصورة مباشرة بعملية صناعة البحث العلمي . فإذا كان البحث في نهاية الأمر ينسب إلى الباحث ؛ باعتباره جهده العلمي . فإن ثمة بحوث لا يستقل الباحث بالقول الفصل في تمامها ، ويقصد بها الرسائل التي تقدم للحصول على درجة علمية مثل الماجستير والدكتوراه .

وهذه الأبحاث تقدم إلى الأقسام العلمية بالجامعات ويقتضى الأمر أن تعد بإشراف أحد الأساتذة المتخصصين في موضوعها .

وعلى ذلك فإن الإطار الشخصي للبحث هو الباحث والمشرف على البحث . وهما جناحان متكاملان يتكاتفان معاً لإخراج بحث جيد نافع . ولذلك حق علينا أن نلقى الضوء على طرفي البحث . الباحث ، والمشرف على البحث . وذلك كما يلي :

المطلب الأول

الباحث

ويمثل الباحث الركن الركين في البحث العلمي ، إذ أن البحث العلمي يمثل ثمرة مجهوده أساسا . فهو الذى يبحث وينقب فى المصادر والمراجع ليصل إلى ما فيها من علوم وفنون تخدم بحثه .

والبحث العلمى مهنة شاقة إذ أنه يقتضى البحث والتتقيب ، وتقليب الأمور على وجوهها المختلفة ، ووزن الآراء والترجيح بينها ، والخلوص إلى نتائج محددة . وهذه وتلك عمليات مركبة ومتداخلة تحتاج من الباحث إلى خصال عديدة وملكات شخصية فريدة ، وإطلاع واسع وثقافة مديدة وعلم بالتراث وقدرة على تفهم الأمور وثبر أغوارها .

والبحث العلمى بهذا المعنى على ما يرى البعض إنما هو « موهبة تمنح لبعض الناس ولا تمنح للآخرين ، فالبحث خلق وإبداع ، وتلك قدرة خاصة تبرز أو تتألق لدى بعض

الأفراد ، وتتضاءل أو تنعدم عند آخرين » (١) . وإذا كان هذا القول صحيحاً إلى حد كبير نظراً لأن الواقع العلمى يثبت صحته فى فروض كثيرة فثمة طلاباً تفوقوا فى مراحل الدراسة الجامعية (ليسانس أو بكالوريوس) إلا أنهم لم يحققوا نجاحات تذكر فى عملهم كباحثين . فمنهم من توقف إنتاجه عند مرحلة معينة ، ومنهم من لم يكن له إنتاج علمى على الإطلاق . وهو أمر تحوَّط له قانون تنظيم الجامعات فى مصر رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ إذ نص فى مادته ١٥٥ على أن « ينقل المعيد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الماجستير أو على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا بحسب الأحوال خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً . أو إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال عشر سنوات على الأكثر منذ تعيينه معيداً فى الأحوال التى لا يلزم للحصول على هذه الدرجة سبق الحصول على درجة الماجستير أو دبلومى الدراسة العليا بحسب الأحوال » .

(١) أحمد شلبى : كيف تكتب بحثاً أو رسالة ؟ مكتبة النهضة المصرية - الطبعة الرابعة والعشرون - ١٩٩٧ - ص ٤١ .

كما نصت المادة ١٥٦ « ينقل المدرس المساعد إلى وظيفة أخرى إذا لم يحصل على درجة الدكتوراه أو ما يعادلها خلال خمس سنوات على الأكثر منذ تعيينه مدرساً مساعداً » .

على أننا نستطيع أيضاً أن نؤكد أن تطور طرق البحث وانضباطها من الناحية العلمية وتوفر الكثير من أدوات البحث التي تعين الباحث على أن يبلغ غايته في إخراج بحثه بصورة جيدة ومقبولة . أدى إلى تذليل كثير من صعاب البحث العلمي . وفي أحيان كثيرة ساعد هذا التقدم على نمو الامكانيات الضعيفة لبعض الباحثين فكثير من المهارات يمكن أن تكتسب بالتعلم وتراكم الخبرات . وفي ظل التطور التكنولوجي والمعلوماتي الذي نعيشه في القرن الواحد والعشرين لا يمكن - معه - أن نعول فقط على القدرات الشخصية للباحث دون غيرها من الامكانيات التي يمكن أن تنمى لدى الباحث مهارات وقدرات كثيرة .

ولا غرو ، بعد ما بيناه من مشقة طلب العلم ، أن يزخر تراثنا التليد بتكريم العلماء والحث على طلب العلم وجعله جهاداً في سبيل الله . وآيات القرآن الكريم زاخرة بذلك .

وصدق من قال « قل هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون إنما يتذكر أولو الألباب »^(١) وقال جل شأنه « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات »^(٢) وقوله أيضا « إنما يخشى الله من عباده العلماء »^(٣) .

وفى احاديث الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم معين لا ينضب فى تكريم العلم والعلماء وجعله دربا من دروب الجهاد فى سبيل الله فقد قال « طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة »^(٤) وقال أيضا « اطلبوا العلم من المهد إلى اللحد » وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من يرد الله به خيرا يفقهه وإنما العلم بالتعلم »^(٥) .

(١) سورة الزمر الآية ٩ .

(٢) سورة المجادلة الآية ١١ .

(٣) سورة فاطر الآية ٢٨ .

(٤) أخرجه ابن ماجه فى سننه - ح١ - ص ٨١ - حديث رقم ٢٢٤ .

(٥) أخرجه البخارى فى صحيحه ح١ - ص ٦٢ - رقم ٦٧ - ،

باب العلم قبل القول والعمل .

وقال أيضا « ما من خارج خرج من بيته في طلب العلم إلا وضعت له الملائكة أجنحتها ، رضا بما يصنع » (١) .
وقال أيضا « من خرج في طلب العلم ، كان في سبيل الله حتى يرجع » (٢) .

ولذلك فإن كثيرا من الفقهاء اهتموا ببيان الصفات التي يجب أن يتحلى بها الباحث (٣) ومن أهم هذه الصفات ما يلي :
أولا : الإيمان بقيمة البحث العلمي :

فلا شك أن للبحث العلمي قيمة كبيرة في المجتمع ؛ فهو الذي يؤدي إلى تغييره وتحسين ظروفه . وأساس التغيير في معدلات الانتاج هو التطور التكنولوجي الذي يعد ثمرة للبحث العلمي . وإذا كان إيمان المجتمع بدور البحث العلمي ضرورة أساسية ، فإن هذا الإيمان لا بد أن يتوافر أيضا

(١) أخرجه الإمام ابن ماجه في سننه مج ١ ص ٨٢ حديث رقم ٢٢٦ .

(٢) رواه الترمذي .

(٣) راجع في ذلك : أحمد عبد الكريم سلامة : المرجع السابق - ص

٤٨ . صبرى السنوسى و جمال عبدالعزيز : دروس في البحث

القانونى - ١٩٩٨ - ص ٤٤ . أحمد شلبى : كيف نكتب ... ؟

المرجع السابق - ص ٤١ .

للأفراد الذين يقومون بالبحث العلمي . فالإيمان بدور البحث
وقيّمته . في تغيير المجتمع أمر لازم لنجاح هذه الأبحاث .

فالبحث العلمي مهنة وليس وظيفة . والفرق بينهما
واضح جلي ؛ إذ أن المهنة يعمل فيها الشخص بفن وحب أما
الوظيفة فقد تكون مفروضة على الموظف ، وهو يؤديها
برتابة ودون إبداع . أما المهنة فإن المهني يمارسها بعشق ،
وكلما امتدت به السنون زادت إجادته لها .

والإيمان بقيمة البحث العلمي ينلّل للباحث صعابا
جمّة ، ويقوى عزيمته للتغلب على هذه الصعاب .

ثانيا : الأمانة العلمية :

وتلك صفة لا مناص من توافرها في كل باحث . فافتقار
الباحث تلك الصفة يهوى به إلى قاع الفشل وينأى به مسافات
شاسعة عن أى نجاح . ولسوف يكون لنا مع هذه الصفة
وقفات عند الحديث عن كتابة البحث واستخدام أدواته من
معلومات وبيانات . على أننا أردنا في هذا الإطار أن نبرز ما
لهذه الصفة من أهمية كبيرة ؛ إذ أنها تعد عماد البحث العلمي

وركنه الركين . فلن يستطيع باحث أن يضيف إلى العلم باباً جديداً إذا ما استحل سرقة أفكار غيره على أي وجه كان ذلك .

وفي الحقيقة أن المرء ليأسف أشد الأسف على شيوخ هذه الظاهرة وانتشارها بصور مختلفة فقد أصبح من المؤلف أن نجد كثيراً من أشباه الباحثين ينقل صفحات عديدة دون أن يفتح قوساً ثم بعد ذلك يشير إشارة عابرة في نهاية هذه الصفحات إلى أصل المرجع . وهو أمر يخالف أبسط القواعد العلمية في كتابة البحث العلمي والتي سوف يكون لنا معها دراسة مطولة في موضع آخر من هذه الدراسة .

ثالثاً : الصبر في طلب العلم واحتمال مشاقه :

يتميز طريق البحث العلمي بأنه شاق وطويل ، ومن حكمة الله في خلقه استيلاء النقص على جملة البشر ، فكل باحث يبني لبنه في صرح العلم فإذا خلص منها تطلع إلى أخرى وإذا فتح الله عليه باباً من أبواب العلم طرق باباً جديداً . وكلما ازداد علماً ازداد تواضعاً .

وهو ما قدره المولى عز وجل في قرآنه بأن « فوق كل ذي علم عليم » وما قاله الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم

من أن « منهومان لا يشبعان طالب علم وطالب مال » ومن ذلك يتضح أن طريق العلم ليس له نهاية وهو سلسلة متصلة الحلقات . طريق هذا شأنه يجب أن يخوض فيه الإنسان للباحث برفق وبصبر كبيرين حتى يصل إلى بغيته وهدفه . والباحث هو في حقيقته شجرة مباركة مثمرة تنفع كل من يلجأ إليها بعلمه ونفعه .

ولذلك فإن الرسول صلى الله عليه وسلم قال « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة . وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم . وأن طالب العلم يستغفر له من في السماء والأرض . حتى الحيتان في الماء . وأن فضل العالم على العابد كفضل القمر على سائر الكواكب . إن العلماء ورثة الأنبياء . إن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما ورثوا العلم فمن أخذه أخذ بحظ وافر » (١) .

(١) أخرجه ابن ماجه في سننه ج ١ ص ٨١ حديث رقم ٢٢٣ ورواه ابو دلود والترمذى .

وتتعاظم هذه المشاق والصعاب فى الدول النامية التى رغم حاجتها الشديدة إلى العلم إلا أن إمكانياتها فى كثير من الأحيان تقصر دون توفير التقدير المناسب للعلم والعلماء .

رابعاً : الحرص على الموضوعية والتجرد :

وكما سبق أن قلنا ؛ أن تحقيق الموضوعية الكاملة أمر فوق طاقة البشر . فكل باحث إنسان وهو لا شك مطبوع بقيم وتقاليد واخلق تميزه عن غيره ولا يستطيع أن ينسلخ عنها كلية . إلا أن ذلك لا يعنى الانزلاق نحو الهوى أو الذاتية أو الحكم على الأشياء بمنطق ومنظور شخصى ، وإنما بمنطق علمى محايد يبنى دائما الوصول إلى الحقيقة .

كما أنه لا يجوز للباحث أن يطوع بحثه لاجراء نتائج ترضى جهة معينة ، كالحكام أو بعض الهيئات والجماعات انتصارا لرأيهم وتحييذا لفكرهم فهذا أمر يخرج عن نطاق البحث العلمى . ولعلنا نتذكر محنة كثير من علماء المسلمين لم يرضوا أن يكون علمهم مطية للسلطان فشردوا وعذبوا ولم يزيدهم ذلك إلا ثباتا على الحق . وذهب الحكام إلى مجاهل التاريخ فلم يذكرهم أحد ، وبقي نكر هؤلاء العلماء خائدا أبدا الدهر .

المطلب الثاني

المشرف على البحث

يمثل الأستاذ المشرف الحلقة الثانية في الإطار الشخصي للبحث . وللمشرف دوره الأساسي في البحث . فالباحث مهما عظمت موهبة البحث لديه ومهما اتسعت قدراته في هذا الإطار يحتاج دائما إلى مرشد ودليل يرشده إلى كيفية توظيف هذه القدرات وكيفية الانتفاع من هذه المهارات .

ودور المشرف يبدأ في الإشراف على الباحث منذ البداية أي منذ تولد فكرة البحث لديه . ويستمر معه حين بناء لبنات البحث لبنة لبنة يمهده بالرأي والمشورة دون أن يحجر على حريته في البحث والابتكار ، وفي الاتفاق والاختلاف سواء معه أم مع غيره .

والإشراف يعني لغة العلو والارتفاع المفيد للسيطرة والهيمنة الكاملة التي لا يمكن إنقاصها لاستمدادها من ارتفاع

المشرف عن المشرف عليه^(١) . ولذلك فإن المشرف له دور جوهري في حسن تنظيم البحث وترتيبه وتوجيه الباحث نحو إخراج البحث في أبهى صورة سواء من الناحية العلمية أو من الناحية الخططية .

وترتيباً على ذلك ؛ فإنه لا بد وأن تكون هناك علاقة تفاهم وتفاعل بين المشرف والباحث حتى يستطيعا أن يكونا فريق عمل واحد يؤدي كل منهما عمله بإتقان . ولذلك إذا كانت اللوائح الجامعية تعهد للكلية أو المعهد باختيار المشرف فإن الواقع يشهد دائماً اختيار الباحث لمشرفه ثم يتم عرض الأمر على الكلية أو المعهد حسب الأحوال . وهو عرف يبرره ضرورة سبق وجود علاقة طيبة بين المشرف والباحث.

وتنص المادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ في شأن تنظيم الجامعات على أن « يعين مجلس الكلية - بناء على اقتراح مجلس القسم المختص استاذاً يشرف على تحضير الرسالة . وللمجلس أن يعهد بالإشراف على

(١) راجع مادة شرف في المصباح المنير للفيومي ، طبعة دار المعارف - ١٩٧٧ - ص ٣١٠ .

الرسالة إلى أحد الأساتذة المساعدين . ويجوز أن يتعدد المشرفين من بين أعضاء هيئة التدريس أو من غيرهم ، وفي هذه الحالة يجوز للمدرسين الاشتراك في الإشراف .

وفي حالة قيام الطالب ببحث خارج الجامعة يجوز بموافقة مجلس الكلية أن يشترك في الإشراف أحد المتخصصين في الجهة التي يجرى فيها البحث .

وتنص المادة ١٠ من ذات اللائحة على أنه « في حالة إعارة المشرف على الرسالة إلى جهة خارج الجامعة يقدم إلى مجلس الكلية تقريراً عن المدى الذى وصل إليه الطالب فى إعداد الرسالة وفى ضوء ذلك يعين المجلس من يحل محله أو من ينضم إليه فى الإشراف » .

ويجب أن يكون الأستاذ المشرف ذا صلة علمية بموضوع البحث ، وإذا كانت الجامعات الأجنبية لا تشترط فيه درجة علمية معينة فقد يكون مدرسا أو أستاذا مساعدا أو أستاذا^(١) فإن الأمر فى الجامعات المصرية يختلف إذ يشترط قانون تنظيم الجامعات أن يكون أستاذا أو أستاذا مساعدا ولا

(١) أحمد شلبي : المرجع السابق - ص ٥٦ .

يجوز للمدرسين ذلك . وإن كان يجوز لهم أن يشتركوا فى
الإشراف على البحث كمساعدين للمشرف الرئيسى .

وللمشرف دور أساسى فى البحث ، وإذا كان موضوع
البحث من اختيار الطالب أساسا ، فإن للمشرف دور أساسى
فى هذا الإطار إذ عليه تقييم اختيار الموضوع ، وتوجيه نظمو
الطالب إلى الجوانب المتعددة فيه . ثم عليه فى النهاية أن
يوافق عليه ، أو يرفضه أن رأى محلا لذلك .

وتستمر علاقة المشرف بطلابه متصلة مدة تجهيز
البحث وعبر مراحلته المختلفة يمدهم بنصائحه وتوجيهاته ولا
يعنى ذلك أن المشرف مسئول عن البحث أو عما ورد فيه من
آراء فهذه كلها أمور ترد إلى الطالب وحده . وذلك أن
« العدالة ألا يخرج الأستاذ المشرف الرسائل التى يشرف
عليها مصبوغة بروحه وعلمه ، بل أن تصبغ بروح الطالب
وجهده ، حتى يمكن التفاوت العادل بين الرسائل التى يعدها
طلاب متعددون متفاوتو المواهب تحت إشراف أستاذ
واحد » (١) .

(١) أحمد شلبى : كيف تكتب ... ؟ المرجع السابق - ص ٥٨ .

ويجب أن يكون الأستاذ المشرف أميناً في إشرافه فلا يخفي معلومة عن طلابه ، ويدخر أغلاطهم لمواجهةهم بها عند المناقشة إلا أنه لا يصح بالمقابل أن يفرض عليهم وجهة نظره ويجب أن ينمي في طلابه نزعة الاستقلال فسي إبداء الرأي وتسيبه حتى وإن اختلف مع أساتذته .

وينبغي أن تكون العلاقة بين الأستاذ المشرف والباحث متصلة دائماً وهو ما يثير حدود قدرة المشرف على الأشراف ، ونطاق هذه القدرة . أو بمعنى آخر نطاق التمكن الذي يمكن الأستاذ المشرف من الأشراف على تلاميذه بصورة مرضية .

ويقصد بنطاق التمكن هنا القدرة الإشرافية للأستاذ المشرف على تلاميذه . وهو مبدأ مأخوذ من مبادئ الإدارة العامة^(١) . وهو مبدأ يفرضه مقتضيات حسن التنظيم فعديم الالتزام بهذا النطاق يؤدي إلى عدم قدرة الأستاذ المشرف على الإشراف على طلابه وتلاميذه إن زاد عددهم بصورة

(١) في ذلك راجع : محمود عاطف البنا : دراسات في الإدارة العامة (تنظيم الإدارة ونشاطها) دار النصر للنشر والتوزيع - بدون تاريخ - ص ١١٠ .

كبيرة مما يؤدي إلى قصور إمكانيات المشرف عن متابعتهم .
ومن ناحية أخرى فإن قلة عددهم تؤدي - بطبيعة الحال -
إلى قصور الاستفادة من إمكانيات المشرف .

وفي الجامعات الكبيرة يمثل المشرفون مدارس علمية
متميزة . فالباحث لا يتعلم من مشرفه العلم فقط ، وإنما الخلق
والمبادئ التي تفيده في جوانب حياته المختلفة ، لا سيما ما
تعلق منها بأداب البحث العلمي وأخلاقياته . فإذا كان يسهل
على الباحث الرجوع إلى الكتب لمعرفة المعلومات ، فإنه لن
يتعلم من هذه الكتب أخلاقيات البحث ومبادئه . وإن في تراثنا
العلمي ما يؤكد ذلك فقد مثل العلماء والفقهاء مدارس علمية
متميزة سواء في العلوم الدينية أم العلوم الدنيوية .

ومما يؤثر قوله عن الرسول صلى الله عليه وسلم في
ذلك « العالم والمتعلم شريكان في الأجر . ولا خير في سائر
الناس » (١) .

وعن أبي أمامة رضي الله عنه قال أن رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال « فضل العالم على العابد كفضلي

(١) رواه ابن ماجه .

على أذنكم » . ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أن
الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها
وحتى الحوت ليصلون على معلمي الناس الخير » (١) .

وعنه صلى الله عليه وسلم أنه قال « من سئل عن علم
فكتمه ، ألجم يوم القيامة بلجام من نار » (٢) .

وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - تعظيما لتعليم
العلم - ما رواه أبو هريرة رضى الله عنه « إذا مات ابن آدم
انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية ، أو علم ينتفع به ،
أو ولد صالح يدعو له » (٣) .

(١) رواه الترمذى .

(٢) رواه أبو داود والترمذى .

(٣) رواه مسلم .

المبحث الثاني

الإطار الموضوعي للبحث العلمي

يمثل الإطار الموضوعي للبحث جوهر عملية البحث العلمي . فهو يتصل أولاً باختيار موضوع البحث ثم وضع خطة لدراسة بحثه . وتحديد الأدوات التي يلجأ إليها الباحث في هذه الدراسة . وعلى ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب نتناولها كما يلي :

المطلب الأول : اختيار موضوع البحث

المطلب الثاني : تصميم البحث

المطلب الثالث : أدوات البحث

المطلب الأول

إختيار موضوع البحث

يمثل إختيار موضوع البحث اللبنة الأولى فى صرح البحث العلمى . ويقدر ما يأتى هذا الإختيار سليماً ودقيقاً بقدر ما يسهل على الباحث بعد ذلك الخوض فى غمار المراحل الأخرى فى البحث العلمى دون مشقة كبيرة . ولذلك لم يكن من قبيل المبالغة تأكيد البعض على « أن الإختيار الموفق لموضوع البحث هو نصف البحث ، بحسبان أن تحديد أولويات المسائل والمشكلة الجديرة بالبحث من الأمور الهامة التى تنل الكثير من الصعوبات التى قد تواجه الباحث » (١) .

ولعل أهمية إختيار الموضوع تفسر لنا أن كثيراً من الموضوعات التى تسجل لنيل الدرجات العلمية يكون مصيرها الشطب نظراً لعدم صلاحيتها . وإختيار موضوع البحث هو مسئولية الباحث . فهو الذى يجب عليه أن ينقب ويبحث

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق : ص ٦٢ .

ويحضر حلقات الدرس حتى يتبين الموضوع الذي يريد البحث فيه . وتتبدى أهمية هذا الأمر في استمرار البحث مدة طويلة من الزمن لا تقل عن سنتين حسب ما هو متبع في أغلب الجامعات والمعاهد العلمية في مصر أو في الخارج فاختيار الباحث للموضوع يسهل عليه جميع المشكلات التي يقابلها .

وإذا كان موضوع البحث هو اختيار الطالب في الأساس ، فإن للمشرف دور أساسي في ذلك أيضا حيث يختبر صلاحية الموضوع للبحث ويحدد جوانبه .

والأصل أن يتضمن موضوع البحث مشكلة معينة ، وتمثل هذه المشكلة القضية المركزية التي يقوم الباحث باختيارها في ضوء مجموعة محددة من المعايير . ولأهمية تحديد المشكلة التي تمثل جوهر موضوع البحث فإن الأمر يقتضى بيان قواعد تحديد المشكلة . وثانيا : مصادر اختيار المشكلة البحثية . وذلك على الوجه التالي :

الفرع الأول

القواعد التي تؤثر في تحديد المشكلة

محل البحث

كما سبق القول يمثل تحديد المشكلة موضوع البحث الخطوة الأولى في بناء مشروع البحث العلمي . ولذلك فإن تحديد هذه المشكلة يخضع لمجموعة من القواعد كما يلي :

أولاً : تعريف المشكلة البحثية :

يمثل تعريف المشكلة العنصر الأول في تحديد موضوع البحث . ذلك أن كل بحث علمي لا بد وأن يدور حول فكرة محورية وأساسية وهذه الفكرة المحورية هي المشكلة . وبغير وجود هذه المشكلة يكون البحث « تكديساً لأكوام من المعلومات عديمة القيمة والجدوى »^(١) .

وتعريف المشكلة البحثية يكون من خلال إدراك الباحث لوجود المشكلة وجمع المعلومات حولها ، وتحديد

(١) حامد عبدالمجيد : المرجع السابق : ص ١٠٢ .

فروضها البحثية ثم الإجابة عن هذه الفروض . وقد يتضح بعد هذه الخطوات عدم صلاحية المشكلة للبحث وذلك إذا اتضح أن فروضها العلمية ليس لها إجابات محددة عبر الأدوات والمناهج البحثية المناسبة .

ثانيا : صياغة المشكلة البحثية :

بعد تحديد المشكلة وتحديد أوصافها وفروضها فإنه يجب بعد ذلك صياغة المشكلة صياغة دقيقة ومحددة . وبالتالي تحديد موضوع البحث . ويجب ألا يكون بالغ الاتساع أو على العكس بالغ الضيق . ففي الحالتين تصعب فروض الدراسة . ففي حالة اتساع البحث ينتشيت جهد الباحث ولا يستطيع أن يدرسه بصورة وافية وعميقة . ذلك أن تعدد جوانب الموضوع وتشعبها يؤدي إلى ضعف تركيز الباحث وعدم قدرته على التحليل . وبالمقابل فإن ضيق موضوع البحث يؤدي إلى تقليل القيمة العلمية للبحث إذ أنه يقصر عن بحث جوانب كان يجب على الباحث التطرق إليها .

وفي الحقيقة فإن أكثر ما يعيب الأبحاث العلمية في هذا الوقت هو اتساع موضوعاتها بصورة تجعل الباحث مجرد

ناقل من غيره ليس إلا ؛ ويجعل البحث عبارة عن رؤوس
موضوعات عامة يصلح كل واحد منها لدراسة مستقلة !! .

ويتصل بصياغة المشكلة البحثية ما يلي :

١- تحديد مجال التخصص العلمي : ويمثل هذا التحديد
رد المشكلة البحثية باعتبارها فرعاً إلى أصل أعم هو
التخصص العلمي الذي تنتمي إليه .

٢- تحديد الأهمية العلمية والعملية للبحث . فأى بحث
علمي لا بد وأن يكون نافعا للمجتمع الذي يجري فيه
سواء من الناحية العملية أو الناحية العلمية أو منهما
معاً وهو الأفضل .

٣- تحديد الامكانيات المتاحة لإجراء البحث . وهذه
الإمكانيات قد تكون مالية وهي بدورها قد تكون
داخلية أو خارجية . فقد تقتضى بعض الأبحاث
ضرورة سفر الباحث إلى الخارج للاطلاع والدرس
في دولة أجنبية . وقد يكون التمويل نفسه وارداً من
مؤسسات مالية أجنبية في إطار اتفاقيات علمية بين
المؤسسات التعليمية في الدولة . وقد تتعلق هذه

الإمكانات بصلاحية المكتبات وتوافر مصادر البحث المختلفة كالوثائق والإحصاءات والمعلومات وغيرها

٤- تحديد المدى الزمني الذي يستغرقه بحث المشكلة .
وتختلف كل مشكلة عن الأخرى في هذا التحديد ولكن يجب ألا يكون هذا المدى طويلاً بحيث يتعذر ثببات فروض الدراسة ومن ثم تأتي نتائج البحوث غير معبرة بصدق عن واقع الدراسة .

الفرع الثاني

أسس اختيار موضوع البحث

ينبنى اختيار موضوع البحث على مجموعة من الأسس التي يجب أن تتوافر حتى يكون هذا الاختيار صحيحاً ، وهي كما يلي :

أولاً : سعة الإطلاع والقراءة الكثيرة فى مجال التخصص المتصل بالبحث . ويجب أن تحيط هذه القراءة بجميع جوانب الموضوع حتى يكون اختياره لموضوع معين اختياراً صحيحاً . ويرتبط بذلك - بطبيعة الحال - ضرورة الصبر وعدم التعجل فى اختيار الموضوع . ذلك أن التعجل فى اختيار الموضوع دون قراءة أو إطلاع كاف يؤدي إلى اختيار موضوع غير صالح للبحث فقد يكون بالغ الأتساع يضيع معه جهد الباحث ، أو بالغ الضيق فيشوق عليه البحث فيه .

ولعل التعجل فى اختيار الموضوع يفسر لنا لجوء كثير من الباحثين إلى تغيير الموضوع محل البحث بعد مدة طويلة قد تكون سنوات عديدة مما يمثل إهداراً للوقت والجهد والموارد . وكان أجدى بالباحث أن يتأنى قليلاً ويصبر كثيراً حتى يختار موضوعاً صالحاً للبحث .

ثانياً : قابلية الموضوع للبحث . والأصل أن كل الموضوعات قديمها وحديثها قابلة للبحث والدراسة . ذلك أن شخصية الباحث واختلاف مناهج البحث تؤدي - بطبيعة الحال - إلى اختلاف نتائج الأبحاث وتميزها . - وكما سبق

أن رأينا - ضرورة أن يتضمن موضوع البحث مشكلة تبحث عن حل . ولذلك لا يصح اختيار موضوع للبحث قد قطع فيه العلم برأى قطعى لا يحتمل الجدل . كما هو حادث فى العلوم الطبيعية . وإن كان هذا الأمر يصعب تصوره فى العلوم الاجتماعية والإنسانية . فموضوعاتها دائماً محل للخلاف والاجتهاد .

ولكل موضوع مميزاته . فالموضوعات القديمة التى سبق بحثها تتميز بوضوح معالمها وكثرة المراجع فيها . ويقتضى الأمر أن يضاعف الباحث جهده لكى يخرج عملاً متميزاً عما سبقه من أعمال فضلاً عن ضرورة أن يتضمن إضافة حديثة ومتطورة للموضوع .

أما الموضوعات الحديثة التى تتميز بالجدة . فإنه دائماً يحسب للباحث ارتياده لمثل هذه الموضوعات . فالبحث فى موضوع جديد وحديث يعطى لصاحبه دائماً فضل السبق .

ثالثاً : الميل الشخصى للباحث نحو موضوع معين ، من الضوابط الرئيسية لنجاح اختيار الباحث لموضوع معين هو الميل الشخصى للباحث الذى يعنى ضرورة أن يكون له رأى فى الموضوع وهوى لاختياره . فذلك ينال كثيراً من

الصعاب التي يواجهها الباحث في بحثه والذي يستمر مدة طويلة من الزمن . فهذا الاختيار الشخصي هو الذي يوفر للباحث الحماس المطلوب الذي يدفعه نحو إجادة البحث وتحمل مشاقه .

ويذهب البعض إلى ضرورة أن يسأل الباحث نفسه مجموعة من الأسئلة قبل أن يسجل الموضوع كما يلي :

١- هل يستحق هذا الموضوع ما سيبدل فيه من جهد ؟

٢- أمن الممكن كتابة رسالة عن هذا الموضوع ؟

٣- أفي طاقتي أنا أن أقوم بهذا العمل ؟

٥- هل أحب هذا الموضوع وأميل إليه ؟

فإذا كانت الإجابة بالنفي في أي من هذه الأسئلة فليحاول موضوعاً آخر دون أن يضيع وقته ونشاطه في دراسة لن تكتمل له فيها عناصر النجاح»^(١) .

(١) أحمد شلبي : كيف تكتب ... ؟ - المرجع السابق - ص ٦٠ .

الفرع الثالث

اختيار عنوان البحث

يتصل باختيار الموضوع تحديد عنوانه . ويمثل تحديد العنوان المدخل الرئيسي لانضباط الموضوع . فالعنوان هو الذى يبين حدود الموضوع ويشترط فى العنوان أن يكون محدداً بمعنى أن يكون نصاً فى الموضوع محل البحث .

ويجب أن يصاغ فى صورة جملة تقريرية . وليس فى صيغة استفهامية أى فى صيغة سؤال . ويجب على الباحث أن يختار العنوان بأقل قدر من الكلمات . فكلما كان العنوان صغيراً كلما كان أبلغ فى تعبيره وبيانه .

وعنوان البحث يجب أن يكون جديداً ومبتكراً^(١) حتى تتبين معه شخصية الباحث واستقلاله . وما من شك فى أن اختيار عنوان البحث إن كان حقاً خالصاً للباحث فإن دور

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص ٦٧ .

المشرف لا ينتفى بالكلية وإنما عليه مراقبة هذا الاختيار
وضبطه على الأصول العلمية المقررة .

ولأهمية عنوان البحث ، فإن اللوائح الجامعية تمنع
تغيير العنوان أثناء البحث وبعد تسجيله أو تعديله تعديلاً
جوهرياً ويترتب على حدوث هذا أو ذلك تأخير مناقشة البحث
لمدد تحددها اللوائح .

المطلب الثاني

إعداد خطة البحث وتقسيمه

بعد تحديد موضوع البحث واختيار عنوانه ، يشرع
الباحث في إعداد خطة مبدئية ليبحثه تمثل الإطار الموضوعي
الذي يبدأ البحث من خلاله . وعلى ذلك فإن هذه الخطة
المبدئية تعتبر المدخل الأساسي للبحث . ولا يمكن للباحث
أن يحدد فروضها إلا إذا ألم بموضوع بحثه وتبين المشكلة
الرئيسية التي تدور حوله - على الوجه الذي سبق وبيناه .

الفرع الأول

خطة البحث

وتعد خطة البحث بلورة لكل ما يدور في ذهن الباحث من أفكار حول موضوع البحث وتتضمن هذه الخطة تحديد موضوع البحث ومشكلته، وحدود البحث وأهميته النظرية والعملية وما يستطيع الباحث الوصول إليه من خلال هذا البحث . وبيان المنهج أو المناهج التي سوف يتبعها الباحث في بحثه . والدراسات السابقة ومدى تطورها في هذا النطاق وما يمكن أن يضيفه إليها من جديد وتطوير في موضوع البحث . والمراجع التي أطلع عليها . وأخيرا النتائج التي يستهدف الباحث تحقيقها .

ويتضح مما سبق أهمية الخطة المبدئية وضرورتها إذ أنها تبين بجلاء مدى قدرة الباحث على السيطرة على موضوع البحث ومقدار فهمه لهذا الموضوع . وإلمامه بجوانبه المختلفة . فالورقات القليلة التي يضع فيها الباحث

خطة البحث تبين بجلاء مدى قدرته على الاستمرار في
البحث بسهولة ويسر من عدمه .

وتشمل خطة البحث المبدئية بما يلي :

١- مقدمة يبين فيها الباحث تعريف الموضوع ومبررات
اختياره .

٢- مشكلة البحث فيحدد مظاهر هذه المشكلة ومخاطرها
وسبل مواجهتها والحلول القائمة لها وقصورها .

٣- أهمية البحث سواء على المستوى العلمي أم المستوى
النظري .

٤- مناهج البحث المتبعة وأدواته .

٥- مدة البحث : أى المدى الزمنى الذى يجب الانتهاء فيه
من البحث .

٦- النتائج التى يستهدف البحث تحقيقها والحلول التى
يمكن أن يخلص إليها لعلاج مشكلة البحث .

٧- المراجع التي أطلع عليها الباحث . أو يريد الإطلاع عليها مستقبلاً كما يحدث عادة في البحوث المقارنة والتي تقتضى ضرورة سفر الباحث للحصول على هذه المراجع.

ويتضح مما سبق : أن الخطة المبدئية للبحث تختلف عن التقسيم إلى أبواب وفصول .. الخ وهو أمر يخلط بينه الكثيرون . وهما أمران متميزان . فتقسيم البحث يعنى توزيع مفردات الخطة على بناء هيكلى من أبواب وفصول ومباحث ومطالب وفروع ثم بنود بترتيب منطقى وفقاً لقواعد وأسس علمية معينة تقتضى ضرورة أن يرتبط الجزء بالكل .

ولا تخفى أهمية هذا التقسيم الذى يعنى انتظام البحث فى سلسلة منتظمة من الموضوعات المترابطة والمتناسقة فيما بينها لتوجيه جهد الباحث نحو بحث جميع جوانب المشكلة محل البحث من جميع جوانبها . وهو ما سوف نبينه فيما يلى:

الفرع الثانى

تقسيم البحث

تقسيم البحث أمر منطقي ؛ حتى يستقيم للباحث أن يتناول الجوانب المتعددة لمشكلة البحث . ويجب أن يخضع تقسيم البحث إلى أساس منطقي . بحيث يؤدي كل جزء دوره فى نطاق الكل أى يجب أن يكون بينهما علاقة بحيث يكمل كل منهما الآخر . فإذا غاب هذا التكامل فإن كل جزء يكون بحثاً مختلفاً تماماً .

وتقسيم البحث إما أن يكون تقسيماً ثنائياً : أى يقسم البحث إلى قسمين أو بايين أو فصلين حسب الأحوال . وإما أن يتخذ التقسيم شكل الأقسام المتعددة .

أولاً : التقسيم الثنائى :

يقوم التقسيم الثنائى على أساس تقسيم البحث إلى جزئين . وهما إما أن يكونا متقابلين أو متكاملين . وفى الصورة الأولى : يتناول الباحث مشكلته فى إطار قسمين متقابلين أى يمثلان اتجاهان مختلفان فى بحث المشكلة .

ومن دراسة هذا التقابل بين الرأيين يخلص الباحث إلى نتائج محددة . قد تتمثل في أن يتبنى وجهة نظر أحد الرأيين أو يوفق بينهما أو يطرحهما ويخلص إلى رأى جديد . ويفيد هذا التقسيم فى بحث موضوعات فى أنظمة مختلفة تماما .

أما الصورة الثانية : تقسيم البحث إلى قسمين متكاملين . وفى هذا التقسيم يرتبط كل قسم بالقسم الآخر . فقد يكون كلاهما مقدمة للآخر وعلى سبيل المثال يمكن تقسيم موضوع « الأداء التشريعى لمجلس الشعب والرقابة على دستورية القوانين فى مصر » إلى قسمين الأول : يتناول العوامل التى تؤدى إلى ضعف الأداء التشريعى لمجلس الشعب . وفى الثانى : أثر ضعف الكفاءة التشريعية لمجلس الشعب على قضاء المحكمة الدستورية العليا . وهو تقسيم متكامل فيه القسمان .

وبخصوص هذا الموضوع يجرى تقسيم خطة البحث كما يلى :

مقدمة - أهمية البحث - منهج البحث

المبحث الأول : العوامل التى تؤدى إلى ضعف الأداء التشريعى لمجلس الشعب .

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي ومركز السلطة التشريعية فيه .

المطلب الثاني : تكوين مجلس الشعب وأثره في أداءه التشريعي .

المطلب الثالث : نظام عمل المجلس وأثره في أداءه التشريعي .

المطلب الرابع : ممارسة رئيس الجمهورية لسلطته التشريعية وفقا للمادة ١٤٧ وأثره في أداءه التشريعي .

المبحث الثاني : أثر ضعف الأداء التشريعي لمجلس الشعب على قضاء المحكمة الدستورية العليا .

المطلب الأول : حدود الرقابة على دستورية القوانين كأساس لتقادي الصدام مع النظام السياسي .

المطلب الثاني : محاولات النظام السياسي في مصر للحد من فاعلية الرقابة على دستورية القوانين .

الخاتمة :

ويمتاز التقسيم الثنائي لموضوع البحث بدقته ووضوحه وتركيزه جوانب البحث المتعددة في قسمين مما يؤدي بالباحث أن يسير في بحثه دون الخوف من تشتيت جهده في بحث موضوعات فرعية تخرج عن الإطار الحقيقي للبحث . وهذا التقسيم شائع الحدوث في الدراسات القانونية تائراً بالمنهج الفرنسي في البحث .

ثانياً : التقسيم المتعدد للبحث :

وفي هذا التقسيم يقسم البحث إلى أقسام متعددة أكثر من إثنين فقد يكون ثلاثة أو أكثر من ذلك حسب مقتضيات البحث .

ويفيد هذا التقسيم في الدراسات الاجتماعية والإنسانية إذ عن طريقه يتم تقسيم موضوع معين حسب مراحل حدوثه أو إجراءاته .

ومن ذلك مثلاً : عند دراسة موضوع الاستجابات كوسيلة للرقابة البرلمانية يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أقسام كما يلي :

المبحث الأول : تقديم الاستجابات

المطلب الأول : الشروط الشكلية لتقديم الاستجواب .

المطلب الثاني: موضوع الاستجواب .

المبحث الثاني: مناقشة الاستجواب .

المطلب الأول : موعد مناقشة الاستجواب بين التحديد

وطلب التأجيل .

المطلب الثاني: إجراءات مناقشة الاستجواب .

المطلب الثالث: انتهاء الاستجواب بغير مناقشة .

المبحث الثالث: آثار الاستجواب بين تعقيد النصوص

والتحجيم الحكومي .

المطلب الأول : آثار الاستجواب بين سحب الثقة

والانتقال إلى جدول الأعمال .

المطلب الثاني : التحجيم الحكومي لآثار الاستجواب .

خاتمة :

ثالثاً : ضوابط تقسيم البحث :

يخضع البحث على الوجه السابق لمجموعة من الضوابط التي يجب على الباحث التقيد بها حتى يأتي تقسيمه إطاراً حاكماً لموضوعه . وتتمثل هذه الضوابط في : ضرورة الالتزام بالإطار الشكلي المتعارف عليه في التقسيم . وأيضاً لارتباط التقسيم بالسلسل المنطقي لأفكار البحث . فضلاً عن تضباط العناوين وتعبيرها عما تحتويه . وأخيراً توازن التقسيم وهو ما سوف نفضله كما يلي :

١- الالتزام بالإطار الشكلي في التقسيم :

ويخضع هذا الإطار لتقسيم تنازلي يبدأ من الأوسع نطاقاً إلى الأضيق نطاقاً . أي يبدأ ببحث المشكلة الأكبر بتقسيمها إلى الأقل فالأقل وهكذا ، والمتعارف عليه أن يسير التقسيم كما يلي :

قسم ← باب ← فصل ← مبحث ← مطلب
← فرع ← أولاً ← ١ ← أ .

٢- ارتباط التقسيم بالتسلسل المنطقي للبحث :

ويعنى هذا الضابط ضرورة ألا تكون جزئيات البحث منعزلة عن بعضها البعض . بل يجب أن تكون مربوطة فى سلسلة واحدة بحيث كل جزئية تسلم إلى الجزئية الأخرى وترتبط بها بحيث يصبح البحث فى مجموعه مثل اللوحة الفنية التى يجب أن تتناسق ألوانها وتتكامل حتى تعبر عن هدفها وغايتها التى أرادها الرسام .

وفى حقيقة الأمر ، إن كثيرا من البحوث تفتقر إلى هذا الضابط . ففى كثير من الأحيان نجد موضوعات البحث ليس بينها رابط . بل موضوعات مفككة ومنعزلة عن بعضها البعض . وهو الأمر الذى يجدر التنبه إليه حيث أن الانسجام بين جزئيات الموضوع الواحد أمر لازم ويتفق وغاية البحث الذى يجب أن تتكاتف جزئياته لخدمة موضوع البحث . ويرتبط ذلك بضرورة النظر « إلى العلاقة بين مواضيع الأبواب ومواضيع الفصول والمباحث والمسائل وتصورها تصورا علميا جيدا ثم يقوم باظهارها بحيث تعطى صورة

كاملة عن الموضوع وبهذا تحصل عملية الربط فى
البحث»^(١).

٣- توازن تقسيمات البحث :

توازن تقسيمات البحث أمر فى غاية الأهمية ، ونعنى
به ضرورة وجود توازن بين حجم تقسيمات البحث سواء على
مستوى الأقسام أم الفصول أم المباحث . فتغطية الباحث
لأجزاء بحثه يجب أن تكون وافية وكافية ومن ثم لا يصح أن
يهتم الباحث بجزئية من بحثه على حساب جزئية أخرى .
ويرتبط التوازن بين تقسيمات البحث بقدره الباحث على
تجميع المعلومات والاستفادة بها ومن قبل ذلك بحسن تقسيم
الموضوع . ومن ثم فإنه لا يصح أن يلجأ الباحث إلى تقسيم
بحثه إلى أجزاء عقيمة لا تتوافر فيها المعلومات ومصادر
البحث .

على أنه يجدر التنبيه إلى أن التوازن المقصود هو
التوازن النسبى وليس هو التوازن الحسابى بطبيعة الحال .

(١) عبدالله بن محمد الشامى : أصول منهج البحث العلمى - ٢٠٠٠

- الطبعة الأولى - ص ١٦ .

فلا يعنى التوازن أن تتساوى أقسام البحث وأجزائه متساوية حسابية وإنما اللازم هو التوازن النسبي .

٤- انضباط العناوين ودلالاتها على المحتوى :

وهو أمر يصدق على موضوع الرسالة بصفة عامة ، فإنه يصدق على العناوين الفرعية للبحث . فيجب أن يدل العنوان على محتواه . وكلما كان العنوان محددًا وشاملاً . كلما كان ذلك أسهل للباحث وأفيد للقارئ ، ويجب أن يحرص الباحث على اختيار عناوين جديدة غير تقليدية ففي ذلك إضافة علمية جديدة لبحثه . ولغتنا العربية غنية بالمشتملات اللغوية التي تساعد الباحث على ذلك . و ذلك لأن يتسنى له بسهولة إلا إذا كان محيطًا بجوانب بحثه المختلفة ومسيطرًا على مادته العلمية بصورة كاملة .

رابعاً : مقدمة البحث وخاتمته :

يبدأ كل بحث عادة بمقدمة وخاتمة . وكلاهما يؤدي وظيفة مهمة جداً بالنسبة للبحث . وذلك كما يلي :

المقدمة :

وتمثل المقدمة مدخلا للبحث بحيث تحدد لمن يقرأها اتجاه البحث ومضمونه وما يرمى إليه من أهداف . ومقدمة البحث على الرغم من أنها لا تحتل من البحث غير صفحات قليلة إلا أنها يجب أن تمثل بانورااما تعطى للقارئ انطبعا شموليا عن موضوع البحث وأسلوب الباحث والمنهج المتبع في الدراسة وعرض مختصر لخطة البحث .

أما الخاتمة : فهي تأتي في نهاية البحث وفيها يخلص الباحث إلى النتائج التي توصل إليها في بحثه . والتوصيات التي يرى ضرورة الأخذ بها .

ويتبع الباحثون في صياغة الخاتمة أحد مذهبين أحدهما يضمن الخاتمة فضلا عن نتائج البحث وتوصياته ملخصا لأبواب البحث ونقاطه الرئيسية وذلك بغرض إحاطة القارئ - بشئ من الإجمال - بمنهج البحث ونقاطه الأساسية . والثاني يقصر هذه الخاتمة على التوصيات والنتائج التي تمخض عنها البحث .

وفى كل الأحوال يجب أن يراعى الباحث فى عرضه
لنتائج البحث وتوصياته أن تكون قابلة للتطبيق . أى أن
تراعى فروض الواقع . فغاية أى بحث علمى نفع المجتمع .
ولا قيمة لبحوث تظل منفصلة عن واقعها العملى ولا تهتم
بإصلاحه والإضافة إليه .

تحرير المقدمة والخاتمة :

قلنا أن المقدمة مدخل للبحث وعين عليه ، ترصد
جوانبه ومنهجه فى عبارات بليغة . والخاتمة ذرة البحث
ويجب أن تتضمن توصياته ونتائجه . ولذلك فإن كتابة أى
منهما لا يتسنى للباحث إلا فى نهاية بحثه . ولذلك يجب عليه
دائما أن يؤخر كتابتهما حتى ينتهى من كتابة جميع أجزاء
البحث .

الفصل الثالث

أدوات البحث العلمى

تأتى أدوات البحث العلمى فى مرحلة لاحقة لتحديد موضوعه ، ووضع خطة مبدئية لموضوع البحث ؛ وفقا للقواعد والأسس التى سبق وحددناها . وأدوات البحث العلمى هى مفترض ثابت فى كل الأبحاث . فمن الصعوبة بمكان القيام ببحث علمى دون وجود هذه الأدوات . وإذا كانت أدوات البحث متوافرة لكل الباحثين فإن قدرة الباحثين على استخدام هذه الأدوات تتفاوت بتفاوت إمكانياتهم وقدراتهم على الفهم والتمحيص . ذلك أن البحث العلمى هو فى حقيقته مهنة وليس وظيفة . ويبقى إجادة الباحث لمفردات هذه المهنة مرتبط إلى حد كبير بقدراته الشخصية وسعة إطلاعه وقدراته على الترتيب والتنظيم ، وتحليل المعلومات التى يحصل عليها.

وسوف نتناول أدوات البحث العلمى وفق ترتيب العمليات التى يقوم بها الباحث فى استخدام هذه الأدوات .

فهذا الاستخدام يبدأ بتحديد المراجع المتصلة بموضوع البحث. ثم يقوم بتجميع المعلومات التي تتصل بموضوعه من هذه المراجع . وأخيراً يقوم بترتيب هذه المعلومات وتدوينها وفق أسس علمية محددة توطئة للاستفادة بها .

وترتيباً على ذلك فسوف نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي :

المبحث الأول : تحديد المراجع المتصلة بموضوع البحث .

المبحث الثاني : تجميع المعلومات .

المبحث الثالث : ترتيب وتدوين المعلومات .

وذلك على الوجه التالي :

المبحث الأول

تحديد المراجع المتصلة بالبحث

سبق أن علمنا أن الخطوة الأولى في البحث تتضمن تحديد موضوع البحث ، ووضع خطة مبدئية له . يعقب ذلك تحديد المراجع التي تتصل بموضوع البحث . وإذا كان الباحث أثناء اختيار موضوع البحث ووضع خطة مبدئية له يطلع على بعض هذه المراجع بصورة سريعة ، فإن الخطوة التي نحن بصدد بحثها تختلف تماماً عن ذلك فهذه الخطوة تتضمن حصر وتحديد المراجع المتصلة بالبحث .

وهي مرحلة تتسم بالدقة والصعوبة ، إذ تقتضى من الباحث أن يطلع على مراجع شتى وفي أماكن كثيرة . وعليه أن ينقب فيها ويبحث عما يفيد من هذه المراجع في موضوع بحثه .

وتهدف المراجع إلى توفير المعلومات والبيانات التي سوف يستخدمها الباحث في صناعة بحثه . فهي المواد الأولية التي سوف يواجه بها موضوع البحث . وهي مصادر

معلوماته وبياناته . وعلى ذلك فإنه بقدر دقة هذه المصادر
والمعلومات التي تأتي منها بقدر ما يأتي البحث منضبطاً
وسليماً في أساسه العلمي وفروضة ، وما يرتبه من نتائج .

ومراجع البحث ومصادر معلوماته متعددة . إلا أنها
تتكاتف لتأدية وظيفة واحدة . وهي توفير المعلومات والبيانات
للباحث . ولذلك يستطيع الباحث ومعه الأستاذ المشرف أن
يحدد أياً من هذه المصادر أنفع له في تحقيق هدفه .

وتأتي المكتبة وما تحويه من كتب في مقدمة هذه
المصادر . فضلاً عن ذلك توجد الوسائل الميدانية والوسائل
التكنولوجية الحديثة التي يتبعها الباحث للحصول على
المعلومات والبيانات اللازمة لبحثه . وسوف نتناول كل هذه
المصادر بالتفصيل كما يلي :

المطلب الأول

المكتبة

تمثل المكتبة المصدر الأهم والأساسي للبحث العلمي .
والاهتمام بالمكتبات والعاملين بها يمثل المدخل الطبيعي
للاهتمام بالبحث العلمي . وعلم المكتبات أصبح علما
وتخصصا مهما تهتم بدراسة جوانبه المعاهد والجامعات في
العالم .

واللجوء إلى مكتبة هو المصدر الأساسي للحصول على
المعلومات والبيانات الخاصة بكل بحث علمي . وما للوسائل
الأخرى في ذلك إلا وسائل مكملة للمكتبة . ومن هذا المنطلق
يجدر بكل طالب علم وباحث فيه أن يحترم الكتاب والمكتبة
ويتعلم كيفية التعامل معه واحترامه . ونهضة أي أمة إنما هي
مرتبطة ارتباطا لازما باحترامها للكتاب وحسن التعامل معه
وما يرتبط بذلك حتما من توفير العلم واحترام العلماء .

ولقد كان احترام المصريين للقمام للكتب ومؤلفيها
عظيما ، فقد كان للكاتب فضل سبق على غيره من أصحاب

المهن الأخرى ، بل إنك لتجد فجوة كبيرة تفصل بين
المصرى المتعلم وغير المتعلم ، ومن يبرع فى الكتابة ينل
أسمى المراكز وإن لم تسم مواهبه الأخرى ، بل لم يكن
لحاكم نفسه قيمة إلا بكتابه . ومن هنا تترك السر فى رغبة
كبار الموظفين القماء أن يصوروا أنفسهم فى هيئة الكتاب ،
لأن الكتابة فى نظرهم سلم يرقى فيه المرء إلى أقوى المراكز
وأعلاها ، والرجل الذى يستطيع الإبانة عما فى ضميره
بأسلوب جميل مهذب يجد الطريق أمامه مفتوحة لأكبر
المناصب وأعلى الدرجات « (١) .

وقد تمت مصر والمصريون للعالم أجمع ثقافات
وحضارات متنوعة على مدار عصورها وتاريخها المديد .
هذه الثقافات والحضارات كان للكتاب فيها دور كبير فقد
كانت مكتبة الإسكندرية قديما منارة للعلم ومجعا للثقافات .
وقد عادت حديثا لكى تلعب هذا الدور الرائد الذى يليق بمصر
والمصريين .

(١) سليم حسن : موسوعة مصر القديمة - الجزء السابع عشر -
الأدب المصرى القديم - مكتبة الأسرة - ٢٠٠٠ - ص ١٨ .

واللجوء إلى المكتبات واستخراج ما تحويه من كنوز
وما تتضمنه من معلومات أمر له أصول وقواعد وآداب
وعلم يطيب لنا أن نبحثها كما يلي :

الفرع الأول

آداب التعامل مع المكتبة

ونقصد هنا الآداب التي يجب على الباحث التحلي بها
حين التعامل مع المكتبة بكافة عناصرها سواء كان هذا
التعامل مع المكان وما يضمه من جدران وأثاث أو مع
العاملين بها أو مع ما تحويه من كتب ومراجع وذلك على
الوجه التالي:

أولاً : التعامل مع المكتبة كمكان :

يتميز المكان المخصص للمكتبة بقديسية يجب ألا يسمح
لأحد أن ينتهكها . فلا يجوز رفع الصوت فيها حتى لا يتشتت
ذهن المترددين عليها . وكذلك لا يجوز بأى حال من الأحوال

التعامل مع المكان باستهتار أو جلب المشروبات والمأكولات إليها . فالمكتبة ليست صالة طعام أو مكان للحديث والمسامرة بين روادها . وإنما هي مكان للبحث والإطلاع ومن شغله العلم شغل عن غيره من الأمور ، وتسابق مع الوقت حتى يستفيد بأكبر قدر ممكن من المكتبة .

ومن أسف أننا نرى في مكتباتنا كثير من هذه المظاهر التي تشغل الباحثين عن عملهم وتضيع عليهم وقتهم وجهدهم وإذا علمنا أن كثيرا من الباحثين يقطع أميالا طويلة سفرا ومشقة لكي يصل إلى المكتبة للانتفاع بكنوزها وذخائرها لعلمنا كم يجنى هؤلاء المستهترون عليهم . !!

وتحتوى الجامعات الكبرى في مصر مكتبات كبيرة ورائدة كجامعة القاهرة التي تحتوى مكتبة مركزية للجامعة كلها فضلا عن وجود مكتبة متخصصة لكل كلية أو معهد . وتعتبر مكتبة كلية الحقوق جامعة القاهرة من أفضل المكتبات على مستوى العالم العربى . بل إنها تضاهى أعظم المكتبات فى العالم .

ثانياً : آداب التعامل مع العاملين في المكتبة:

يقوم على المكتبة هيكل إدارى وفنى مدرب على التعامل مع الباحثين ومع الكتب . وهم من الحاصلين على مؤهلات جامعية فى علوم المكتبات . ويعتبر التعامل مع الكتب وظيفتهم الأساسية . وعلى ذلك فإن أمناء المكتبة هم المدخل الرئيسى لفهم تنظيم المكتبة .

ويجب على الباحث أن تكون له علاقات ودية مع أمناء المكتبة فى إطار إيماني . فمن العجب أن نجد كثيراً من الباحثين يعاملون أمناء وموظفى المكتبات بتعال وهو أمر ينبئ عن قلة العلم وعدم الفهم .

ولأهمية الدور الذى يقوم به أمناء المكتبات فإنه فى المكتبات الكبرى لا يسمح للباحث أن يحصل على الكتاب إلا عن طريق أمين المكتبة . حتى إذا ما فرغ من استخدامه فإنه يسلمه إلى أمين المكتبة . وبذلك نضمن أن يرجع الكتاب إلى مكانه وبنفس الرقم المسلسل . إذ أن ترك هذا الأمر للباحثين يؤدي إلى اضطراب الفهرسة وتداخلها مما يصعب معه الحصول على الكتاب مرة أخرى .

ثالثا : آداب التعامل مع الكتاب :

يمثل الكتاب بما يحتويه من معلومات وبيانات ثروة حقيقية تتوارثها الأجيال وينتفع بها الباحثون على مر العصور والأزمان . ولذلك فإن التعامل مع الكتاب تحكمه آداب يجب الالتزام بها^(١) .

(١) « وضع الشيخ عبدالباسط بن محمد العموي المتوفى في دمشق سنة ٩٨١ هـ ١٥٧٣م كتابا سماه " المعيد في آداب المفيد والمستفيد " ، دمشق مطبعة الترقى ، ١٣٤٩ هـ حيث خصص الباب السادس منه لآداب التعامل مع الكتب التي هي آلة العلم وتلك الآداب السامية :

١- ينبغي لطالب العلم أن يعتنى بتحصيل الكتب المحتاج إليها في العلوم النافعة ما أمكنه شراء أو إجازة أو عارية لأنها آلة التحصيل .

٢- يستحب إعادة للكتب لمن لا ضرر عليه فيها ممن لا ضرر منه بها . وإذا استعار كتابا فلا يبطله به من غير حاجة ، وإذا طلبه صاحبه فيحرم عليه حبسه ويصير غاصبا .

٣- لا يجوز أن يصلح كتاب غيره بغير إذن صاحبه ، ولا يحشيه ولا يكتب شيئا في بياض فواتحه أو خولتمه إلا إذا رضى صاحبه .

٤- إن استعار كتاب غيره فلا يعيره غيره ، ولا يودعه لغير ضرورة حيث يجوز شرعاً ، ولا ينسخ منه بغير إذن صاحبه ، فإن كان للكتاب وقتا على من ينتفع به غير معين فلا بأس بالنسخ منه مع الاحتياط .

٥- إذا طالع الكتاب فلا يضعه مفروشاً على الأرض بل يجعله مرتفعاً وإذا وضع الكتب مصفوفة فلتكن على شيء مرتفع غير الأرض لئلا تتدى فتبلى .

٦- إن يراعى الألب في وضع الكتب باعتبار علوئها ، فيضع الأشرف فوق الأقل ، فإن استوت كتب في فن فليراعى شرف المصنف فيجعله أعلى .

٧- عند تنفيذ صف الكتب يراعى حسن الوضع بأن يجعل الحبكة في ناحية ، والمجلد الآخر في الناحية الأخرى فتكون الكتب نائمة بلا إعوجاج ، ولا يضع نوات القطع الكبير فوق نوات القطع الصغير لكي لا يكثر تساقطها .

٨- ألا يجعل القارئ الكتاب خزانة للكراريس وغيرها ، ولا مخدة ولا مروحة ، ولا مستنداً ولا متكناً ولا يطوى حاشية الورقة وزلوئبتها .

٩- إذا طالع أو نسخ شيئاً من كتب العلم الشرعية ، فينبغى أن يكون على طهارة مستقبل القبلة ظاهر البدن والثياب --

وأهم هذه الآداب المحافظة عليه وعدم تقطيع أجزاء منه أو شطب كلمات أو الكتابة على هوامشه أو تحريف أفكاره واستخدام المعلومات والبيانات الواردة فيه وفقاً للقواعد العلمية التي تبين ذلك والتي سوف تكون محل دراسة وعناية في ما يأتي .

ويجب أن ينمي في نفوس التلاميذ منذ الصغر أي منذ مراحل التعليم الأولى الاهتمام بالكتاب وكيفية التعامل معه وضرورة الاحتفاظ به نظيفاً وسليماً . إذ أن الكتاب يمثل خير رفيق على درب الحياة الطويل . ومن الملاحظ أن التلاميذ الذين يحسنون معاملة الكتاب واحترامه وحفظه هم الذين يتفوقون في دراستهم . فمن المؤكد أن الحاجة إلى الكتاب لا تنتهي بانتهاء العام الدراسي ونجاح الطالب في الامتحان . وإنما هي حاجة متجددة لتجديد الأفكار وتحديثها وتنشيطها .

- الحبر والورق ، ويبتدىء كل كتاب بكتابة « بسم الله الرحمن الرحيم » .

نقلًا عن : أحمد عبدالكريم سلامة - بتصريف - المرجع

السابق - هامش ص ٨٦ ، ٨٧ .

ويتميز الكتاب عن غيره من مصادر البحث الأخرى بسهولة تخزينه وسهولة الرجوع إليه فى كل الأوقات . وبساطة هذا الرجوع . كما تتميز الكتب عادة بتعدد معارفها بمعنى أن الإنسان فى سنى عمره ومراحل حياته المتعددة يستطيع أن يغترف من هذه الكتب ما يفيدته فى قابل حياته .

ولا ننسى أن الله عز وجل قد كرم الكتاب وأنزل تعاليمه على رسله فى صورة كتاب (القرآن الكريم ، والانجيل والتوراة) .

وعند حديثنا عن الكتاب وأهميته وآداب التعامل معه لابد وأن نشيد بهذا الجهد الدؤوب التى تحرص عليه مؤسسات الدولة من نشر الثقافة والكتاب بأسعار زهيدة ومن أهم هذه المشروعات الثقافية التى عرفتها مصر فى تاريخها الحديث هو مكتبة الأسرة بفروعها المختلفة التى تيسر للجميع الحصول على الكتاب فى شتى فروع العلم بأسعار معقولة .

وإذا كانت هذه الآداب لازمة للتعامل مع أى كتاب فإنها بالنسبة للكتب والمراجع القانونية ألزم ولولى . ذلك أن دراسة الطالب بكليات الحقوق تهتم بالكليات والقواعد الأساسية ومن ثم تمثل الكتب الدراسية إطلالة مهمة على

العلوم القانونية بحيث تضيف إلى بعضها البعض ليرتبط ويتكامل البنيان القانوني للطالب في سنوات الدراسة المتعددة فإذا ما أنتهى من السنة الرابعة فإنه يكون قد اكتمل له البناء القانوني الذي يمكنه من التعامل مع النص القانوني فى أى قانون حتى ولو لم يدرسه فى دراسته بالكلية . ومن هنا كان مهماً بالنسبة لطالب الحقوق أن يحتفظ بالكتب التى يدرسها لى يرجع إليها لى تساعده على التذكر ومعرفة ما سبق دراسته فى عام سابق حتى تسهل عليه دراسة الأعوام المقبلة . وذلك لأن دراسة القانون هى دراسة تراكمية تبدأ من دراسة القواعد العامة لتنتهى عند دراسة الحالات الخاصة .

فى مواد للقانون الإدارى تبدأ الدراسة من العام إلى الخاص على الوجه التالى :

القانون الإدارى السنة الثانية ← القضاء الإدارى
السنة الثالثة ← العقود الإدارية السنة الرابعة .

وفى مواد القانون الجنائى تبدأ الدراسة أيضاً من العام إلى الخاص على الوجه التالى :

النظرية العامة للجريمة والعقوبة السنة الثانية للقانون
الجنائي القسم العام ← دراسة لبعض الجرائم كجرائم
الأشخاص والأموال والجرائم المضرة بالمصلحة العامة السنة
الثالثة ← ودراسة الإجراءات الجنائية في السنة الرابعة .
وهكذا .

ويترتب على ذلك أن دراسة العلوم القانونية هي سلسلة
متصلة الحلقات إذا ما انفكت حلقة منها أو غابت أو ضعفت
أو حدث إختلال في تكوين الطالب القانوني .

الفرع الثاني

أنواع المكتبات

تتعدد المكتبات وتتوسع وتتوسع بالمعارف والعلوم
الإنسانية فنحن في زمن يتميز بالتخصص في العلوم
والدراسات . ولذلك فكل علم له كتبه الخاصة به .

على أننا يمكن أن نميز بين المكتبات من ناحيتين :
فمن حيث ملكية المكتبة فإننا نجد مكتبات عامة وأخرى
خاصة . ومن ناحية هدفها فإننا نجد مكتبات تقدم خدماتها
للجمهور والمترددين عليها مجاناً ومنها ما يتخصص في بيع
الكتب . ومن ناحية ما تحتويه من كتب فلدينا المكتبة الجامعة
والمكتبة المتخصصة .

وسوف تلقى الضوء على كل نوع من هذه الأنواع كما

يلي :

أولاً : تقسيم المكتبات من حيث تقديم الخدمة :

تنقسم المكتبات وفقاً لهذا المعيار إلى :

١- مكتبات تقدم خدماتها مجاناً للمترددين عليها من
طلاب العلم والباحثين . كالمكتبات الموجودة بالجامعات
والكليات المختلفة ومعاهد العلم . وهي تفتح أبوابها على مدار
العام وفي مواعيد معلومة للجميع . وتتميز هذه المكتبات
بكثرة الكتب وانضباط الفهرسة ونظام العمل بها . وتحرص
الجامعات على تحديث مراجعها باستمرار سواء عن طريق

الشراء أو قبول الهدايا أو غير ذلك من الوسائل التي تكفل تجديد مصادرها ومراجعتها .

ويجدر التنبيه أنه لا ينال من مجانية الخدمة التي تقدمها هذه المكتبات فرض رسوم زهيدة على المترددين عليها . فذلك يحقق هدفين يتمثل الأول منهما : منع دخول من ليس له حاجة إلى المكتبة وما يترتب على ذلك من إخلال بنظام المكتبة وامكانية استفادة المترددين عليها منها . وثانياً : استخدام هذه الموارد في سد احتياجات هذه المكتبات من نظافة وحراسة وغير ذلك .

٢- مكتبات لبيع الكتب للجمهور وقد تكون هذه المكتبات دوراً للنشر . وتلعب دور النشر دوراً حيوياً وأساسياً في توزيع العلم في العصر الحديث لا سيما ما كان منها متخصصاً . فالناشر الجيد هو الذي يستطيع أن يساهم في نشر الكتب الجيدة . وفي كثير من الأحيان يقوم الناشر بالمساهمة أو تحمل تكاليف إنتاج الكتاب وهو في ذلك يؤدي خدمة جليلة للعلم .

والأصل أن تخصص دور النشر في نشر نوع معين من الكتب فتمه دور لنشر المعارف والعلوم القانونية مثلى دار

النهضة العربية في مصر وهي تخصص أساسا فى نشر العلوم والكتب القانونية وهناك دور نشر أخرى تخصص فى أكثر من فرع من فروع العلم . ويرتبط ذلك بطبيعة الحال بمدى ملاءة هذه المؤسسات من الناحية المالية ومدى فاعلية جهازها الإدارى والاقتصادى . ومن أهم دور النشر التى تجمع بين تخصصات كثيرة فى مصر مؤسسة الأهرام ودار الشروق وغيرها .

وقد تكون هذه المكتبات مجرد منافذ لبيع الكتب ولا شك فى أهمية هذه المكتبات فكثرتها وانتشارها يؤدى إلى تقريب الكتاب إلى أيدي طلابه ومريديه . ولذلك يجب تشجيعها وتدعيمها حتى لا يأتى اليوم الذى تنتشر فيه وتتحول إلى أنشطة أخرى .

ثانيا : من حيث ملكية هذه المكتبات :

فتمت مكتبات تملكها الدولة . وأخرى يملكها الأفراد . والأصل أن الدولة هى التى تنشئ المكتبات وتمدها بالكتب اللازمة والمناسبة لجميع الأعمار والفئات . ويجب أن تتاح هذه المكتبات للمواطن العادى الذى يشق عليه فى كثير من الأحيان أن يقتطع من قوته المحدود لى يشتري كتابا . وعلى

ذلك يجب أن يكون في كل حي مكتبة عامة . وفي كل مركز شباب مكتبة عامة .

مما تجدر الإشارة إليه أن الدولة منذ العقدين الأخيرين من القرن الماضي وهي تهتم بإقامة المكتبات وتنتشرها في كل مكان وهو اتجاه محمود يجب تشجيعه ولم يقتصر الأمر على المكتبات في النوادي وقصور الثقافة ومراكز الشباب في القرى ، وإنما تعداه إلى إنشاء مكتبات أخرى كبيرة تعد بحق منارة للعلم مثل مكتبة الإسكندرية ومكتبة مبارك العامة وغيرها كثير .

وقد تكون هذه المكتبات خاصة يملكها أفراد أو جماعات أو هيئات علمية وثقافية وهذه المكتبات يمكن الاستفادة بها في الحدود والقيود التي تحددها هذه الجهات . وغالبا ما تفرض هذه الجهات رسوما نتيجة استخدامها وذلك مثل مكتبة الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، ومكتبة المركز الثقافي البريطاني ، ومكتبة المركز الثقافي الفرنسي وغيرها كثير .

ثالثاً : تقسيم المكتبات من حيث محتواها :

نجد أن المكتبة قد تكون جامعة لكل العلوم والمعارف،
ومن ذلك مكتبة الإسكندرية ومكتبة مبارك العامة بالقلي
والمكتبة العامة بجامعة القاهرة . وفي هذه المكتبات نجد
مراجع ومصادر لجميع العلوم والفنون ، وبها أقسام متعددة
بتعدد هذه العلوم والفنون .

أما النوع الثاني فهي مكتبات متخصصة : إذ أنها
تتخصص في فرع من فروع العلم ومن ذلك مثلاً مكتبات
كليات الحقوق التي تتخصص في فروع للقانون المختلفة ،
ولا تهتم بغيره من المعارف .

ولكل نوع من ذلك مميزته . إذ أن المكتبات الجامعة
إنما تجمع فروعاً من العلم متعددة ومتنوعة وهي تقيد للقارئ
والباحث الذي يبحث عن مراجع ومصادر تلقى له الضوء
على جانب أو أكثر من جوانب أي علم آخر غير متخصص
فيه . أما المكتبات المتخصصة فهي تتخصص في علم واحد
ومن ثم تكون أكثر إحاطة به وأكثر قدرة على الإلمام بكافة
المصادر والمراجع التي تتصل بهذا العلم . ولذلك فإنه إذا
كانت المكتبات الجامعة في كثير من الأحيان تسهم بالتعريف

ونشر ثقافة العلوم بين الأفراد أيا كانت تخصصاتهم . فإن المكتبات المتخصصة تهتم بالبحث العلمي في ذات التخصص ولذلك فهي تهتم بجمع الكتب المتخصصة في هذا العلم وتيسير الإطلاع عليها للباحثين .

الفرع الثالث

الاستفادة من المكتبة

بعد أن بينا آداب التعامل مع المكتبة وأنواع المكتبات . فعلى الباحث أن يتخلق بهذه الآداب ، وعندما يختار المكتبة التي تتفق ومجاله البحثي فإن عليه أن يعرف كيف يستخرج ما فيها من كنوز ومعلومات تفيده في هذا البحث .

وتبدأ رحلة الباحث في المكتبة عبر ثلاث خطوات تبدأ بطلب الكتاب والحصول عليه . ثم الاستفادة به على الوجه المناسب وأخيراً رد الكتاب إلى مكانه مرة أخرى . وترتبط هذه الخطوات بكيفية ترتيب وتنظيم الكتب داخل المكتبة وهو ما سوف نبيّنه فيما يلي .

أولاً : تنظيم وترتيب الكتب داخل المكتبة :

- إن ترتيب الكتب فى المكتبات علم يدرس فى الجامعات ، فى أقسام تابعة لكليات الآداب تسمى أقسام المكتبات والوثائق . وتتبدى أهمية هذا العلم فى أنه يوفر الوعاء الحافظ لكل علم ، ويسهل الاستفادة من كل كتاب . ولو تصورنا مكتبة بها مئات الآلاف من الكتب لقاء فيها بلا تنظيم ولا ترتيب ولا تنسيق . فإنه يبقى من المستحيل أن يتمكن أحد من الاستفادة منها . « فليس ثمت شك فى أن نصف العلم بتنظيمه ، ذلك أنه بالتنظيم يستطيع العالم أن يصل إلى منجزات من سبقوه بسهولة ويسر وبلا عناء فلا يكرر ما قاموا به بل يبدأ من حيث انتهوا » (١) .

ويسمى علم تنظيم وترتيب الكتب فى المكتبة بعلم الفهرسة (٢) . وهى أنواع ومذاهب وتعنى فى النهاية بتنظيم

(١) شعبان عبدالعزيز خليفة ، محمد عوض العايدى : الفهرسة الوصفية للمكتبات - ١٩٨٠ - ص ٥ .

(٢) بدأت الفهارس فى أقدم صورها على شكل قائمة جرد inventory ثم تطورت فيما بعد فى الوقت الحاضر كأداة استرجاع للمعلومات . فى التطور التاريخي للفهرسة - راجع -

وترتيب الكتب والمراجع وفقا لقواعد محددة يسهل معها الرجوع إلى هذه الكتب وقت الحاجة إليها .

وعلى ذلك فإن الفهرسة Catalogine هي عملية إعداد الكتب وغيرها من الأوعية الفكرية إعدادا فنيا بحيث تكون في متناول القراء في أسرع وقت ممكن وبأيسر الطرق . أما الفهرس فهو ثبت أو بيان بما تشتمل عليه المكتبة من مقتنيات يوضع لخدمة رواد المكتبة .

وتنقسم الفهرسة إلى نوعين :

١- فهرسة وصفية Descriptive Catalogine :

وهي تهتم بوصف الكتب وغيرها من الأوعية الفكرية وصفا ماديا بحيث تتيح التعرف على الكتاب بسهولة وتكوين صورة واضحة قبل الإطلاع عليه .

٢- الفهرسة الموضوعية Subject Catalogine :

وتهتم بوصف المواد المكتبية من ناحية المحتوى الموضوعي بحيث تتجمع الكتب ذات الموضوعات المتشابهة

-- شعبان عبدالعزيز خليفه ، محمد عوض العايدى - المرجع

السابق - ص ١٢ .

إلى جانب بعضها البعض على الرفوف وهى تنقسم إلى
قسمين (١) :

أ - التصنيف Classification .

ب- رؤوس الموضوعات Subject Heading .

ما تعيننا هنا هو معرفة أنواع الفهرسة ، وكيفية البحث
عن المراجع ، والمصادر ، وفق كل نوع من هذه الأنواع .
كما يلي :

أنواع الفهرسة :

تتعدد أنواع الفهرسة ، ومن أهم الأنظمة التى تستخدم
فى الفهرسة فى مصر :

نظام العالم الأمريكى ديوى Dewey وهو نظام متبع
فى جامعات العالم ومنها الجامعات المصرية . وهو ما سوف
نتناوله بالشرح والتفصيل .

نظام ديوى Dewey ويسمى أيضا بالنظام العشرى .

(١) شعبان عبدالعزيز ومحمد عوض العايدى : المرجع السابق :

وينهض هذا النظام على تقسيم المعارف والعلوم

الإنسانية إلى عشر معارف رئيسية ترتب كما يلي: (١)

- ١ - المعارف العامة 00
- ٢ - الفلسفة والنظم المتصلة بها 100
- ٣ - الديانات 200
- ٤ - العلوم الاجتماعية 300
- ٥ - اللغات 400
- ٦ - العلوم البحتة 500
- ٧ - التكنولوجيا والعلوم التطبيقية 600
- ٨ - للفنون 700
- ٩ - الأدب 800
- ١٠ - الجغرافيا والتاريخ 900

تم بعد ذلك يقسم كل مجال من هذه المجالات إلى عشرة مجالات فرعية . فالمجال الرابع مثلا العلوم الاجتماعية يقسم إلى ما يلي :

(١) في ذلك انظر: أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص ٩١ .

310	١ - الإحصاء
320	٢ - السياسة
330	٣ - الاقتصاد
340	٤ - القانون
350	٥ - الإدارة
360	٦ - الانماء الاجتماعى
370	٧ - للتربية
380	٨ - التجارة والخدمات
390	٩ - للعادات وللfolklore
400	١٠ - الاجتماع

ثم يقسم كل مجال فرعى إلى عشر مجالات فرعية
ولنأخذ أيضا المجال الرابع وهو القانون فينقسم كما يلى :

341	١ - القانون المدنى
342	٢ - القانون الإدارى
343	٣ - للقانون الجنائى
344	٤ - القانون التجارى

- 345 - القانون الدولي العام
- 346 - القانون الدولي الخاص
- 347 - القانون الدستوري
- 348 - القانون المالي
- 349 - الشريعة الإسلامية
- 350 - قانون المرافعات

وكل مجال فرعي يمكن أيضاً تقسيمه إلى عشرة مجالات فرعية أخرى مثل القانون الإداري مثلاً .

- 342.1 - القانون الإداري لنظرية العامة
- 342.2 - للقضاء الإداري
- 342.3 - للعقود الإدارية
- 342.4 - للضبط الإداري
- 342.5 - للتنظيم الإداري
- 342.6 - المرافق العامة
- 342.7 - الوظيفة العامة

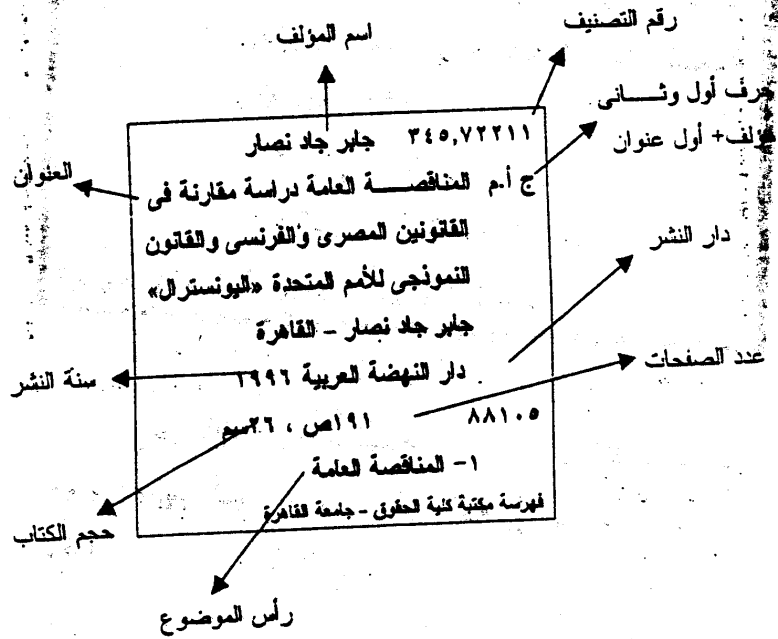
- ٨ - الأموال العامة 342.8
٩ - القرارات الإدارية 342.9
١٠ - مبدأ الشرعية 342.10

وترتب الكتب وفق هذا التصنيف ثم توضع على الرفوف . ومن ثم يسهل استدعائها في أى وقت .

ثانيا : كيفية الحصول على الكتاب :

الأصل أن يطلب الباحث الكتاب من أمين المكتبة ، ففي ذلك ضمان لعدم اضطراب نظام الفهرسة واختلاله . فأمين المكتبة هو الشخص المؤهل والمدرب على ذلك . فانتظام نظام الفهرسة فى المكتبة يعتمد فى الأساس على دقة عملية انزال وإعادة الكتب من وإلى رفوف المكتبة . فعودة الكتاب إلى غير مكانه يعنى بالضرورة صعوبة العودة إليه مرة أخرى .

ويتم استدعاء الكتاب من على رفوف المكتبة عن طريق بطاقات التصنيف وفيما يلى نموذج لبطاقة مماثلة :



والبيانات الموجودة على البطاقة هي إشارات
لمعلومات عن الكتاب . ومؤلفه . وسنة النشر . ودار النشر .

وفيما يلي نموذج آخر :

٣٤٥,٧٦	جابر جاد نصار
	التحكيم في العقود الإدارية - دراسة مقارنة/ جابر جاد نصار - للقاهرة - دار للنهضة العربية ١٩٩٧ . ١٢٧ ص ٢٦ اسم ١- للتحكيم في العقود الإدارية . أ. العنوان فهرسة مكتبة كلية الحقوق - جامعة القاهرة

وعلى ذلك فإن هذه البطاقات تحدد مكان الكتاب بدقة
بحيث يستطيع أمين المكتبة الرجوع إليه في أى وقت وبسرعة
فائقة .

المطلب الثاني الوسائل الميدانية

إلى جوار المكتبة التي تعتبر المصدر الأول والتقليدي للحصول على المراجع والمعلومات تأتي الوسائل الميدانية .
ونقصد بها الوسائل التي تتطلب من الباحث التحرك للحصول على المعلومات والبيانات التي تساعد في إتمام بحثه .
وتتمثل هذه الوسائل في الاستبيان Questionnaire والمقابلة interview .

وسوف نلقى الضوء على كل وسيلة كما يلي :

الفرع الأول الاستبيان Questionnaire

الاستبيان هو أداة لجمع المعلومات من خلال استمارة تحتوي على مجموعة من الأسئلة تدور حول موضوع معين

يتم وضعها وفق إطار علمي محدد . وتقدم إلى المستهدفين بها ليدونوا فيها إجاباتهم بأنفسهم .

وتستخدم وسيلة الاستبيان - كأداة لجمع البيانات - على نطاق واسع في دراسات الرأي العام والاتصال ، ودراسة الاتجاهات السياسية لقطاعات معينة من المجتمع إزاء قضايا محددة وواضحة^(١) .

وعلى الرغم من أن الاستبيان كوسيلة للحصول على المعلومات غير مألوفة^(٢) في الدراسات القانونية ، فإنها يمكن أن تفيد في الدراسات السياسية والدستورية أو في دراسات بعض العلوم التي تتصل باصدار التشريعات .

ويخضع الاستبيان لمجموعة من الأسس التي يجب الالتزام بها حتى تأتي نتائجه مفيدة وجيدة . وإذا كان تصميم الاستمارة يمثل عصب الاستبيان فإن ذلك يسبقه ضرورة

(١) حامد عبدالماجد : مقدمة في منهجية ... - لمرجع السابق - ص ٢٥٠ .

(٢) من الدراسات الدستورية التي استخدمت هذه الوسيلة أنظر : ماجد راغب الحلو ، بحث الاستفتاء الشعبي والشريعة الإسلامية - دراسة مقارنة ١٩٨٣ .

تحديد العينة سواء من حيث حجمها أم من حيث إطارها العام ويجرى تحديد العينة التي يشملها الاستبيان بالنظر إلى طبيعة المشكلة محل البحث . ويجب أن يشمل إطار العينة جميع قطاعات المجتمع المشمول بالدراسة . وكما كانت العينة كبيرة كلما كان البحث أكثر دقة .

ويجب أن يتحدد مدى الاستبيان بوقت معين . أى بمدى زمنى معين يمكن أن يتم فيه الاستبيان .

أما عن استمارة الاستبيان فيجب أن تحتوى على الأسئلة التي توفر للباحث المعلومات والبيانات التي يسعى للحصول عليها من العينة التي سوف تجيب عنها . ويجب أن تصاغ الأسئلة بأسلوب سهل وواضح وبعيد عن التكرار .

ومن ناحية المضمون يجب أن تحيط هذه الأسئلة بموضوع البحث وتغطي جميع جوانبه .

أما من الناحية الشكلية فإن هذه الأسئلة قد تكون مفتوحة وقد تكون مغلقة . أما عن الأسئلة المغلقة فهي التي يحدد لها الباحث مجموعة من الاجابات التي يختار منها المبحوث الذي توجه إليه هذه الأسئلة . وقد تكون هذه الأسئلة

ذات إجابتين . مثل نعم ولا . أو صح وخطأ . وقد تتعدد الإجابات مثل ممتاز - جيد جدا - جيد - مقبول - رديء . الخ.

وتتميز هذه الأسئلة بالنسبة للمسئول بالسهولة ذلك أن الإجابة عليها تكون بسيطة إذ يقتضى الأمر مجرد الاختيار . إلا أنها بالنسبة للباحث تحتاج إلى جهود مضاعفة إذ عليه أن يحصر البدائل التي يمكن أن تمثل إجابة لهذا السؤال وي طرحها على أفراد العينة المخاطبة بالاستبيان .

أما الأسئلة المفتوحة ، فهي أسئلة تترك لأفراد العينة أن يسجلوا إجاباتهم على هذه الأسئلة بطريقتهم ووفقا لقناعاتهم وبأسلوبهم . والأسئلة المفتوحة تثير دائما قضية يجب أن يبدى فيها برأيه أو يطلب منه إبداء رأيه فى مشكلة معينة . وإذا كانت الأسئلة المفتوحة تتميز بسهولة الإعداد إلا أن تفرغها واستخلاص النتائج منها ليس بسهولة الإعداد . كما أن الأسئلة المغلقة تكون أكثر دقة من الأسئلة المفتوحة .

وفى الحقيقة أنه فى إطار الاستبيان يتم عادة الجمع بين نوعى الأسئلة . ويشترط فى الأسئلة محل الاستبيان ما يلى :

أ- الوضوح : فيجب أن يكون السؤال واضحاً لا يحتمل خيارات متعددة أو متضاربة تؤدي إلى التباس لدى أفراد العينة .

ب - عدم الازدواج : فازدواج السؤال يثير قضيتين قد تختلف وجهات نظر أفراد العينة تجاههما .

ج - مراعاة المستوى التعليمي لأفراد العينة : فيجب أن تخاطب هذه الأسئلة عقول أفراد العينة على علانها أي في حدود مستواها الثقافي والتعليمي .

د - ضرورة أن تكون الأسئلة سواء مفتوحة أم مغلقة محدودة وقصيرة حتى يتسنى لأفراد العينة أن يجيبوا عنها في سهولة ويسر .

ومما سبق يتضح أن الاستبيان أداة مهمة من الأدوات التي يحصل من خلالها الباحث على المعلومات والبيانات التي تساعد على إجراء بحثه فضلاً عن إمكانية استخدامه للحصول على المعلومات والبيانات للإحاطة بمشكلة ما .

وفيما يلي نموذج لاستبيان صممه المؤلف للحصول
على معلومات وبيانات تساعد في اتخاذ القرارات الخاصة
بموضوعه .

جامعة القاهرة

كلية الحقوق

مركز المطبعة والنشر

السيد الأستاذ الدكتور /

تعية طيبة وبهذه ...

مطبعة الكلية بإدارتها الجديدة ترحب بالتعامل معكم . وتتمنى
دائما أن تكون عند حسن ظنكم .

وقد رأينا قبل أن نعرض عليكم برنامجنا لتحديث وتطوير أداء
المطبعة أن تشركوا معنا في أعداده عبر الإجابة عن هذا الاستبيان ،
الذي لن يأخذ من وقتكم الكثير إلا أنه سوف ينير لنا الطريق نحو بلوغ
غايتنا لتقديم خدمات أكثر جودة .

وتقبلوا خالص تحياتي ...

مدير مركز المطبعة والنشر

أ.م. جابر جاد نهار

سید محمد علی

سید محمد علی

سید علی حسینی

سید محمد علی

سید محمد علی

سید محمد علی

سید محمد علی حسینی

سید محمد علی حسینی

دولة النشر : _____

مدينة النشر : _____

اسم الناشر : _____

سنة النشر :

مكان الطبع : _____

اسم الطابع : _____

رقم الطبعة : ..

بيانات الطبعة : _____

اللغة الحالية : _____

عدد الأجزاء :

عدد المجلدات :

رقم السلسلة :

عدد الصفحات : _____

الحجم : _____

عدد النسخ : ..

سماح الاستعارة : -

تصنيف

النوع	الصفة

ومن ناحية ثالثة : فإن الكمبيوتر قد مثل تطوراً مهماً في كتابة الرسائل سواء من حيث توفير الوقت والجهد أم من حيث الجودة وتنسيق الكتابة وشكلها فقد مكن الكمبيوتر من الكتابة مع توفير التشكيل اللازم ضبطاً للمعنى والمبنى للكلمات وبخط واضح جميل يسهل قراءته والاطلاع عليه .

الفرع الثاني

الانترنت

الانترنت أو شبكة المعلومات الدولية هي شبكة للاتصالات الدولية عبر الكمبيوتر . يتداول فيها معلومات وبيانات لا حصر لها . وقد أدت هذه الشبكة إلى توفير وقت

وجهد الباحثين حيث يستطيع أن يذهب إلى أقصى مكان فى العالم وهو جالس فى بيته . يتلقى المعلومات ويشترك فى صنعها ويتداولها مع الآخرين فى شتى بقاع المعمورة فى دقائق معدودة . ويتكلفة بسيطة جداً .

وعلى ذلك فإن شبكة الانترنت أصبحت وسيلة « من أفضل الوسائل الحديثة للتعلم الذاتى حيث يمكن عن طريقه الاطلاع على أحدث ما وصل إليه العلم ، كما يمكن أن يستخدم فى التعليم وبصفة خاصة التعليم عن بعد ، ويستخدم كذلك فى البحث العلمى » (١) .

وقد نشأت هذه الشبكة أساساً فى الولايات المتحدة الأمريكية فى الستينات من القرن الماضى لخدمة عمليات القوات المسلحة الأمريكية فى أثناء الحرب الباردة ، ولما أنهى الاتحاد السوفيتى وزال خطره عن الولايات المتحدة وحلفائها فى أوروبا انفتحت هذه الشبكة على الأغراض المدنية وأتسع مجالها بصورة كبيرة وأصبح يشارك فيها الجامعات ومراكز البحوث والمؤسسات الخاصة وتم ربطها

(١) محنت رمضان : البحث القانونى - المرجع السابق - ص ٢٢ .

بعدد هائل من أجهزة الحاسب الآلى فى جميع أنحاء العالم .
عن طريقها يستطيع الإنسان أن يتبادل المعلومات والبيانات
بلغات متعددة وفى أى وقت .

وقد كان الدخول على الانترنت والاستفادة من خدماته
يتطلب اشتراك شهرى أو سنوى حسب الاحوال لدى إحدى
الشركات التى تتخصص فى بيع هذه الخدمات . إلا أنه فى
مطلع عام ٢٠٠٢ أصبح الدخول إلى الانترنت مجاناً ومتاحاً
لكل فرد عبر جهاز الكمبيوتر وخط التليفون العادى . وأصبح
أى شخص يستطيع الدخول إلى شبكة الانترنت عبر الأرقام
المجانية التى وفرتها شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية .
وهذه الأرقام هى 09080999' 09080888' 09080777 .

وتتعدد المواقع التى تركز بكنوز المعلومات السياسية
والاقتصادية والقانونية اللازمة للباحث لاعداد واتمام بحثه .
وتتميز هذه المعلومات والبيانات بالدقة والحداثة . وأصبحت
من مميزات الأبحاث اعتمادها بصفة أساسية على المعلومات
والبيانات التى يمكن للباحث الحصول عليها من الانترنت .

ومن أهم العناوين العامة التي توفر معلومات وبيانات
سياسية واقتصادية ما يلي (١) :

- ١ طريق مصر السريع <http://www.idsc.gov.eg>
للمعلومات (مجلس الوزراء)
- ٢ مجلس الوزراء مصر
<http://www.sis.gov.eg/egyptinf/politics/cabinet/mtm/index.htm>
- ٣ مجلس الشعب المصري
<http://www.parkament.gov.eg/index.htm>
- ٤ مجلس الشورى المصري
<http://www.Shoura.gov.eg>
- ٥ القوات المسلحة المصرية
<http://www.mmc.gov.eg>
- ٦ وزارة الخارجية
<http://www.mfa.gov.eg>
- ٧ وزارة الاقتصاد
<http://www.economy.gov.eg>
- ٨ وزارة السياحة
<http://www.touregypt.net>
- ٩ وزارة القوى العاملة والهجرة
[Http://www.emigration.gov.eg](http://www.emigration.gov.eg)
- ١٠ الهيئة العامة للاستعلامات
[Http://www.sis.gov.eg](http://www.sis.gov.eg)
- ١١ مصلحة تضرائب على المبيعات
[Http://www.salestax.gov.eg](http://www.salestax.gov.eg)

(١) هشام رشوان : مواقع على الانترنت - ٢٠٠٠ - ص ٤ .

Http:www.incometax.gov.eg	١٢	مصلحة الضرائب العامة
Http:www.cairo.eum.edu	١٣	جامعة القاهرة
Http:www.Frcu.cun.edu	١٤	شبكة الجامعات المصرية
Http:www.ahram.org.eg	١٥	صحيفة الأهرام
Http:www.eltahrir.net	١٦	دار التحرير
Http:www.oic.org.index.asp	١٧	منظمة المؤتمر الإسلامي
Http:www.lcweb.loc.gov/homepage/lchp.html	١٨	مكتبة الكونجرس الدولية
Http:www.amazon.com	١٩	لوكازيون الكتب
ومن أهم العناوين القانونية على الانترنت (١).		
Liberty. Uc. Wlu. edu	١	مكتبة واشنطن ولي القانونية
sulaw. law. su. oz. Au	٢	مدرسة سيدني للقانون
Fatty. Law. Cornell. Edu	٣	مركز معلومات جامعة كورنيل
Assemblée - nat. fr	٤	مجلس النواب الفرنسي
Journal . law. Ufl. Edu/	٥	مدرسة الحقوق بجامعة فلوريدا

(١) مدحت رمضان : البحث القانوني : المرجع السابق - ص ٢٤ .

Icweb. Loc. Gov/	مكتبة الكونجرس الأمريكية	٦
www.abanet.org/	الاتحاد الأمريكي للمحامين	٧
www. Amgot. Fr/	لقانون الفرنسي	٨
www. Bnf. Fr	المكتبة القومية الفرنسية	٩
www. Colombia. Cdu	جامعة كولومبيا - قسم لقانون	١٠
www. Cornell. Edu	جامعة كورنل - قسم القانون	١١
www. Gpdoc. Com	جازيت دي بساليى Gazette du palais	١٢
www. Irlg. Com	مرشد الانترنت للموارد القانونية	١٣
www. Justice. Fr	وزارة العدل الفرنسية	١٤
www.law. indiana. Edu : 80/	لقانون والطب الشرعى	١٥
www. Harvard. Edu	جامعة هارفارد - قسم القانون	١٦
www. Leepfrog. Com	E. law	١٧
www.senat. fr	مجلس الشيوخ الفرنسي	١٨
www. Urich. Edu	مجلة القانون والتكنولوجيا	١٩
www. Yale. Edu	جامعة يال - قسم القانون	٢٠
Law- france- request@ amgot. Org 12	قانون فرنسا	٢١

المبحث الثاني

تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها

عرفنا فيما سبق كيف يحدد الباحث مراجعه ، وكيف يتعامل مع المكتبة لكي يحصل على المراجع التي تتصل ببحثه . وفي هذا المبحث سوف نبين كيف يتعامل الباحث مع المرجع بعد الحصول عليه . وكيف يحفظ المعلومات التي يصل إليها وعلى أي هيئة يكون هذا الحفظ .؟

تتبدى أهمية تجميع المعلومات والبيانات وتدوينها في أنها تعطى للباحث المادة الخام التي سوف يصنع منها بحثه . ويقدر وفرة هذه المعلومات والبيانات وتغطيتها لكل جوانب الرسالة بقدر ما يسهل على الباحث إتمام بحثه بصورة جيدة .

وفي نطاق هذا المبحث يجدر بنا أن نبين كيفية الرجوع إلى المراجع والمصادر للحصول عليها من المعلومات والبيانات وضوابط هذا الرجوع . ولما كانت كيفية الرجوع إلى هذه المراجع يرتبط أساسا بنوع هذه المراجع .

فإنه يجدر بيان هذه الأنواع . وبعد ذلك نبين كيفية تدوين هذه المعلومات .

وذلك كما يلي : -

المطلب الأول : أنواع المراجع والمصادر .

المطلب الثاني : كيفية الرجوع إلى المرجع .

المطلب الثالث : تدوين المعلومات والبيانات .

وذلك كما يلي : -

المطلب الأول

أنواع المراجع والمصادر

تتنوع المراجع والمصادر التي يمكن أن يستقى منها الباحث المعلومات والبيانات ولا نقصد بذلك - بطبيعة الحال - تقسيم المراجع والمصادر من حيث صلتها بالبحث حيث تكون هذه المراجع إما ذات صلة مباشرة بموضوع البحث ،

كان تناقش نفس الموضوع سواء من زوايا مختلفة أم من نفس الزاوية .

وإما ذات صلة غير مباشرة بهذا الموضوع . كأن تتناول بعض الأفكار التي تتصل بموضوع البحث أو بعض جوانبه .

على أننا سوف نقسم للمراجع والمصادر من حيث طريقة الدراسة والمعالجة . والمراجع والمصادر وفقاً لذلك أما أن تكون رسائل علمية كرسائل الدكتوراه أو الماجستير وهي أبحاث متخصصة في بحث موضوع معين وتقدم إلى إحدى الجامعات للحصول على إحدى الدرجات العلمية .

وإما أن تكون مؤلفات عامة أي تتناول علماً معيناً بمزيد من التفصيل والتبسيط لموضوعاته المتعددة أو مقالات واردة في مجلات علمية متخصصة أو أحكام قضائية . أو معلومات وبيانات وردت في مقالات في صحف وجراند . أو مضابط رسمية وتقارير وسوف نلقى الضوء على كل نوع من هذه الأنواع كما يلي :

الفرع الأول الرسائل العلمية

الرسالة هي أطروحة يتقدم بها الباحث في موضوع معين إلى إحدى الكليات الجامعية التي يسمح نظامها بمنح الدرجات العلمية . وتحدد اللوائح الداخلية لكل كلية القواعد التي تنظم منح هذه الدرجات (١) .

(١) وتجدر الإشارة هنا إلى القواعد التي تنظم منح درجتى الماجستير والدكتوراه من كلية الحقوق - جامعة القاهرة في أقسامها العلمية المتعددة قد وردت بالباب السادس بالنسبة لدرجة الماجستير وفى الباب السابع بالنسبة لدرجة الدكتوراه من اللائحة التي صدرت بالقرار الوزاري رقم ٤٨٤ في ١٩٩٥/٤/٢٢ والمعدلة بالقرار الوزاري رقم ٩٢٢ بتاريخ ١٩٩٨/٧/٢٨ وهي كما يلي :

الباب السادس : درجة الماجستير في الحقوق :

مادة (٤٦) :

يشترط لقيد الطالب للحصول على درجة الماجستير في الحقوق الشروط الآتية : --

- ١- أن يكون حاصلاً على درجة الليسانس في الحقوق من إحدى الجامعات المصرية أو على درجة معادلة في الحقوق من إحدى الجامعات الأجنبية المعترف بها.
- ٢ - أن يكون حاصلاً على أحد دبلومات الدراسات العليا أو على دبلوم التخصص .
- ٣ - أن يقوم ببحوث مبتكرة في موضوع يقره مجلس الجامعة بنقله على اقتراح مجلس الكلية لمدة سنة على الأقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع .
- ٤ - أن يتم بنتائج بعونه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدي فيها مناقشة علنية .

مادة (٤٧) :

يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة بالدبلوم أو المعهد الذي اجتاز بنجاح الامتحان المقرر له.

مادة (٤٨) :

لمجلس الكلية أن يوافق على تسجيل رسالة الماجستير بعد حصول الطالب على دبلوم الدراسات العليا ويجوز تسجيل رسالة الماجستير بعد اجتياز الطالب بنجاح السنة الأولى في أحد معاهد الدراسات العليا المتخصصة .
ولا تجوز في هذه الحالة مناقشة الرسالة إلا بعد حصول الطالب على دبلوم معهد الدراسات العليا المتخصص.

== مادة (٤٩) :

تسرى على رسالة الماجستير القواعد المنصوص عليها فى المواد من ٥٣ إلى ٥٨ من هذه اللائحة . ومع ذلك يسقط تسجيل رسالة الماجستير بعد مضى ثلاث سنوات من تاريخ تسجيلها ، إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة يحددها بناء على تقرير المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص ، بشرط ألا تجاوز هذه المدة سنتين .

الباب السابع : درجة الدكتوراه فى الحقوق

مادة (٥٠) :

يشترط لقبد الطالب لنيل درجة الدكتوراه فى الحقوق :

- ١ - أن يكون حاصلًا على دبلومين من دبلومات الدراسات العليا على أن يكون أحدهما دبلوم القانون الخاص أو دبلوم القانون العام ، أو أن يكون حاصلًا على درجة الماجستير فى الحقوق .
- ٢ - أن يقوم ببحوث مبتكرة فى موضوع يقره مجلس الجامعة بنىء على اقتراح مجلس الكلية لمدة ثلاث سنوات على الأقل من تاريخ موافقة مجلس الكلية على تسجيل الموضوع .
- ٣ - أن يقدم بنتائج بحوثه رسالة تقبلها لجنة الحكم وأن يؤدى فيها مناقشة علنية .

مادة (٥١) : يختار الطالب موضوع رسالته بشرط أن يكون ذا صلة بإحدى مواد الدراسة فى دبلومى أو معهد للدراسات العليا ==

== الذى أتم الدراسة فيها . ويشترط لتسجيل الرسالة أن يجتاز الطالب بنجاح امتحاناً شفويماً فى المواد التى تدخل فى نطاق التخصص الذى سجلت الرسالة فى أحد موضوعاته . ويحدد مجلس الكلية هذه المواد بناء على اقتراح الأستاذ المشرف على الرسالة .

مادة (٥٢) :

يقدم طلب تسجيل موضوع الرسالة إلى عميد الكلية ويعرض على مجلس الكلية بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص . ويشمل قرار مجلس الكلية تعيين المشرف على إعداد الرسالة وفقاً للمادة ٩٨ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات .

مادة (٥٣) :

يقدم المشرف على الرسالة إلى مجلس القسم المختص تقريراً سنوياً فى نهاية كل عام جامعى عن مدى تقدم الطالب فى بحوثه . ويعرض قرار مجلس القسم فى شأن هذا التقرير على مجلس الكلية .

ويجوز لمجلس الكلية فى ضوء التقرير المشار إليه فى الفقرة السابقة إلغاء تسجيل الرسالة وفقاً للمادة ١٠٢ من اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الجامعات . وفى جميع الأحوال يسقط تسجيل الرسالة بعد ثمانى سنوات من تاريخ تسجيلها ، إلا إذا رأى مجلس الكلية الإبقاء على التسجيل لمدة أخرى يحددها بناء على تقرير ==

== المشرف بعد أخذ رأى مجلس القسم المختص بشرط ألا تتجاوز هذه المدة سنتين .

مادة (٥٤) :

يقدم المشرف على الرسالة بعد الإنتهاء من إعدادها تقريراً إلى مجلس القسم المختص فى شأن صلاحيتها للمناقشة ، ويقترح المشرف فى تقريره تشكيل لجنة للحكم على الرسالة .

مادة (٥٥) :

يقرر مجلس الكلية صلاحية الرسالة للمناقشة وتشكيل لجنة الحكم عليها بناء على اقتراح مجلس القسم المختص ، وبعد اطلاعه على تقرير المشرف على الرسالة وإقراره .

مادة (٥٦) :

يقدم كل عضو من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة تقريراً فردياً عنها .

وتقدم لجنة الحكم على الرسالة تقريراً جماعياً عنها متضمناً اقتراحها فى شأن منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق والتقدير الذى منح له .

ويعرض التقرير العام على لجنة الدراسات العليا بالكلية . ويعرض بعد ذلك على مجلس القسم المختص ثم على مجلس الكلية الذى يقترح منح الطالب درجة الدكتوراه فى الحقوق والتقدير الذى تمنح به . ==

-- مادة (٥٧) :

على الطالب أن يطبع رسالته إذا ما تقررت صلاحيتها للمناقشة .
ويسلم نسخة منها إلى كل من أعضاء لجنة الحكم على الرسالة .
وعليه أن يودع مكتبة الكلية خمسين نسخة منها .
ويجوز لمجلس الكلية أن يقرر طبع الرسالة بسعر التكلفة أو على
نفقة الكلية في لجنة الطباعة والنشر بالكلية . بناء على طلب مقدم
الرسالة .

مادة (٥٨) :

يطن نجاح الطالب بأحد التقديرات الآتية :

دكتور في الحقوق .

دكتور في الحقوق بتقدير جيد .

دكتور في الحقوق بتقدير جيد جداً .

دكتور في الحقوق بتقدير ممتاز .

واللجنة أن توصي بتبادل الرسالة مع الجامعات المصرية والأجنبية
ولها كذلك أن توصي بطبع الرسالة على نفقة الجامعة .

مادة (٥٩) :

يبين في شهادة الدكتوراه دبلوما الدراسات العليا للثلاثين حصل
عليها الطالب أو درجة الماجستير التي حصل عليها وموضوعها
والتقدير الذي ناله ، ودبلوم الدراسة العليا أو دبلوم التخصص من
معهد الدراسة العليا الذي حصل عليه وتقديره . --

وتتمثل الرسالة في الغالب الخطوة الأولى للباحث الذي
يمتحن البحث العلمي مهنة ووظيفة كأعضاء هيئة التدريس في
الجامعات ومعاهد البحوث. من هنا تأتي أهميتها الفائقة . إذ
أن هذه الخطوة الأولى هي التي تطبع السلوكيات الأساسية
للباحث وتحدد ويقدر كبير مدى قدرته على البحث
والاستمرار فيه .

ولما كانت الرسالة تعتبر الخطوة الأولى للباحث ، فإنه
من المنطقي في كثير من الأحيان أن يكون بها أخطاء سواء
في منهجية البحث أو في إخراجها . وعلى الباحث أن يستفيد
من هذه التجربة ويتجنب هذه الأخطاء في أبحاثه القادمة .

والرسالة بحث متعمق في موضوع محدد يختاره
الطالب بإشراف أستاذ أو استاذ مساعد في هذا التخصص
ويجب أن يقدم فيها الباحث بحثا مبتكرة بنتائج محددة تقبلها
لجنة الحكم والمناقشة التي تشكل باقتراح القسم العلمي

-- وبين في هذه الشهادة موضوع رسالة الدكتوراه والتقدير الذي
منحت به درجة الدكتوراه في الحقوق .

المتخصص وموافقة مجلس الكلية على الوجه الذى تنظمه
اللائحة الداخلية للكلية أو المعهد المقدم إليها الرسالة .

وتتميز الرسالة كمصدر ومرجع للباحث بغزارة
المعلومات والبيانات، إذ أنها تمثل ثمرة جهد الباحث فى فترة
طويلة من الزمن لا تقل عن سنتين أو ثلاث سنين حسب
الأحوال ، وقد تمتد لتبلغ أضعاف هذه المدة. فالباحث يعد
العمدة فى الإحاطة بموضوعه . فضلاً عن ذلك فإنها تمد
الباحث بمجموعة كبيرة من المراجع المتنوعة والمتعددة من
كافة الأنواع ... رسائل أو مقالات أو أحكام أو غير ذلك .

وتتميز الرسالة بأنها بحث متخصص فى موضوع
معين ولذلك فإن هذا البحث يحيط بهذا الموضوع ويبحث فى
جوانبه المختلفة ويصل فيه إلى نتائج محددة . وغالباً ما تكون
هذه الرسالة بحثاً مقارناً بين نظامين أو أكثر .

الفرع الثاني

المؤلفات العامة

تتمثل المؤلفات العامة في المصنفات التي تتناول فرعاً من فروع علم معين ، وهي تختلف عن الرسائل العلمية في أنها لا تخضع للتحكيم العلمي ، ولا يرمى الباحث من ورائها الحصول على درجة علمية معينة . على أن ذلك لا ينفي أهمية هذه المؤلفات وضرورتها حيث أنها تعتبر تجديد للعلم وتحديث له باستمرار . وفي مجال الدراسات القانونية تتبدى أهمية هذه المؤلفات في كونها المدارس العلمية التي يتأسس عليها بنيان الطالب للدارس في كليات الحقوق . كما تتميز عن الرسائل بأنها وإن لم تمثل دراسة متخصصة لموضوع بعينه . إلا أنها دراسة جامعة لباب من أبواب العلم أو نظرية متكاملة من نظرياته . ومن ذلك مثلاً كتب القسطنطين الإداري والقانون الدستوري أو القضاء الإداري أو العقود الإدارية وكتب القانون الجنائي في قسميه العام والخاص وكتب الإجراءات الجنائية .

وتتميز هذه المؤلفات العامة في أغلب الأحيان بثبات الموضوعات التي تعالجها حيث أن هذه الموضوعات تحددتها اللوائح الجامعية وتعتبر مكوناً أساسياً من مكونات الدرجة العلمية التي تمنحها الكلية أو المعهد إلا أن معالجة هذه الموضوعات تختلف من أستاذ إلى آخر .

وهي تعبر في نهاية الأمر عن مجموعة من الخبرات المتراكمة التي تزداد نضجاً يوماً بعد يوم حتى تنتهي إلى أن تصبح مرجعاً رئيسياً للباحثين .

وتعتبر المؤلفات العامة هي المعين الذي لا ينضب الذي يلجأ إليها الباحثون لفهم الموضوع ومعرفة حدوده وبيان مدى صلاحيته . فنظراً لأن هذه المؤلفات تتناول موضوعات متعددة في أحد فروع العلم فإنه يتضح مع هذه الدراسة اكتشاف مدى حاجة بعض الموضوعات للبحث والدراسة .

فمثلاً الدراسة التي تتناول العقود الإدارية تشمل جوانب نشأتها وتميزها وكيفية إبرامها والآثار التي تسترتب على تنفيذها والعوارض التي تعترض هذا التنفيذ وكذلك أسباب انتهائها .

ومن المفيد في هذا النطاق أن نميز بين المؤلفات العامة التي تلتزم بالأطر العلمية ولا سيما ما تعلق منهما بنكر مراجع الدراسة ووجود إشارات لها في صفحات الدراسة تبين حدود الاقتباس . وإسناد الآراء الواردة فيها . وبين تلك التي تأتي خلوا من ذلك فالنوع الأول هو الذي يعد مصدراً ومرجعاً يعتد به أما الكتب التي تأتي في صورة مذكرات دون مراجع أو دون الالتزام بالأطر والأشكال الأساسية للبحث فإن الرجوع إليها لا يخلو من مخاطرة . ولا يشفع للباحث التعلل بها . فواجب عليه أن يتحقق من كل المعلومات والبيانات التي يستخدمها في بحثه .

الفرع الثالث

الأبحاث الخاصة والمقالات

أولاً : الأبحاث الخاصة :

خصوصية هذه الأبحاث تأتي من أنها أبحاث متخصصة في جزئية محددة من موضوع معين . وتتميز

الابحاث الخاصة فى أن القائم بها باحث محترف ومن ثم فإنها أكثر دقة وإفاده بالنسبة للباحث ، من عدة نواحي . فمنهجها العلمى يكون أكثر إنضباطاً . فضلاً عن حداثة مراجعها ودقتها . وتمثل الأبحاث الخاصة طوراً أساسياً من أطوار الباحثين لا سيما الذين يعملون فى الجامعات ومعاهد البحوث . إذ أن ترقيتهم فى وظائفهم إنما يتوقف على عاملين الأول مرور فترة من الزمن بين كل درجة وأخرى . والثانى القيام بمجموعة من الأبحاث .

وهو الأمر الذى ينظمه القرار الوزارى رقم ١٣٥ بتاريخ ١٩٩٨/٢/١ بشأن قواعد تشكيل الإجراءات المنظمة لسير العمل باللجان العلمية الدائمة إذ تنص المادة ١١ من هذا القرار على أن « يتقدم عضو هيئة التدريس الراغب فى الترقية بأربعة بحوث فى قطاع الدراسات الأدبية والإنسانية وبسته بحوث فى قطاع العلوم الأساسية والطبية والهندسية والزراعية كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ مساعد . وخمسة بحوث فى التخصص الأول وسبعة بحوث فى التخصص الثانى كحد أدنى فى حالة التقدم لوظيفة أستاذ .

والعضو علاوة على ذلك أن يتقدم ببحثين إضافيين على الأكثر يتم تقييمهما ضمن إنتاجه العلمي .

وتخضع الأبحاث الخاصة لنظام صارم فى تقييمها حسب أصول وفنون البحث العلمى . وهو ما تنص عليه المادة ١٩ من القرار الوزارى ١٣٥ بتاريخ ١/٢/١٩٩٨ سالف الذكر كما يلى « يتم إعداد نموذج استمارة فحص وتقييم بحث علمى فى كل لجنة من لجان قطاعات المجلس الأعلى للجامعات لاستخدامها بواسطة المحكمين وذلك ضمانا لانساق المعايير التى يتم على أساسها التحكيم ويراعى أن تشمل الاستمارة للعناصر الآتية :

- أ - الشكل العام للبحث .
- ب - وضوح الهدف وأهميته .
- ج- المنهجية وطريقة العرض .
- د - دقة اللغة وسلامة التعبير .
- هـ- الأصالة والابتكار .
- و - وضوح التخصص الذى ينتمى إليه المتقدم .

ز - المستوى العلمى للمجلة المنشور بها البحث .

ح - عدد المشاركين فى البحث ودور كل منهم فيه .

ط - التوثيق ومدى شمولية المراجع وحدائتها .

ى - مدى قابلية النتائج للتطبيق .

ثم تحدد المادة ٢٠ التقديرات التى يمكن أن يحصل

عليها البحث كما يلى :

تقييم الأبحاث الخاصة بالانتاج العلمى لستناداً إلى

العناصر السابقة وبحيث تكون التقديرات كالتى : « جيد جدا

- جيد - مقبول - ضعيف .. » .

وعلى ذلك فإن هذا الإطار المحكم يجب أن يودى إلى

إخراج أبحاث جيدة ومفيدة تعين الباحثين الجدد على استكمال

بحوثهم وإخراجها فى أحسن صورة .

ومن أهم المجلات الدورية المتخصصة فى نشر

الأبحاث القانونية فى مصر :

١- مجلة القانون والاقتصاد التى تصدرها كلية الحقوق -

جامعة القاهرة .

- ٢- مجلة مصر المعاصرة التي تصدرها الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع .
- ٣- مجلة العلوم القانونية التي تصدرها كلية الحقوق - جامعة عين شمس .
- ٤- مجلة الحقوق التي تصدرها كلية الحقوق جامعة الإسكندرية .
- ٥- مجلة البحوث القانونية والاقتصادية التي تصدرها كلية الحقوق - جامعة المنصورة .
- ٦- مجلة مجلس الدولة التي يصدرها مجلس الدولة المصرى .
- ٧- مجلة العلوم الإدارية التي تصدرها هيئة قضايا الدولة.
- ٨- مجلة المحاماة التي تصدرها نقابة المحامين .
- ٩- مجلة القضاء التي يصدرها نادى القضاء .
- ١٠- المجلة الجنائية القومية التي يصدرها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية .

وفي فرنسا نجد :

- Révue de droit public .
- Révue de Sciences Criminelles .
- Révue international des sciences Administrative .
- Révue Trimestrielle de droit civil .

كما يوجد العديد من الموسوعات القانونية منها :

- Encyclopédie Dalloz de droit international .
- Encyclopédie Dalloz de droit Pénal .
- Encyclopédie Dalloz de procédure civile .
- Encyclopédie Dalloz de droit public .

ثانيا : المقالات :

تمثل المقالة إسهاما لصاحبها في معالجة مشكلة معينة ، وقد تنشر هذه المقالة في دورية علمية أو في صحيفة يومية . وفي الأصل يقصد في المقالة عرض معلومات علمية في مجال معين أو التعلق على حدث معين كصدور حكم قضائي يستوجب التعلق عليه ويمثل المقال - في أغلب الأحوال - وجهة نظر كاتبه ونظرا لمحدوديته فإن كاتبه لا

يلتزم بالأصول العلمية فى البحث . كما لا يتطلب الأمر
ضرورة احتواءه على جديد فى موضوعه .

وإن كان نشر هذه المقالات فى المجلات العلمية
المحكمة يتطلب بالضرورة التزام كاتبه بأسس البحث العلمى .
حيث يخضع النشر فى هذه المجلات لقواعد علمية لا يمكن
تجاوزها .

وتتماز المقالات خاصة التى تنشر فى الصحف بحبيوية
المعلومات والبيانات الواردة فيها وحدائتها ولذلك فهى تمثل
للباحث مصدراً متجدداً لهذه البيانات والمعلومات . على أنه
يلزم أن يتأكد الباحث من هذه المعلومات والبيانات وذلك
بالرجوع إلى مصادرها الأصلية . فكما سبق أن قلنا أن نشر
هذه المقالات فى الصحف السيرة لا يخضع المقال لذات
الأسس والقواعد التى يخضع لها البحث العلمى .

الفرع الرابع

المصادر الأخرى

تمت مراجع ومصادر أخرى يستطيع الباحث أن ينقب فيها عله ينتفع بما تحويه من معلومات وبيانات . على أن هذه المصادر لا تعتبر بحوثا أو مؤلفات . وإنما قد تكون تقارير أو مضابط رسمية أو أحكاما قضائية . لا سيما إن تعلق البحث بالعلوم القانونية . ففي هذه الحالة تمثل التقارير والمضابط والأحكام مكانة عالية بين مصادر هذه البحوث . ولذلك سوف نلقى الضوء عليها كما يلي :

أولا التقارير :

تتمثل التقارير في عرض وتجميع المعلومات أو البيانات حول واقعة معينة كانعقاد مؤتمر أو تقرير عن العملية الانتخابية أو الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في وقت معين في دولة معينة . ومن أشهر التقارير التي تصدر في مصر هو التقرير الاستراتيجي العربي الذي يصدره مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام . وكذلك تقارير نفس المركز عن الوقائع أو الحوادث السياسية والاقتصادية

والاجتماعية التي تحدث في مصر أو في الوطن العربي ، وكذلك التقارير التي تصدر عن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني سواء تعلق الأمر بتقارير سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية .

وتتميز هذه التقارير بدقة البيانات ومتابعتها للواقع الحاصل مما يوفر للباحث مجموعة كبيرة من البيانات والإحصاءات التي يعتمد عليها في بحثه . وتعتمد هذه التقارير إلى توثيق هذه البيانات والإحصاءات .

ثانيا : المضابط الرسمية :

تمثل المضابط الرسمية منهلا أساسيا للبحث القانوني . وعلى الخصوص مضبطة مجلسي الشعب والشورى . ففي هذه المضابط تسجل المناقشات التي تدور حول القوانين المختلفة . ولذلك سوف نغنى بدراساتها بالتفصيل كما يلي :^(١)

(١) جابر جاد نصار : المشكلات العامة في تحرير المضبطة :

محاضرة أقيمت في الدورة التدريبية بمجلس الشعب المصري

الأحد ٢٤-٦-٢٠٠١ .

تعريف المضبطة :

جاء لفظ مضبطة من الفعل ضبط بمعنى حفظ ويقال ضبط الشيء أى حفظه بالحزم^(١) ولذلك فإن المضبطة تعنى محفظة لما دار فى جلسة المجلس من حديث ومناقشة على أى وجه كان .

ونظراً لأهمية المضبطة فإن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب المصرى الصادرة فى ١٦ أكتوبر ١٩٧٩ أفردت الفصل السادس من الباب الثامن لمضابط الجلسات . واحتوى هذا الفصل على خمس مواد تناولت كيفية تحرير هذه المضابط وتصحيح ما يرد بها من أخطاء والتصديق عليها .
طبعان للمضبطة :

تحرر للمضبطة فى بادئ الأمر فى طبعة مؤقتة توزع على الأعضاء قبل التصديق عليها بوقت كاف حتى يتسنى لهم مراجعة ما جاء فيها ومطابقة ذلك بما دار فى الجلسة . وهى الطبعة التى تجرى عليها التصحيحات التى يطلبها أعضاء

(١) مختار الصحاح للإمام محمد بن أبى بكر بن عبدالقادر الرازى -

المجلس ويوافق عليها المجلس وفقا للقواعد المعمول بها فى هذا الشأن .

ثم بعد ذلك تأتى المضبطة التى تنشر فى الجريدة الرسمية وهى الصورة الرسمية والمصدق عليها من المجلس والتى لا يجوز فيها بعد ذلك أى تصحيح أو تعديل .

الطبيعة القانونية لمضابط الجلسات :

مضابط الجلسات تعتبر محررات رسمية .

المشكلات العامة فى تحرير مضابط الجلسات :

١- تحرير المضبطة :

- التغيير الذى يحدث فى جدول الأعمال وأثر ذلك فى تحرير المضبطة .

- إثبات روح الجلسة - تداخل - تصفيق - مقاطعة - تساعل - هممة .

٢- الحذف من المضبطة :

- من يملك الحذف (رئيس المجلس - المجلس - العضو - الحكومة) .

- حدود الحذف .

٣- التصحيح في المضبطة :

التصحيح قد يكون بإثبات واقعة أغفلت المضبطة إثباتها ، أو بتصحيح واقعة خاطئة وردت فيها . أو بالرد على وقائع وردت في المضبطة .

والتصحيح من ناحية أخرى قد يأتي من أحد أعضاء المجلس أو من شخص آخر .

ونتناول ذلك كله بالتفصيل .

١- تحرير المضبطة :

كما سبق وبيننا فإن المضبطة هي في حقيقتها ثبت بما حدث في جلسة المجلس . ويجب أن تعكس المناقشات والمداخلات التي حدثت فيها دون زيادة أو نقصان . وعلى ذلك فإن المجلس هو الذي يحدد ما يرد فيها وما يمكن أن يرفع منها . وهو ما نصت عليه المادة ٣١٢ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب في مصر على أن تحرر الأمانة لكل جلسة مضبطة بدون بها تفصيلا لجميع إجراءات الجلسة ، وما عرض فيها من موضوعات وما دار من مناقشات ، وما

صدر من قرارات وأسماء الأعضاء الذين أبدوا الرأي في كل اقتراح بالنداء بالاسم ورأى كل منهم .

ومضبطة المجلس في ذلك تختلف عن موجز المضبطة التي تعده أمانة المجلس وفقا للمادة ٣١١ من ذات اللائحة خلال ثمانى وأربعين ساعة من حدوثها فهو يتضمن موجز للمناقشات وعرضا للموضوعات التي تناولها المجلس فى الجلسة والأمانة عند إعدادها لهذا الموجز أن تسهب فى عرض موضوع دون آخر ولا تثريب عليها فى ذلك .
وذلك لا يقلل من أهمية هذا الموجز سواء فى نشر ما دار فى الجلسة بين الأعضاء أو للصحافة .

محتويات المضبطة :

يجب أن تحتوى المضبطة على ما يلى :

أ- ملخص لمحتوياتها وهو فى حقيقته فهرس للتعريف بمحتويات المضبطة .

ب- استهلال يتضمن أسماء المعتذرين ومن حضر من أعضاء الحكومة وإثبات حضور الأمين للعام وافتتاح

الجلسة من قبل رئيس الجلسة (رئيس المجلس أو
وكيله حسب الأحوال) .

وتحرير المضبطة بتقيد بالترتيب الذي حدث فعلاً فى
جلسة المجلس .

فإذا كان الأصل هو الالتزام بجدول الأعمال المعلن
لجلسة المجلس والذي سبق أن قرره مكتب المجلس وفقاً للمادة
١٧ من اللائحة الداخلية لمجلس الشعب فإن خروج المجلس
عن هذا الجدول يعد تعديلاً له ومن ثم يجب أن يترك هذا
التعديل أثره فى تحرير المضبطة .

هل يجوز التصحيح اللغوى فى المضبطة :

فى كثير من الأحيان تتضمن كلمات الأعضاء أو
مداخلاتهم أخطاء لغوية . فهل يجوز تصحيح هذه الأخطاء ؟

نعتقد بوجوب ذلك لسببين :

الأول : لأن اللغة العربية هى اللغة الرسمية للدولة
وهو أمر نص عليه الدستور فى مادته الثانية ولذلك يجب
الالتزام بها عند تحرير المضبطة .

الثانى : أن المضبطة ثبتت حى للمناقشات البرلمانية
وهو تراث وتاريخ يتضمن جانباً هاماً من الجوانب التى تشكل
عقل الأمة .

على أن ذلك لا يمنع من إثبات بعض الألفاظ أو الجمل
من اللغة العامية إن كانت ذات دلالة معينة قصدتها قائلها .

ويجب أن تعكس مضبطة الجلسة الجو العام فى الجلسة
بحيث عندما يقرأها الباحث بعد ذلك أو من لم يحضر هذه
الجلسة تترك لديه لتطباع معين عن طريق المناقشة (تعاطف
الأعضاء ، مدى اقتناعهم بما يقال فى الجلسة ، أصوات
المقاطعة ، قدرة الرئيس على ضبط الجلسة) . كل هذه
الأمور وغيرها تؤدى إلى تأصيل تقاليد وأعراف برلمانية كما
تعطى لمن يقرأ هذه المضبطة بعد ذلك بانوراما جيدة لما
حدث فى هذه الجلسة .

مضابط الجلسات السرية :

الأصل أن الجلسة السرية تكون بلا مضبطة . ذلك أن
دواعى انعقاد الجلسة سرية يتعارض مع إثبات ما دار فيها .

ولذلك فإن اللائحة الداخلية لمجلس الشعب نصت فى المادة ٢٦٧ منها على إمكانية تحرير محاضر للجلسة السرية . والمحضر يختلف عن المضبطة . فإذا كانت المضبطة تعنى ضرورة ذكر ما حدث فى الجلسة بالضبط دون تغيير أو ابتسار فإن تحرير محضر للاجتماع لا يقتضى ذلك فى كل الأحوال وإنما يكفى فيه أن يحتوى ملخصاً لما دار بالجلسة والقرار الذى اتخذه المجلس فى النهاية .

وذلك أكثر اتفاقاً مع طبيعة الجلسة السرية .

٢- الحذف من المضبطة :

يعتبر الحذف من المضبطة من أهم المشكلات فى تحرير المضابط . ذلك أنه يعنى استبعاد بعض أو كل ما قاله عضو المجلس فى الجلسة . وهو أمر يتنافى مع فكرة النيابة عن الأمة التى تقتضى حرية النائب فى ممارسة أعماله النيابية وفقاً للدستور ولائحة المجلس مع مراعاة القوانين المعمول بها .

على أن الأمر له جوانب متعددة :

فمن ناحية أولى : فإن حرية النائب فيما يبديه من أقوال أو أفكار أو آراء في داخل المجلس أو في لجانه أمر قد قرره الدستور إلا أنها ليست مطلقة فكل حق يقابله واجب .
ومن ناحية ثانية : أن البرلمان مؤسسة دستورية يمارس سلطاته في دولة منظمة وليس جزيرة منعزلة .

وترتيباً على ذلك فإن الحذف من المضبطة قد يكون جزاء رادعاً لكل حديث يخرج به صاحبه عن الأعراف والتقاليد البرلمانية أو يتضمن مساساً بالمؤسسات والأشخاص دون داع .

على أنه يجب أن نحدد من يملك الحذف ومناطه .

أما من يملك الحذف :

تنص المادة ٢٨٧ من اللائحة الداخلية للمجلس على أنه للرئيس أن يأمر بحذف أي كلام يصدر من أحد الأعضاء مخالفاً لأحكام هذه اللائحة من مضبطة المجلس وعند الاعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس الذي يصدر قراره في هذا الشأن دون مناقشة .

وعلى ذلك فإن رئيس الجلسة هو الذى يأمر بحذف الكلام من المضبطة وعند الاعتراض على ذلك يعرض الأمر على المجلس ليقرر فى الأمر دون مناقشة .

ويستوى فى ذلك أن يكون الاعتراض صادراً من المتكلم أو من أى عضو آخر .

وللحكومة أيضاً أن تطلب حذف ما تراه من المضبطة ويعرض الأمر على المجلس لى يقرر فيه بغير مناقشة .

ولكن : هل يجوز أن ينفرد رئيس المجلس بحذف الكلام حتى لو أعترض بعض الأعضاء ؟

وهل يجوز للعضو نفسه أن يطلب حذف كلامه من المضبطة ؟ .

فى هاتين الحالتين نرى أنه لا يجوز لرئيس الجلسة أو المتكلم أن يطلب حذف الكلام من مضبطة المجلس عند الاعتراض دون عرض الأمر على المجلس .

فمن ناحية أولى فإن نص للمادة ٢٨٧ صريح فى إطلاق سلطة رئيس الجلسة فى حذفه (لأى كلام) وذلك ينصرف إلى الكلام عامة مهما بلغت خطورته ولا يكون ذلك إلا بموافقة المجلس فى حالة الاعتراض .

ومن ناحية ثانية : فإن العضو المتكلم لا يستطيع ذلك أيضاً إلا بعد موافقة المجلس عند الاعتراض نظراً لأن إثبات هذا الكلام أصبح أمر يملكه المجلس لا قائله فالمضبطة ملك للمجلس كله .

مناطق الحذف :

يتقيد الحذف بالخروج عن قواعد الكلام في المجلس وهذا الخروج قد يتعلق بموضوع الكلام وقد يتعلق بطريقة الكلام والعبارات المستخدمة فيه . وهو أمر يقدره المجلس في النهاية . على أننا نرى أنه لا يجوز طلب الحذف إذا كان الكلام صحيحاً في موضوعه مهما بلغت قسوة العبارات التي عبرت عنه . كذكر الأسماء أو البيانات أو الاتهامات وغير ذلك . لأن الحذف استثناء من الأصل العام .

٣- تصحيح ما ورد في المضبطة :

التصحيح قد يكون بإثبات واقعة أغفلت المضبطة إثباتها أو بتصويب واقعة خاطئة وردت فيها أو بالرد على وقائع وردت في المضبطة .

وإذا كان التصحيح فى الغالب يرد من أعضاء المجلس الذين حضروا الجلسة . فهل يجوز لغير الأعضاء أن يطلبوا تصحيح أو الرد على ما جاء بها ؟

أ - التصحيح الذى يرد من أعضاء المجلس :

يجوز لكل عضو من أعضاء المجلس أن يطلب تصحيح ما يراه قد ورد خطأ فى مضبطة الجلسة . على أنه يلزم أن تتوفر فى الطلب شروط معينة :

- أن يكون للطلب كتابة وموجه إلى رئيس المجلس . فلا يصح أن يكون طلب التصحيح شفوياً . ولا يصح إذا وجه لغير رئيس المجلس حتى ولو ترأس الجلسة .
- أن يتقدم به العضو قبل انعقاد الجلسة التالية .

- يعرض رئيس المجلس التصحيح على المجلس ويجوز للمجلس أن يأذن لطالب التصحيح بإلقاء بيان حول موضوع التصحيح وإذا وافق المجلس فإنه يثبت فى مضبطة الجلسة وتصحح به المضبطة السابقة .

ب- التصحيح الذي يرد من خارج المجلس :

نصت المادة ٣١٤ على حق « كل ذي شأن » طلب تصحيح واقعة تضمنها حديث أحد الأعضاء أو ممثلي الحكومة في إحدى جلسات المجلس وفقاً للقواعد الآتية :

- أن يقدم الطلب كتابة باسم رئيس المجلس .
- أن يحدد الوقائع المراد تصحيحها بدقة والأسانيد التي يستند إليها ويرفق للمستندات .
- أن يكون خلال أسبوعين من تاريخ الجلسة التي تم فيها الكلام المراد تصحيحه .
- ألا يتضمن الطلب عبارات غير لائقة أو مساساً بالمجلس أو العضو أو ممثلي الحكومة .

وعلى رئيس المجلس أن يعرض هذا الطلب على المجلس في أول جلسة تالية لتاريخ وروده للموافقة على مبدأ تلاوته بالمجلس فإذا وافق المجلس على ذلك تمت تلاوته ثم يرى هل يثبت في المضبطة أم يكتفى بتلاوته فقط .

٤- التصديق على المضبطة وأثره :

إذا صادق المجلس على المضبطة . فإن المادة ٣١٥ من اللائحة الداخلية تقرر حكماً هاماً وهو عدم جواز طلب إجراء أى تصحيح فى المضبطة بعد التصديق عليها . وبعد تمام التصديق تنتشر المضبطة فى الجريدة الرسمية فى ملحق خاص .

ثالثاً - أحكام القضاء :

تعد أحكام القضاء مصدراً أساسياً من مصادر البحث القانونى . ذلك أن هذه الأحكام هى التى تبت روح الحياة فى نصوص القانون ، وتحركها لكى تطبق على الوقائع والمنازعات التى تحدث فى المجتمع .

ومن المعلوم أن القضاء قد يعنى أحد ثلاث معانٍ (١) :
أولها : مجموعة المحاكم التى تختص بالفصل فى منازعات معينة ، ومن ذلك القضاء الإدارى والقضاء الدستورى والقضاء المدنى والقضاء الجنائى والقضاء العسكرى ... الخ.

(١) محمد سامى عبدالصديق : المدخل لدراسة علم القانون - الكتاب الأول - نظرية القانون - الطبعة الأولى - ٢٠٠١ .

وثانيهما : ينصرف إلى أشخاص القضاة الذين يتولون العمل
في المحاكم . وثالثهما : يعنى أحكام المحاكم التى تصدر فى
المنازعات التى تعرض فيها .

وفى دراستنا للقضاء كمصدر من مصادر البحث
القانونى يعنىنا أحكام القضاء بالمعنى الثالث . ووفقاً لهذا
المعنى تعد أحكام القضاء مصدراً أساسياً للبحث القانونى ،
ويتمثل عمل القاضى فى تطبيق النص القانونى على
المنازعات التى تعرض عليه على أن هذه العملية ليست
عملية مادية بحتة بل هى عملية فنية تخضع لتقدير
وتفسيرات للقاضى سواء فى فهم الوقائع أو فى إنزال النص
القانونى على هذه الوقائع . ومهما بلغت دقة المشرع فى
صياغة النص التشريعى أو الدستورى ، فإنه لا يستطيع أن
يواجه كل الفروض التى يمكن أن تحدث فى الواقع العملى
ويتعاضد دور القضاء كمصدر تفسيرى لنصوص القانون
سواء أكان دستورياً أم تشريعياً إذا كان المشرع ينظم رقابة

على دستورية القوانين . فهنا يعد تطبيق القضاء الدستوري
لنصوص الدستور إطاراً صحيحاً لفهم هذه النصوص (١) .

وتمثل أحكام القضاء التفاعل الحقيقي بين عمل الفقيه
وجهد القاضى . إذ أن القاضى يستعين بجهود الباحثين فى
فهم وتطبيق النص القانونى ، والبحث يتناول هذه الأحكام
بالتحليل والتأصيل للوصول إلى مدى اتقانها واختلافها مع
نصوص القانون . ومدى احترامها للمقاييس العلمية المتعارف
عليها فى تفسير النص القانونى .

ولأهمية الأحكام القضائية فى البحث القانونى فإن
الجهود الرسمية وغير الرسمية تعمل بدأب على نشر هذه
الأحكام لاستفادة الباحثين منها وتيسير الاطلاع عليها . فضلاً
عن تناول الأحكام الجديدة بالشرح والتحليل والتعليق فى
الدوريات القانونية المعروفة . فإن ثمة مجموعات متخصصة
فى نشر هذه الأحكام ومنها :

(١) جابر جاد نصار : الوسيط فى القانون الدستورى - ١٩٩٦ - ص

- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا والتي يشرف عليها المكتب الفني للمحكمة .

- مجموعة أحكام المحكمة الدستورية العليا والتي تصدرها الهيئة العامة للمطابع الأميرية .

- مجموعة الفتاوى التي تصدرها الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ويشرف عليها المكتب الفني لمجلس الدولة .

- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها محكمة القضاء الإدارى .

- مجموعة المبادئ القانونية التي قررتها المحكمة الإدارية العليا .

- مجموعة أحكام محكمة النقض فى المواد المدنية والتجارية ومسائل الأحوال الشخصية . وكذلك فى المواد الجنائية .

كما نذكر بالتقدير والإجلال جهود بعض المستشارين فى تصنيف وترتيب بعض الأحكام والتعليق عليها ومنها المجموعات التي يصدرها المستشار الدكتور محمد ماهر

أبو العينين نائب رئيس مجلس الدولة . ومنها أحكام وفتاوى مجلس الدولة الخاص بالموظفين ، الوسيط في شرح اختصاصات مجلس الدولة وفقا لأحكام الإدارية العليا والنقض والدستورية . وكذلك الموسوعة الإدارية الحديثة للدكتور نعيم عطيه وحسن الفكهاني فكلها جهود مشكورة تهدف إلى تذليل الصعوبات على الباحثين حتى يستطيعوا الحصول على هذه الأحكام بسهولة ويسر .

المطلب الثاني

كيفية الرجوع إلى المراجع

يتضح مما سبق تعدد المراجع والمصادر وتتوعها ، ويستلزم التعامل مع هذه المراجع الحصول على المعلومات والبيانات ضرورة الالتزام بمجموعة من القواعد والأسس التي تحكم هذا التعامل .

ذلك أن استخدام الباحث للمعلومات والبيانات التي وردت في الأبحاث التي سبقته أمر ضروري وحيوي بالنسبة له . فالأصل أن يبدأ هو مما انتهى إليه الآخرون . على أننا قبل أن نبين قواعد هذا الرجوع يجدر بنا أن ننوه إلى مسألة مبدئية تتعلق بتوقيت الرجوع إلى هذه المراجع . بمعنى آخر هل يلتزم الباحث بترتيب زمني في الرجوع إلى هذه المصادر والمراجع ؟ .

الفرع الأول

توقيت ارتياد الباحث لمراجعته

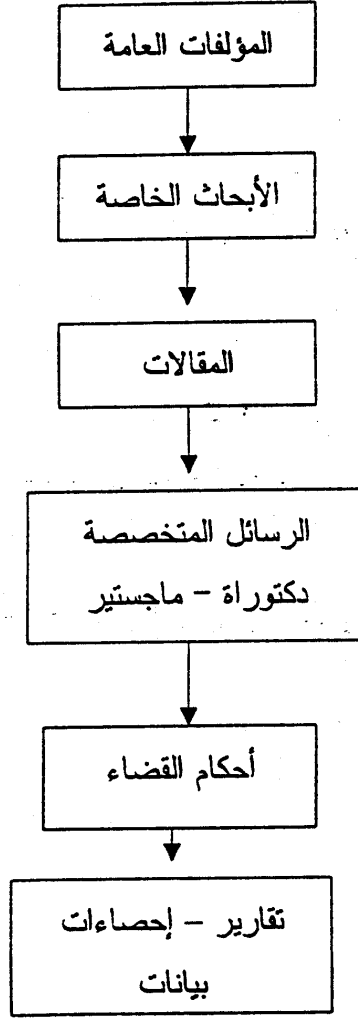
تتعلق هذه المسألة بتنظيم ارتياد الباحث للمراجع المتاحة أمامه . فإذا كان لدى الباحث مجموعة متنوعة من المراجع المتعددة رسائل وكتب عامة وأبحاث خاصة ومقالات وتقارير وغير ذلك . يثور التساؤل في مثل هذه الحالة كيف يرتب الباحث هذه المراجع ؟ .

نلاحظ هنا أن قراءات الباحث الأولية هي التي تحدد اتجاهات بحثه . وذلك فإننا ننصح الباحثين أن يبدأوا قراءاتهم بالعام أى بالمؤلفات العامة التي تتطرق إلى الموضوع فتمسه من جميع جوانبه . وذلك راجع إلى سببين . الأول : يتمثل فى أن هذه المؤلفات العامة تعطى للباحث بانوراما ؛ أى فكرة عامة دون أن تغرق الباحث فى التفاصيل التي لا يحتاج إليها الباحث فى هذه المرحلة . وإنما فى مراحل متقدمة من بحثه . فالباحث يهدف من هذه القراءة إلى الإحاطة بجوانب موضوع البحث ، أما الرسائل المتخصصة أو الأبحاث الخاصة فإنها تعالج موضوع البحث بخطة شاملة يخشى أن يتأثر بها الباحث ، فيتطبع تفكيره بحدودها . وتصبح هذه الحدود بالنسبة له أغللا يصعب عليه كسرها أو تجاوزها .

أما السبب الثانى : فيتمثل فى أن هذه المؤلفات تمثل خبرات كبيرة لأساتذة لهم باع طويل فى العلم لا سيما المؤلفات التي يصنفها اساتذة الجامعات فهى فى حقيقتها خبرات متركمة .

فإذا ما فرغ الباحث من المؤلفات العامة يتكون لديه فكرة جيدة وشاملة عن موضوع بحثه بكل جوانبه فيبدأ معها رحلة الغوص في أعماق موضوعه بطريقة مندرجة . حتى إذا ما أنهى هذه المرحلة فإنه يستطيع أن يطالع الرسائل التي سبقت في موضوعه . ففي هذه الحالة يكون الباحث قد حصن نفسه ضد التأثير الشديد بالمعالجات السابقة مما يبرز شخصيته واستقلاله في البحث . وفي هذه المرحلة يستطيع الباحث أن يطوع البيانات والإحصاءات لخدمة بحثه .

وعلى ذلك يكون لرتياد الباحث لمراجعته وقا لهذا للترتيب :



الفرع الثانى

تنظيم الرجوع إلى المراجع

نقصد بتنظيم المراجع أن يمك الباحث لديه بيانات كاملة عن المراجع التى تتصل ببحثه . حتى يسهل له الرجوع إليها . فيجب أولاً أن يعرف مكانها . والأجزاء المتعلقة ببحثه فيها . حتى إذا أراد الرجوع إليها فى أى وقت من الأوقات فإن ذلك يكون سهلاً له .

وهذه المرحلة تختلف عن التكوين أى تجميع المعلومات ، والذي سوف نبين أصوله وقواعده فى الفرع الثالث من هذا المطلب . فتتظيم الرجوع إلى مراجع البحث يعنى ضرورة فهرستها لدى الباحث حتى يستطيع الباحث أن يراجع بياناتها كلما احتاج إلى ذلك .

وتشمل بيانات تنظيم المراجع ضرورة ذكر أسم المراجع والمؤلف ودار النشر وسنة النشر والمكان الذى يوجد به الكتاب ورقمه فى المكتبة . ونوع المراجع والموضع الخاص بالبحث .

اسم المؤلف : دكتور جابر جاد نصار
اسم الكتاب : الوسيط فى القانون الدستورى
الناشر : دار النهضة العربية
سنة النشر : ١٩٩٦
مكان المرجع : مكتبة كلية الحقوق - جامعة القاهرة
رقم المرجع بالمكتبة : ٣٤٢,١ ج ن و
الصفحات المتصلة بالبحث : ١٢٥ - ١٣١
رقم المرجع لدى الباحث : ٢٠
نوع المرجع : مؤلف عام

نموذج آخر :

اسم المؤلف : دكتور/ جابر جاد نصار
اسم الكتاب : عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام
الناشر : دار النهضة العربية
سنة النشر : ٢٠٠٢
مكان المرجع لدى الباحث : مكتبة الباحث
رقم المرجع لدى الباحث : ٥٢
الصفحات المتصلة بالبحث : ١٥-٢٠ ، ١٠٢-١١٥ ، ١١٤-
١٢٠
نوع المرجع : بحث خاص

وبعد تصنيف المراجع على هذا الشكل ، وعلى بطاقات فإن الباحث يحتفظ بها مرتبة ومصنفة . فالكتب والمؤلفات العامة تأخذ مثلا الأرقام من ١-٢٥ والأبحاث الخاصة تأخذ من ٢٦-٥٠ والمقالات تأخذ من ٥٠-٧٥ والمضابط والتقارير ومدونات تأخذ من ٧٦-١٠٠ وهكذا .

إن هذا النظام يحقق للباحث فوائد كثيرة أهمها :

أولا : سيطرته على جميع مراجع البحث بصورة تامة . فلا يقع في تكرار اللجوء إلى أحد المراجع . وتتضح أهمية هذه الميزة إذا دخل الباحث في لجاج البحث وتعمق في مراجعه ومصادره عندها تتكاثر عليه المراجع وتتشابه وتتشابك .

ثانيا : سهولة الرجوع إلى المرجع في أي وقت يشاء دون أن يضطر إلى البحث عن بياناته مرة أخرى .

ثالثا : تتعاضم فوائد هذه الطريقة في ظل وجود طبعات متعددة من مؤلف واحد حيث تضع تحت بصره بيانات هذه الطبعات ومدى اختلاف صفحاتها باختلاف هذه الطبعات .

رابعاً: ضبط إشارات الباحث عند كتابته لبحثه . وهي مشكلة يعانى منها كثير من الباحثين عند الكتابة ففى زحمة المراجع وتعدد طبعات بعضها ، يغم على كثير من الباحثين تحديد الإشارات بدقة مما يوقعهم فى الخطأ فى هذه الإشارات وهو ما يقلل من أهمية هذه الأبحاث ويسمها بالنقص .

المطلب الثالث

تدوين المعلومات والبيانات

تمثل مرحلة تدوين المعلومات والبيانات التى يحصل عليها الباحث من المراجع التى تتصل بموضوعه حلقة أساسية ومهمة فى عمل الباحث . فحسن أداء الباحث لهذه المرحلة يسهل عليه ما بعدها من مراحل والتى تتمثل فى كتابة البحث توطئة لإخراجه فى صورته النهائية .

وأهمية التدوين وضرورته أمر لا يحتاج إلى تبرير .
وذلك أنه من المستحيل أن تعي ذاكرة الباحث كل ما يقرأه .
فبغير هذا التدوين تتداخل المعلومات والبيانات في ذهن الباحث
. فيضطرب التوثيق لديه . فضلا عن أن كثرة الكلام يُنسى
بعضه بعضا .

والتدوين أسلوب صالح للتعامل مع البيانات
والمعلومات التي تتاح للباحث أيا كان مصدر هذه المعلومات
والبيانات أي سواء أكانت أبحاثا مكتوبة ، أو إجابات عن أسئلة
وردت في مقابلة أو استبيان .

والتدوين في حقيقته هو نقل للمعلومات والبيانات التي
تتعلق بموضوع البحث من مصادرها الأصلية بطريقة معينة
وبإشارات خاصة ، لكي يستطيع الباحث أن يرجع إليها كلما
احتاج ذلك بسهولة ويسر .

وتدوين المعلومات إما أن يكون تدوينا تقليديا أي على
أوراق وبطاقات ، وإما أن يكون تدوينا آليا . والتدوين سواء
أكان تدوينا يدويا أم تدوينا آليا فإن له نظم ينبغي على الباحث
أن يتبع بعضها أو كلها .

وهو ما سوف نبينه كما يلي :

الفرع الأول

أنواع التدوين

التدوين إما أن يكون تدويناً يدوياً ، وإما أن يكون تدويناً آلياً وذلك على التفصيل التالي :

أولاً : التدوين اليدوي :

ونعني به أن يقوم الباحث بقراءة مصادره ومراجعته ثم يعيد إلى عملية فرز المعلومات والبيانات الموجودة في المصدر ليحدد ما يتصل بموضوعه . ثم يقوم بنقل هذه الأجزاء إلى بطاقات ورقية معدة لهذا الغرض « فيشات » ليحتفظ بها وفقاً لأسس وقواعد أساسية تحكم عملية التدوين والتي سوف نتناولها عند الحديث عن نظم التدوين فيما بعد .

وعلى ذلك فإن التدوين لا يتناول إلا المعلومات والبيانات التي تتصل بموضوع البحث . وفي التدوين اليدوي كما هو واضح يقوم الباحث بنقل المعلومات والبيانات بيده على البطاقات ثم يرتبها بترتيب أجزاء الخطة . ويمتاز

التدوين اليدوى بسهولة الرجوع إليه فى كل وقت . ثم أنه يعطى للباحث خريطة حقيقية عن شبكة المعلومات والبيانات المتوافرة لديه . وعن الأجزاء التى توافرت لها كمية مناسبة من هذه المعلومات والبيانات ، وعن الأجزاء التى لم تتوافر لها ذلك .

كما يتميز التدوين اليدوى بأنه يوفر قدرا كبيرا من الأمان للباحث إذ أن المعلومات والبيانات التى يتحصل عليها تكون دائما بين يديه ومن ثم فإنها تستعصى على عبث الغير أو التلف لأى سبب من الأسباب .

ومن أهم نظم التدوين اليدوى ، التدوين فى البطاقات *Systeme de Fiches* ونظام الملف *Systeme de dossier* ونظام الكراسة *Systeme de cahiers* وسوف نتناول كل هذه الأنواع عند الحديث عن أنواع التدوين .

ثانيا : التدوين الآلى :

ونعنى به أن يقوم الباحث بحفظ وتدوين المعلومات والبيانات التى يحصل عليها من المراجع والمصادر المتعددة على جهاز الكمبيوتر ويتطلب ذلك بالضرورة إمكانية التعامل

مع هذا الجهاز . وهو أمر أيضاً أصبح متاحاً . بل أصبح التعامل مع أجهزة الحاسب هي سمة العصر .

ولا شك أن حفظ وتخزين المعلومات والبيانات على جهاز الحاسب الآلى يتميز بسهولة وبساطته فضلاً عن سهولة استرجاعه عند الحاجة إليه ، وقت الكتابة أو فى أى مرحلة يريد الباحث .

ولا يخرج الأمر عن أن الباحث سوف يدخل خطة بحثه على الكمبيوتر ويرمز لكل جزء منها بمفتاح معين ثم يدخل المعلومات والبيانات التى يحصل عليها وفقاً لهذه المفاتيح فى ملفات يسهل عليه الرجوع إليها فى أى وقت يريد وبسهولة وبسرعة كبيرة .

على أن هذه المميزات للتخزين الآلى لا ينفى خطورة هذه الوسيلة عند تعرض جهاز الكمبيوتر لأى عارض يؤثر على كفاءته كالفيروسات التى تدمر خلايا المعلومات داخله ومن ثم يفقد الباحث كل مصادره ومعلوماته وبياناته فى لحظة واحدة . وكذلك الاستخدام الخاطىء للجهاز الذى قد يؤدى إلى اختفاء بعض الملفات أو مسحها من الجهاز دون قصد أو غير ذلك من العوارض التى يمكن أن تقلل من كفاءة هذا الجهاز .

ولخطورة النتائج التي تترتب على حدوث مثل هذه المشاكل يبقى الاكتفاء بالتدوين الآلى لمصادر المعلومات والبيانات مغامرة غير آمنة تماما . ولذلك فإنه من الصواب أن يجمع الباحث بين طريقتى التدوين اليدوى والآلى .

* * *

ويترتب على ذلك أن طريقتى التدوين اليدوى والآلى يتكاملان معا للحفاظ على جهد الباحث وضبطه فى مساره الصحيح . ولما كان التدوين يمثل مقدمة للكتابة ، فإنه يبقى صحيحا القول بأن صحة المقدمات تؤدى بالتأكيد إلى صحة النتائج .

الفرع الثانى

نظم التدوين

تتعدد نظم التدوين التى يتبعها الباحثون فى تدوين المعلومات والبيانات فقد يكون ذلك وفقا لنظام البطاقات أو

نظام الملف أو نظام الكراسات . وهذه النظم يمكن اتباعها سواء أكان التتوين آليا أم كان يدوياً .

وسوف نلقى الضوء على كل وسيلة كما يلي :

أولاً : نظام البطاقات . System de Fiches

والبطاقات هي كروت معدة لذلك ، وتسمى أيضا كروت بحث ويستطيع الباحث أن يشترها من المكتبات .

وهي من حيث الشكل من الورق المقوى الأبيض والمسطر ، وتختلف من حيث مساحتها بين أحجام صغيرة وأخرى متوسطة ، وثالثة كبيرة . ويستخدم الباحث كل حجم حسب المعلومات المتاحة لديه .

وفي طريقة التتوين عن طريق البطاقات ، فإن الباحث ينقل من المرجع الأصلي في هذه البطاقات . والأصل أن يتم من المراجع حرفياً ، وعلى نفس الصورة التي يوجد بها الكلام في الأصل . وإذا احتوى الأصل أخطاء مطبعية أو إملائية أو نحوية فإنه ينقلها كما هي ويستطيع أن ينوه إلى هذه الأخطاء سواء بوضعها بين قوسين أم التتويه عن ذلك في الهامش .

ويذهب البعض إلى كتابة مضمون الرأي أو يعيد صياغة ما يقرأه في المراجع والمصادر . وهذا خطأ كبير . وذلك أن ابتسار الآراء من المراجع الأصلية ، وصياغتها في هذه المرحلة - والتي لا يستطيع الباحث فيها أن يزن الأفكار ويمحصها - يضر بهذه الأفكار ، ويحرم الباحث من فوائد النظر فيها وتدبرها وقت الكتابة . ثم إنه في بعض الأحيان يجب على الباحث أن يقتبس من بعض المراجع حين كتابته للبحث . وهو أمر يتعذر معه قيام الباحث بالتلخيص في مرحلة التجميع.

ويجب أن تحتوى البطاقة على البيانات الخاصة بالمرجع بدقة كبيرة ، وذلك حتى لا تختلط على الباحث الأمور عند زيادة هذه المراجع والمصادر وتزايد البطاقات نتيجة لذلك . بالإضافة إلى البيانات المتعلقة بالجزء من خطة البحث الذي تنتمي إليه هذه البطاقة .

وفيما يلي نموذج البطاقة :

الفصل الأول :	اسم المؤلف :
المبحث الأول:	اسم الكتاب :
الفرع الأول :	الناشر وسنة النشر:
المادة العلمية :	
ص ()	
.....	
.....	
.....	

ومن الأفضل أن يكتب الباحث للبيانات التي تتعلق
بصلة المادة العلمية بخطة البحث بلون معين ، وكذلك
البيانات الخاصة بالمصدر أو المرجع بلون آخر . وذلك حتى
لا تختلط الأمور على الباحث فيما بعد .

وثمة طريقة أخرى يلجأ إليها الباحثون إذ أنهم يعطون
لكل مؤلف رقم ، ورمز لكل دار نشر ولكل كتاب فإذا كان
رمز الفصل الأول ف ١ ، والمبحث الأول م ١ والفرع الأول

ع ١. ورقم المؤلف ١ ودار النشر ٢. فإن البطاقة ستكون كما يلي:

بيانات الكتاب	صلة المادة بالبحث العلمي
٢/١	ف ١، م ١، ع ١
المادة العلمية : ص.....	
.....	
.....	
.....	

وفي هذه الحالة فإن الباحث يمسك بهذه الرموز في كراسة خاصة يرتب فيها أسماء المراجع والمصادر ويكتب أمامها الرموز الخاصة بكل مصدر للرجوع إليها وقت الحاجة لاستيفاء البيانات الخاصة به .

ويتميز هذا الأسلوب في تدوين البيانات والمعلومات بعدة مزايا لعل أهمها :

١- سهولة الرجوع إليها وقت الحاجة سواء أثناء الكتابة أو بعدها لإضافة أجزاء أخرى . وذلك راجع بطبيعة الحال إلى سهولة استخدام هذه البطاقات سواء في تخزينها أم في استدعائها مرة أخرى وقت الحاجة إليها .

٢- يؤدي أسلوب البطاقات في تخزين المعلومات إلى سهولة هضم الباحث للمادة العلمية . وذلك أن نقل الباحث للمادة العلمية إلى البطاقات يبسر له فهمها . فذلك يعنى أنه قرأها ثم نقلها . وقد يستلزم الأمر كتابتها أكثر من مرة إن كانت تتعلق بأكثر من جزئية في خطة البحث . وتتبدى أهمية ذلك في أنه أثناء كتابة البحث تكون جميع المعلومات والبيانات حاضرة في ذهن الباحث وهو أمر يؤدي إلى عدم إهدار بعض هذه المعلومات والبيانات وقت الكتابة بنسائها .

٣- يتميز هذا الأسلوب في تدوين البيانات والمعلومات أيضا بنقته وتنظيمه . مما يؤدي إلى أن تصبح إشارات الباحث دقيقة ومنضبطة وهو أمر بالغ الأهمية بالنسبة للباحث .

على أنه يعيب هذه الطريقة في التدوين أمران أساسيان
يتمثل الأمر الأول : في ارتفاع التكلفة ، إذ يتطلب الأمر
شراء البطاقات .

أما الأمر الثاني : فهو الوقت الذي تستهلكه . فنقل
العلوم والبيانات من المصادر والمراجع يأخذ جهداً كبيراً
ووقتاً كثيراً إلا أن ذلك إذا قيس بدقة الأسلوب وحسن تنظيمه
للمعلومات والبيانات المتاحة للباحث فإنه يظل أمراً هيناً .

ثانياً : التدوين بالملف : *Système du dossier*

وفي هذا النظام يستبدل الباحث بنظام البطاقات نظام
الملف أو (الدوسيه) وفيه يسجل البيانات والمعلومات على
أوراق عادية ثم يتقنها بالآلة المعدة لذلك . ثم يجعل لكل
جزء من الخطة ملف خاص به . ويتم تجميع الأوراق
الخاصة بكل موضوع وتوضع في الملف الخاص بها .
ويتميز نظام الملف بأنه أقل تكلفة من نظام
البطاقات . إذ أنه يتكون من أوراق عادية أو مصورة حسب
الأحوال . ومن ثم فإنه أكثر مرونة من نظام البطاقات .

كما أنه يمكن الباحث من أن يكون أكثر تحكما فى مادته العلمية فوضعها فى ملف يحفظها ويسهل الرجوع إليها. والحقيقة أن نظام التكوين بالملف يتفادى أغلب العيوب التى وجهت إلى نظام التكوين بمقتضى البطاقات . ويبقى اختيار الباحث بين أى الطريقتين اختيار شخصى حسب تفضيله هو .

ثالثا : التكوين عن طريق الكراسة :

وفى هذه الصورة من صور التكوين يستعين الباحث بكراسة عادية عوضا عن الملفات أو البطاقات . ويقوم الباحث بتخصيص كراسة لكل جزئية من خطة البحث ثم بعد ذلك يدون فيها المعلومات والبيانات الخاصة بهذه الجزئية سواء أكانت فصل أو مبحث أو فرع حسب الأحوال .

وتعتبر أيضا هذه الطريقة أقل تكلفة من طريقة البطاقات أو طريقة الملف . وهى أقرب إلى طريقة الملف فى التكوين . فكل كراسة تعتبر ملفا خاصا بجزئية معينة فى خطة البحث .

رابعاً : التدوين عن طريق التجميع بالتصوير الضوئى :
وفى هذه الصورة يقوم الباحث بتصوير الأجزاء التى تحتوى
المعلومات والبيانات من المرجع ووضعها فى ملف خاص
بكل جزئية من جزئيات الخطة .

وهذه الطريقة تعتبر الآن الأكثر انتشاراً فى تجميع
المعلومات والبيانات وهى فى حقيقتها لا تعتبر تدويناً بالمعنى
الفنى والذى من مقتضاه أن يقوم الباحث بنفسه بنقل
المعلومات والبيانات كما سبق ورأينا فى الطرق السابقة .
وإنما هو تجميع للمعلومات عن طريق التصوير الضوئى
والذى أصبح متوافراً .

وعلى الرغم من سهولة هذه الطريقة فى التجميع . إلا
أنها تعتبر غير دقيقة وتؤدى إلى صعوبة سيطرة الباحث على
المعلومات والبيانات المتاحة لديه . لأنه فى الغالب يقرأها
قراءة سطحية . أما التدوين وفقاً للطرق السابقة فإنها تتيح
كتابة المعلومات والبيانات وتصنيفها مما يؤدى بطبيعة الحال
إلى المامه بها . فضلاً عن ذلك فإن التدوين وفقاً لهذه الطريقة
لا تتوافر فيه الدقة الكافية إذ أنه يصعب معه فصل الأفكار

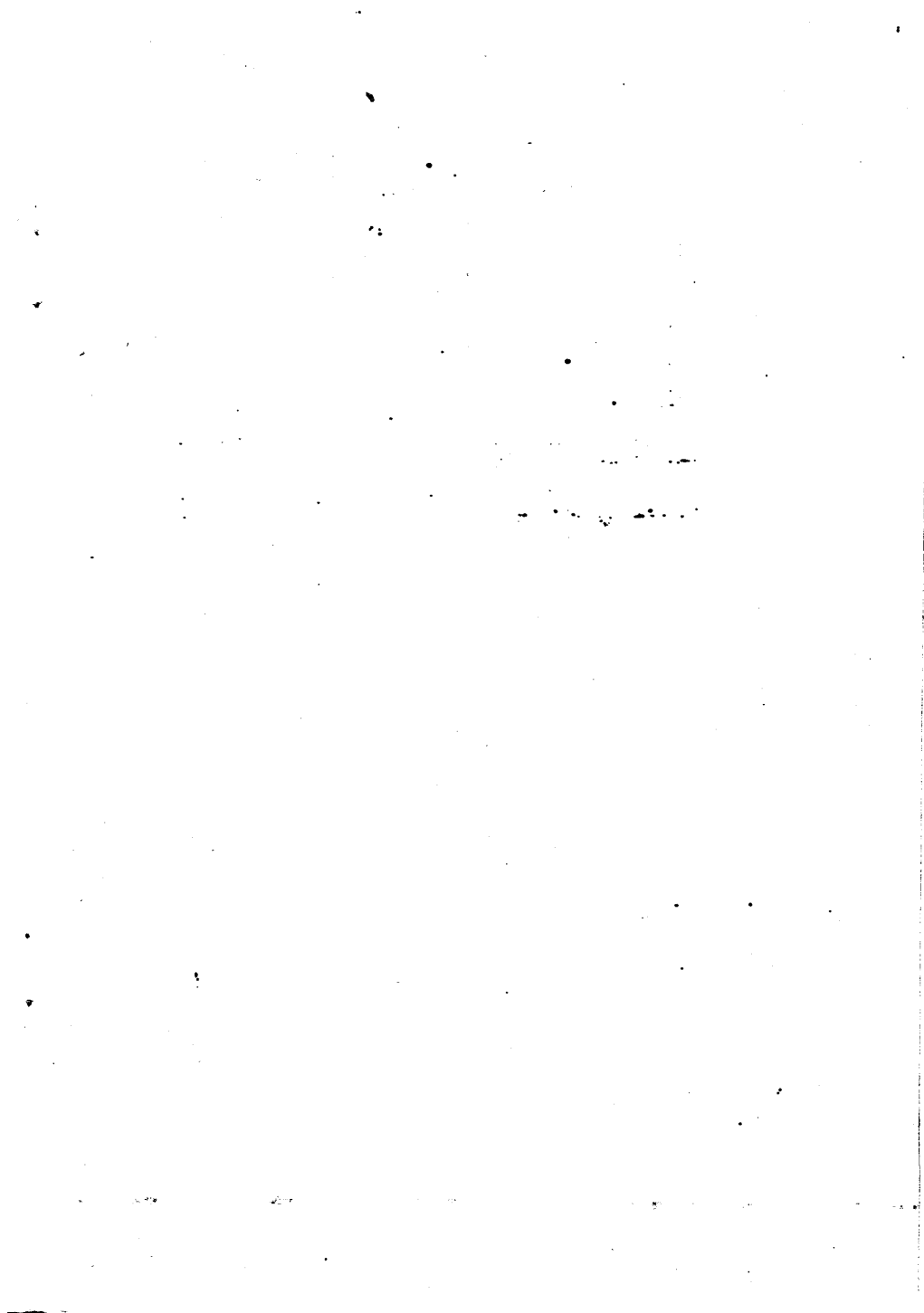
عن بعضها البعض . ولذلك فإن التدوين عبر هذه الوسيلة له مخاطره . وهو أمر يجب أن ينتبه إليه الباحث .

على أنه يمكن استخدام هذه الوسيلة فى التدوين والتجميع عندما يتعلق الأمر ببحث أو كتاب كامل يتناول موضوع البحث . وفى هذه الحالة يكون تصويره والاحتفاظ به أجدى من تدوينه . مع ضرورة تقسيم موضوعاته على جزئيات الخطة . فمثلا بدون لديه - حسب الطريقة التى يتبعها - أن الصفحات من ١٠-٣٠ تتعلق بالمبحث الأول من الفصل الأول من الباب الأول بعنوان).

• • •

تلك كانت أهم الطرق التى يلجأ إليها الباحثون لتدوين المعلومات والبيانات التى تتعلق بموضوع البحث . وكما سبق وأوضحنا أنه إذا صحت المقدمات صحت النتائج . ويمثل تدوين المعلومات المقدمة الرئيسية لكتابة البحث ، فضلا عن ذلك فإن عملية التدوين هى التى تحيط الباحث علماً بحدود موضوعه ويرسم له خطة بحثه النهائية . ولذلك كان حصرى بكل باحث جاد أن يهتم بهذه المرحلة ويعد لها العدة .

ثم بعد ذلك إذا أتم الباحث مرحلة تدوين المعلومات والبيانات الخاصة ببحثه ، وكانت كل أجزاء الخطة مستوفية ويتوافر لها قدر كاف من المعلومات والبيانات فإن الباحث يستطيع أن ينتقل ببحثه إلى المرحلة التالية وهي كتابة البحث توطئة لإخراجه بصورة نهائية وهي مرحلة تحكمها قواعد وأسس يجب لتباعها . وهو ما سوف نتناوله في الفصل القادم.



الفصل الرابع

كتابة البحث العلمي وإخراجه

تمثل مرحلة الكتابة أهمية كبيرة بالنسبة للباحث ، فمن ناحية أولى : تترجم بصورة واضحة جهد الباحث ، توطنه لإخراجه إلى حيز الوجود ، ووضعه بين يدي قارئه . وتخضع كتابة البحث لقواعد علمية صارمة ، يجب على الباحث الالتزام بها .

وسوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث الأول : كتابة البحث . والمبحث الثاني : في إخراج البحث بصفة نهائية . على أننا قبل ذلك سوف نلقى الضوء على مدخلين أساسيين لمرحلة الكتابة وذلك كما يلي :

المدخل الأول : التأمل في المعلومات والبيانات :

فقبل أن يشرع الباحث في الكتابة فإن عليه بعد مرحلة طويلة من التجميع أن يقف أمام ما جمعه من معلومات ، وما تيسر له من بيانات لكي يتأملها . ويتحاور معها ويترك لعقله

أن يتفاعل معها . هذا التأمل هو الذى يبسر له عملية التفاعل بين هذه المعلومات وبين خطة بحثه .

ويستدعى التأمل فى المادة العلمية المتوافرة للباحث أن يحيط بها من جميع جوانبها . ثم يتبين أجزاء الخطة المختلفة ويرى ما فى هذه المعلومات من قصور يستدعى ضرورة استكماله .

وفى هذه المرحلة يجب أن يهيىء الباحث نفسه ذهنياً ونفسياً لمرحلة الكتابة . وتستلزم مرحلة التأمل هذه عدة أمور:

فمن ناحية أولى : على الباحث أن يعيد قراءة ما جمعه ، ثم يميز بينه ، فليس كل ما جمعه بالضرورة مفيداً له فضلاً عن احتوائه لجوانب قد لا تكون ذات صلة ببحثه وعلى الباحث ألا يتردد فى طرحه جانباً والاستغناء عنه فى بحثه . وإن جاز أن يستفيد منه بعد ذلك فى أبحاث أخرى .

وفى الحقيقة فإن أكثر ما يعيب الأبحاث - لا سيما الرسائل العلمية كرسائل الماجستير والدكتوراه - احتوائها على أجزاء قد لا تتصل بموضوعها بصورة مباشرة . وتؤدى

بالضرورة إلى تضخم حجم الرسالة بدون داع ، وهو يمثل عيباً جوهرياً في هذه الرسائل . وهو أمر ينتج عنه تمسك الباحث بكل ما جمعه ومحاولة تحميله في خطة البحث بغير مبرر .

ومن ناحية ثانية : إن التأمل في المادة العلمية المتاحة للباحث ، يعطى له انطباعاً شمولياً و كلياً عن موضوع البحث . وهو أمر ينقل فكر الباحث من النظر في الجزئيات أي في كل جزئية على حدة ، وذلك ما تقتضيه مرحلة التجميع ، إلى النظرة الكلية الشاملة التي تحتوى على جزئيات البحث وتقل ذهن الباحث إلى التركيز على الفكرة الجامعة للبحث .

ومن ناحية ثالثة : تؤدي مرحلة التأمل في المادة العلمية وقبل الدخول في مرحلة الكتابة تمكين الباحث من الإبداع والتطور سواء في تناول موضوعات البحث ، أو في اختيار العناوين الفرعية وهو ما يؤدي بطبيعة الحال إلى تميز البحث .

المدخل الثاني : ضرورة مراجعة خطة البحث المبدئية :

إذا كانت اللوائح الجامعية تضع قيوداً على تعديل العنوان تعديلاً جوهرياً ، فإن ذلك لا يعنى ثبات خطة البحث . فهذه الخطة تعتبر خطة مبدئية ، يستطيع الباحث في أي

وقت أن يغير فيها أو يعدلها . سواء من ناحية التقسيم أو من ناحية العناوين الداخلية .

فالخطة المبدئية وضعها الباحث في بدايات اختيار الموضوع وقت أن كانت المعلومات المتاحة لديه قليلة ، وغير كافية . أما وهو في هذه المرحلة ، ويتهياً للكتابة فإن الأمر جد مختلف تماماً . فالمعلومات والبيانات التي يحصل عليها الباحث في مرحلة التجميع الطويلة ، تتيح له نظرة شاملة أوسع . ولذلك فإنه في هذه المرحلة ، يجب أن يعيد النظر مرة أخرى في هذه الخطة على ضوء ما توافر من معلومات وبيانات . وهذا لا يعنى تثبيت الخطة قبل الكتابة . فالخطة لا تثبت إلا بعد طباعة البحث ، وإخراجه بصورة نهائية .

* * *

إذا ما فرغ الباحث من ذلك فإنه يذف إلى مرحلة الكتابة . وهي مرحلة مفصلية في حياة الباحث والبحث . وتتجلى فيها بصورة واضحة قدرات الباحث وتميزه سواء في الأسلوب أم في توظيف المعلومات والبيانات . وهو ما سوف نتناوله كما يلي :

المبحث الأول

كتابة البحث العلمي

قبل الدخول الفعلي في مرحلة كتابة البحث ، يجب على الباحث أن يعرف القواعد الأساسية للكتابة . ولذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين : نتناول فنى المطلب الأول : قواعد الكتابة . وفى المطلب الثانى : مراحل الكتابة .

المطلب الأول

قواعد الكتابة

وتتصل هذه القواعد إما بأسلوب البحث أو بكيفية ضبط الجمل والعبارات . أو بتوظيف للمصطلحات . أو تعلقت باختلافات البحث .

الفرع الأول

اسلوب البحث

لكل باحث أسلوب خاص به . وهذا من فضل الله على البشر . إذ على الرغم من أننا جميعا نستخدم نفس الكلمات ، والتركييب اللغوية ؛ إلا أن لكل منا أسلوب خاص به ؛ ومفاتيح فى الكتابة تميزه عن غيره . مثلها فى اختلافها كاختلاف بصمات أصابع البشر .

ويجب على الباحث أن يختار المفردات السهلة
والعبارات البسيطة في كتابته فذلك أدعى لفهم القراء وأولى
لايضاح المعنى . فالأسلوب السهل البسيط في الكتابة يحتاج
من الباحث جهداً كبيراً . وإن أكثر الأساليب مشقة على
الباحث هو السهل الممتنع . وهو أسلوب رشيق في عباراته
سهل في كلماته تستعذبه الأفهام والعقول ولكن يصعب عليها
تقليده . ومن أعمدة هذا الأسلوب في البحث ما يلي :

أولاً : بساطة جملة وسهولة كلماته . فكلما كانت
الجملة قصيرة كانت أكثر بلاغة . وعلى ذلك يجب أن تكتب
الجملة بأقل قدر ممكن من الكلمات . فكلما ازداد الأسلوب
بساطة ازداد عمقاً . وليس العكس كما يظن البعض .

ثانياً : البعد عن الألفاظ والكلمات غير المألوفة أو
المطروقة في محيط عمل الباحث . واختيار الكلمات المتداولة
والمعروفة أقرب إلى الفهم مادامت الكلمتان من اللغة الفصحى
ذلك أن من خصائص لغتنا العربية التجديد وكثرة
الاشتقاقات . فكم من ألفاظ تموت وأخرى تُحى من جديد .

وعلى ذلك فنمت ألفاظ كانت مألوفة في الماضى إلا
أنها تعد غريبة على الأذن واللسان هذه الأيام على الرغم من
كونها تعتبر لغة عربية سليمة^(١).

كما لا يصح أن تكون الكلمات ثقيلة على الأذن أو
متنافرة في حروفها والتنافر يسبب ثقل الكلمة على اللسان ،
وعسر النطق ومن ذلك جواب أعرابى سئل عن ناقته فقال :
« تركتها ترعى الهعخع » .

وقول امرئ القيس في شعره « غدائرة مستشزرات
إلى العلا » .

(١) خذ مثلاً مجموعة من الكلمات ومعناها :

- الخزعبل — الأحاديث المستطرفة .
- الحزعبة — الفاكهة .
- الخوشب — العجل .
- الحوقل — الشيخ المسن .
- الحظلبة — السرعة فى الجرى .
- العبركل — غليظ الشفاه .
- الجلحظ — ضخمة الجثة .

ولا يصح أيضاً أن تكون الألفاظ غريبة أو وحشية غير
مألوفة يصعب تبين معانيها . ومن ذلك ما قاله أحد النحاة
(عيسى بن عمر) حين سقط من على حماره ، فاجتمع عليه الناس :
« مالكم تكأكأتم على تكأكأكم على ذي جنة ؟! أفرنقوا
عنى » .

وكان يمكن أن يقول « لما اجتمعتم على تنحوا »^(١) .

ثالثاً : البعد عن التعكير فى الكلام . أى التزويد فى
المعنى بغير ضرورة . وهو عيب فى الأسلوب .

من صور التعكير فى الكلام ما رواه أبو الحسن : كان
غلام يقعر فى كلامه ، فأتى أبا الأسود الدؤلى يلتمس ما عنده
فقال له أبو الأسود : ما فعل أبوك ؟ قال : « أخذته الحمى
فطبخته طبخا ، وفنخته فنخا ، وفضخته فضخا ، فتركته
فرخا » .

(١) من كتاب الإيضاح للخطيب القزوينى . فى ذلك راجع : أشرف
على دعور : محاضرات فى البلاغة العملية ألقيت على طلبة
السنة الأولى - بكلية الحقوق - جامعة القاهرة - ٢٠٠٠-٢٠٠١
ص ١٣ ، ١٤ .

[فنخته : اضعفته . والفنيخ : الرخو الضعيف .
وفضخته : دقته] فقال أبو الأسود « فما فعلت امرأته التي
كانت تهاره وتشاره وتجاره وتزاره » ؟

[تهاره : تهر في وجهه كما يهر الكلب . تشاره :
تعاديه وتخاصمه . تجاره : تلحق به الجريرة . تزاره :
تعاضه] .

قال : « طلقها فتزوجت غيره ، فرضيت وحظيت
وبظيت » . قال أبو الأسود : قد عرفنا رضيت وحظيت ، فما
بظيت ؟ قال حرف من الغريب لم يبلغك . قال أبو الأسود :
يا بني كل كلمة لا يعرفها عمك فاسترها كما تستر السنور
جرها « (١) .

رابعا : البعد عن الإسهاب والتزديد في المعنى وتكرار
الأفكار وهذه عيوب أيضا تلحق بأسلوب الباحث . وإن جاز
استخدام ذلك في بعض الأحوال ، إلا أن ذلك لا يجوز في
كتابة البحث العلمي . فالأبحاث العلمية أبحاث متخصصة

(١) أشرف على دعور : محاضرات في البلاغة العملية - المرجع
السابق - ص ٥٧ .

تخاطب قارئاً متخصصاً أو باحثاً . ولذلك فإن التزديد في المعنى ، والتكرار فيه يعيبه ، ولا يضيف إليه .

خامساً : ترابط أجزاء البحث ، وتساندها بحيث تسلم كل فقرة للفقرة التي تليها ، وكل فرع للفرع الذي يليه ، وكل مبحث أو فصل . وهكذا فجزئيات البحث يجب أن تترايط معا في سلسلة واحدة . هذه السلسلة تتمثل في الفكرة الجوهرية التي يدور حولها البحث .

ومن جمال الأسلوب « الارتباط بين الجمل بأن تأخذ كل منها بعجز سابقتها ؛ ومن مظاهر الأسلوب الجميل كذلك البساطة ، فالتعقيد يقلل من قيمة الرسالة ثم الإيجاز بحيث يحسن القارئ أنه يجد جديداً كلما قرأ . فإذا اتضحت الفكرة التي يشرحها الطالب فليتوقف عن أن يضيف سطرأ واحداً إليها ، وينتقل بالقارئ إلى فكرة أخرى »^(١) .

ولا يكتمل للأسلوب جماله إلا بالالتزام بقواعد اللغة العربية وهو ما يستوجب ضرورة إحاطة الباحث بكيفية ضبط الجمل والعبارات .

(١) أحمد شلبي : كيف تكتب ... ؟ - للمرجع السابق ص ١١٧ .

الفرع الثاني

الالتزام بقواعد اللغة العربية

فى ضبط الجمل والعبارات

يتعين على الباحث أن يلتزم فى كتابة بحثه بقواعد اللغة العربية ، سواء من ناحية تنظيم الكتابة بمعرفة علامات الترقيم والضبط . أو من ناحية ضبط المعنى بالالتزام بالقواعد النحوية فى ضبط الكلمات والمعانى . وذلك على الوجه التالى:

أولاً : علامات الترقيم والضبط :

علامات الترقيم والضبط هى رموز شكلية تؤدى وظائف فى أى لغة . ولغتنا العربية غنية بهذه العلامات التى تضبط الكلام وتؤدى إلى إدراك المعنى المقصود منه^(١) .

(١) فى ذلك راجع : أحمد شلبى - المرجع السابق - ص ١٣٠ ،
أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص ١٥١ ،
حسن البرلوى : المرجع السابق ص ٩٤ ، زين بدر فراج :
المرجع السابق - ص ١٤٨ . صلاح الدين فوزى : المرجع --

وعلامات الترقيم والضبط التي يجب مراعاتها في الكتابة ما يلي :

١- النقطة (.) وتوضع عند تمام الجملة أو تمام الكلام .

٢- النقطتان الرأسيتان (:) ولهما مواضع متعددة .

أ - بين الشيء وأقسامه أو أنواعه : ومن ذلك للقول

« سوف نقسم هذا الفصل إلى مبحثين : المبحث

الأول..... » .

ب- عند التمثيل وقبل المثال .

ج- قبل تعدد الأسماء ، أو رؤوس الموضوعات .

٣- النقاط الأفقية (...): وتستخدم عند الحذف من كلام

مقتبس للإشارة إلى ذلك .

٤- الفصلة : وهي إما فصلة عادية (،) أو فصلة منقوطة

(;) : وتستخدم الفصلة العادية أساساً عند وصل الكلام

بعضه بعضاً ، كأن توضع بين أنواع الشيء وأقسامه ،

-- السابق - ص ١٤٤ ، عبدالله بن محمد الشامي : المرجع

السابق - ص ٤١ .

وبين جملة الشرط وجوابه ، وبعد لفظ المنادى ، وبين القسم وجواب القسم .

أما الفصلة المنقوطة : (؛) : تستخدم أساساً بين جملتين تكون الأولى سبباً للثانية . فضلاً عن استخدامها للفصل بين الأسماء والعناوين .

٥- علامة الاستفهام : (?) وتوضع بعد الجملة الاستفهامية .

٦- علامة التعجب : (!) وهي تعبر عن انفعالات الكاتب ولذلك توضع بعد الجملة التي تترجم هذه الانفعالات مثل التعجب ، دهشة ، حزن ، أسى ، فرح .

٧- الشرطة الرأسية : (/) توضع للفصل بين الأسم واللقب . وأكثر استخدامها في الهوامش .

٨- الشرطة الأفقية : (-) وتستخدم للفصل بين العدد والمعدود وقد تستخدم محل الأرقام لترتيب أمثلة معينة . كما تستخدم في الجملة الاعتراضية . وذلك لوضعها بين شرطتين .

٩- علامة التتابع : (=) توضع في نهاية الصفحة لواصل الكلام بالصفحة التالية لها .

١- الأقواس وهي أنواع :

- قوسا علامة التنصيص : (") ويستخدمان أساساً للإشارة إلى الكلام المقتبس عن الغير ، ولتمييز بعض الكلمات أو تحديد عناوين المقالات أو التقارير .

- القوسان المفردان : () ويستخدمان لاحتضان الأرقام التي تشير إلى المراجع سواء في المتن أم في الهامش .

- القوسان المركبان : [] ، يضع الباحث بينهما التعليقات والإيضاحات ، التي يدخلها على النصوص المقتبسة من الغير .

تلك كائناً علامات الضبط والترقيم . وهي ضرورية لضبط المعاني ، وإدراكها . ويبقى ضرورة أن يحيط الباحث عند كتابة بحثه بالقواعد الأساسية للغة العربية ، وذلك على الوجه التالي :

ثانياً : سلامة قواعد اللغة والإملاء :

من العيوب الجسيمة التي تلحق كثيراً من الأبحاث عدم التزام الباحث بقواعد اللغة وسلامة الإملاء . على الرغم من بساطة هذه القواعد وسهولة الالتزام بها .

فالأخطاء فى القواعد ، والأخطاء الإملائية تشوه
المعنى ، وتقلل من قيمة البحث وجدواه . لا سيما الأخطاء فى
القواعد البسيطة كالفاعل والمفعول وحروف الجر . ولذلك
على الباحث أن يراجع قواعد اللغة باستمرار ويطبقها دائماً
حتى لا ينساها . وإذا كان بعض الباحثين يلجأ إلى
متخصصين لمراجعة البحث لغوياً ؛ فإن ذلك لا يعنى
الاستكانة إلى هذا الأمر دوماً . ويجب أن يتعلم القواعد التى
يستخدمها عند الكتابة . وهو أمر يسير ، ولا يتطلب الأمر أن
يكون الباحث عالماً من النحاة . فتمت قواعد أساسية
يستخدمها الباحثون فى كتابتهم ، ويجب عليهم الإحاطة
بها (١) .

(١) انظر أهم قواعد اللغة التى يحتاجها الباحث فى كتابته ، فى
ملاحق هذه الدراسة . للملحق رقم (١) .

الفرع الثالث

الالتزام باخلاقيات البحث العلمي

يلتزم الباحث باخلاقيات البحث العلمي ؛ فالبحث العلمي لا ينشأ من فراغ ، وإنما هو تنمّه لأفكار الآخرين . ومن سنن الله في كونه أن العلم لا ينتهي . وجعل فوق كل ذي علم عليم . وعلى ذلك فإن على الباحث أن يتواضع عند كتابة بحثه ، فلا يلجأ إلى الحديث عن نفسه أو عين تمجيد بحثه . فذلك أمر يترك لمن يحكم على البحث . كما يجب أن يكون عادلاً مع آراء الآخرين ؛ سواء عند تأييدها أم الاختلاف معها . فضلاً عن ضرورة توافر الأمانة العلمية في الباحث .

وذلك كما يلي :

أولاً : البعد عن الافتخار وتضخيم الذات :

يتفق أهل العلم على أن تواضع الباحث أمر في غاية الأهمية . ولذلك يجب على الباحث حين كتابة بحثه أن يبتعد عن استخدام ضمير المتكلم ، إلا في أضيق الحدود

واللضرورة القصوى . ومن الملاحظ أن كثير من الباحثين يسرف في استخدام هذه الضمانات (أنا أرى - نحن نرى - نحن نذهب الخ) بكثرة وفي غير موضعها . وهو أمر غير محمود فضلا عن أنه يتنافى مع فكرة البحث العلمي . فكتابة البحث تسويق لموضوعه ، لا لشخص كاتبه .

وعلى الباحث أن يركز على إبراز جوانب الموضوع وعرض الآراء التي تتصل به . مثل : يتضح مما سبق ، ومن جماع ما سبق يتضح ، ويبدو أنه ، وليس أدل على ذلك . ولا شك في أن الابتعاد عن استخدام الضمانات الشخصية يؤصل لدى الباحث الفكر الموضوعي ، ويبعد عن فهم القارئ انحياز الباحث ، أو نبرة التعالي لديه (١) .
ثانيا : العدالة مع آراء الآخرين :

يجب على الباحث في عرضه لآراء الآخرين أن يكون عادلا وأميना ، سواء في عرض هذه الآراء أم في الاتفاق والاختلاف معها .

(١) أحمد عبدالكريم سلامة : المرجع السابق - ص ١٥٥ .

فمن ناحية أولى : يجب أن يعرض هذه الآراء بأمانة وموضوعية . مع ذكر أدلتها كلها وما تتبنى عليها من أسس . وعلى ذلك فلا يجوز له أن يبتسر هذه الآراء أو يشوه أفكارها .

ومن ناحية أخرى : فإن عدالة الباحث مع هذه الآراء عند الاتفاق معها ، أن يعلن انضمامه إليها ، وأن يجتهد فى الإضافة إليها ، وبيان إيجابياتها . ومن عجب أن يرى بعض الباحثين عندما يؤيدون رأياً يقول فى المتن ونحن نرى ... ثم يشير فى الهامش إلى ما سبقوه فى هذا الرأى . وبعضهم يزيد فى ذلك ويقول : « انظر فى تأييد هذا للرأى .. » وكأن الرأى له ومن سبقوه بعشرات السنين إلى هذا الرأى هم الذين يؤيدونه !! .

ومن ناحية ثالثة : فإن عدالة الباحث مع هذه الآراء عند الاختلاف معها ؛ أن يحسن عرض أدلتها ، ويحمل الرأى على الوجه الظاهر له ، ولا يحمله مالا يحتمل . وأن يضع نصب عينيه قول الله عز وجل « ولا يجرمنكم شنئان قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب للتقوى » .

الفرع الرابع توثيق البحث العلمي

يقوم البحث العلمي على المعلومات والبيانات التي استقاها الباحث من مراجعه ومصادره . وعلى ذلك فإن الباحث ، لا يكتب بحثه من فراغ . وإنما يعتمد على ما سبق وكتبه الآخرون ، يؤيده ، ينتقده ، ويضيف إليه في كل الأحوال . وعلى ذلك فإن الباحث مطالب - تحقيقاً للأمانة العلمية - أن يوثق المعلومات ، والبيانات التي يأخذها عن الغير (١) .

وللتوثيق يكون بالهامش ، وبقائمة المراجع ، وذلك على الوجه التالي :-

(١) في ذلك راجع : احمد شلبي : المرجع السابق - ص ١٢٢ ، احمد عبدالكريم سلامة المرجع السابق - ص ١٢٤ ، صلاح الدين فوزي : المرجع السابق ص ١٦٥ ، زين بدر فراج : المرجع السابق - ص ١٦٥ .

أولاً : التوثيق بالهامش

الهامش هو ذلك الجزء الذي يتزك في أسفل الصفحة وعادة ما يفصل بينه وبين المتن خط أفقى يمتد إلى ثلث الصفحة تقريباً .

١- وظيفة الهامش :

يؤدى الهامش - فضلاً عن توثيق المعلومات والبيانات وذلك عن طريق الاشارة إلى المراجع والمصادر ، التى أخذ عنها الباحث وظائف أخرى فمن ناحية أولى : يستخدم أيضاً فى معالجة المسائل الفرعية التى تتصل بموضوع البحث وليس لها مكان بالمتن . كالإشارة إلى نص قانون ، أو شرح معنى مصطلح معين أو التعريف بمسألة ورد ذكرها فى المتن .

ومن ناحية ثانية : فإنه يستخدم فى إثبات بعض النصوص التى اقتبسها الباحث من لغة أجنبية . فيذكر الباحث المعنى بلغة البحث فى المتن . ويكون ذكر النص الأسمى فى الهامش بلغته الرسمية .

ومن ناحية ثالثة : فإن الباحث يستخدم الهامش للأحالة إلى موضوعات سبق أن ناقشها الباحث في بحثه في مواقع أخرى ، أو موضوعات سوف يدرسها فيما بعد .

هذا عن وظائف الهامش . فكيف ينظم الهامش . ؟

٢- تنظيم الهامش :

تختلف مذاهب الباحثين في تنظيم الهامش . فقد ينظم وفقاً لترقيم مسلسل مستقل . أو وفقاً لترقيم مسلسل تنابعي جزئي . أو وفقاً لترقيم مسلسل تنابعي كلي . وذلك على الوجه التالي :

أ - الهامش وفقاً لترقيم مسلسل مستقل . وهو الأكثر شيوعاً وتطبيقاً في الواقع . وفيه يستقل ترقيم كل صفحة بأرقام خاصة بها . فإذا انتهت فيبدأ الباحث في الصفحة التالية بترقيم جديد ومستقل مرة أخرى ، وذلك حتى ينتهي البحث .
مثال ذلك :

(٢) ----- (١) -----
----- (٣) -----

(١)
(٢)
(٣)

ب - الهامش وفقا لترقيم تتابعي جزئي . وهنا يتتابع الترقيم في المتن عبر صفحاته حتى نهاية الفصل الأول مثلا ، أو حتى انتهاء القسم الأول . ويتم بعد ذلك ؛ إما وضع هوامش كل صفحة أسفلها ، أو يتم تجميع الهوامش ووضعها في نهاية الفصل أو الباب . ومثال ذلك :

(٢١) ----- (٢٠) ----- (١٩) -----

(١٩)
(٢٠)
(٢١)

ج - الهامش وفقاً لترقيم تتابعي كلي :

وهنا يتم الترقيم في البحث بشكل تتابعي حتى نهاية البحث كله . ويتم أيضاً إما وضع هامش كل صفحة أسفلها ، وإما تجميع الهوامش ، ووضعها في نهاية البحث .

٣ - شكل الهامش :

يبدأ الهامش بذلك الجزء الواقع أسفل الصفحة ، ويفصل بينه وبين المتن خط أفقي يمتد حتى ثلث الصفحة تقريباً .

وتوضع الأرقام في هذا الجزء مسلسلة رأسياً وفقاً للنماذج المشار إليها سلفاً .

وتكون الإشارة إلى المصدر لأول مرة كما يلي :

إسم المؤلف : عنوان الكتاب أو البحث حسب الأحوال - رقم الطبعة وسنة الطبع - ودار النشر - ورقم الصفحة .

فإذا تكررت الإشارة إلى نفس المرجع مرة أخرى فإنه يكتب بنكر إسم المؤلف : ثم كلمة المرجع السابق - ورقم الصفحة .

وإذا كان للمؤلف أكثر من مرجع لدى الباحث ، فإنه يجب أن يشير إلى جزء من إسم المرجع تمييزاً لهذه المراجع عن بعضها البعض .

ثانياً : التوثيق بالمتن :

تمت أبحاث أخرى تأخذ بفكرة التوثيق بالمتن . وفي هذه الحالة لا يضع الباحث هوامش في صفحات البحث وفقاً للطرق السابقة^(١) . ومثال ذلك :

«... ويتعاضم هذا الانتقاد وتصل خطورته مدى أوسع إذا كان المستثمر (شركة المشروع) يقوم بتحويل جميع أرباحه إلى الخارج ، ولا يلتزم باستثمار أى جزء من هذه الأرباح في الدولة المضيفة كما هو جادث في كل عقود البوت التي أبرمتها الحكومة المصرية ... » .

(جابر جاد تصار : عقود البوت والتطور الحديث لعقد الالتزام ، دراسة نقدية للنظرية التقليدية لعقد الالتزام - ٢٠٠٢ - دار النهضة العربية - ص ٦٠) .

(١) راجع : مقنمة هذا البحث حيث اتبعنا هذه الطريقة في توثيق الآيات القرآنية و الأحاديث النبوية التي وردت فيها .

وتتمتاز هذه الطريقة في أنها تعطي للقارئ أول بأول
القدرة على التعرف على المصادر والمراجع . ويصعب معها
الوقوع في الخطأ .

المطلب الثاني

مراحل الكتابة

في هذه المرحلة من عمر البحث تتجلى بصنورة
ظاهرة قدرة كل باحث على استخدام أدوات البحث المتوافرة
لديه . ولذلك فإن مهارات الباحث وقدراته الشخصية تلعب
دوراً أساسياً في هذه المرحلة .

وإذا كان التزام الباحث بقواعد كتابة البحث العلمي -
كما بينها سلفاً - أمراً في غاية الأهمية باعتبارها أساساً
ضابطة يؤدي الإخلال بها إلى الانتقال من قيمة البحث
العلمي ؛ . فإن سلوك الباحثين في مراحل كتابة البحث العلمي

تختلف وتتباين ، وذلك لارتباط هذه المرحلة بقدرات كل باحث وطريقته في الكتابة .

يفرق الكتاب بين مرحلتين في الكتابة . مرحلة الكتابة المبدئية أو عمل المسودة الأولى . والمرحلة النهائية في الكتابة وهي المسودة النهائية . وهو تقسيم يأخذ بالأمر الغالب . إلا أن هذا لا يمنع أن بعض الباحثين يكتب مرة واحدة لا سيما الباحث المحترف الذي تدرب على البحث وتعود عليه .

وسوف نلقى الضوء على مرحلتى الكتابة كما يلي : -

الفرع الأول

المسودة الأولى

تفيد المسودة الأولى في الكتابة الباحثين الجدد . وهي مرحلة في بدايتها ليست باليسيرة . فكل أمر جديد يشق على النفس في أوله . ويجب على الباحث أن يتغلب على هذه الصعوبة سريعا حتى يستطيع أن يبدأ في الكتابة .

وفى الحقيقة أن بعض أوجه هذه الصعوبة تـرد إلى اعتبارات نفسية ، فالباحث فى بداية بحثه وأثناء التجميع تتنايه الهواجس حول قدرته على كتابة البحث والانتهاى منه . وهى هواجس مشروعة وطبيعية ، ويجب أن تحفز الباحث لكى ينتج بحثا جيدا . وهى كذلك إذا لم تزد عن الحد المعقول .

ويجب أن يتغلب الباحث على صعوبة البداية بسرعة ، وليعلم أنه كلما توغل فى الكتابة ، كلما أزداد إتقانه لها . ولذلك يوصى دائما بأن يعيد الباحث قراءة الأجزاء الأولى من بحثه بعد إتمامه ، فقد يرى تغيير بعضها .

وتثير مرحلة كتابة المسودة الأولى عدة تساؤلات منها.

أولا : من أين يبدأ الباحث الكتابة ؟

الأصل أن يبدأ الباحث كتابة بحثه وفقا للخطة التى انتهى إليها بعد مراجعتها وفقا للمعلومات والبيانات المتاحة أمامه . فيبدأ بكتابة بحثه وفقا لترتيب موضوعات الخطة . ولا شك أن ذلك يؤدى إلى حسن تتابع أفكار البحث وتماسكها .

على أن هذا لا يمنع أن يبدأ الباحث الكتابة بغير هذا الترتيب إن شق عليه إتباعه . وفى هذه الحالة فإن الباحث

عندما يبدأ الكتابة يأخذ أجزاء كاملة حتى تتكامل أفكارها وتتابع بصورة سهلة .

ثانياً : كيف يستخدم الباحث المعلومات والبيانات المتوافرة لدية في الكتابة ؟

تمثل المعلومات والبيانات المتوفرة لدى الباحث المواد الخام التي يستخدمها الباحث في كتابة بحثه . ولذلك يتوقف جودة البحث على إجابة الباحث لتصنيع هذه المعلومات والبيانات المتوافرة لدية .

وعلى ذلك فإن على الباحث أن يصنع من هذه المعلومات والبيانات عجينة يشكلها وفقاً للقواعد والأسس العلمية السليمة - والتي سبق وأوضحناها - عبر صفحات هذا البحث .

وعلى ذلك فإن الباحث أمام هذه المعلومات والبيانات يكون بالخيار بين أمرين :

الأمر الأول : وهو الأصل ويعنى ضرورة أن يحيط الباحث بهذه المادة ، ويفهمها ثم بعد ذلك يكتب البحث بأسلوبه

هو ، مستعرضاً آراء الآخرين سواء أكانوا من معاصرينه أم من الذين سبقوه .

الأمر الثاني : أن يقتبس هذه المعلومات والبيانات للاستشهاد بها ، وذلك يكون في حالات محددة .
والاقتباس أنواع :

النوع الأول : اقتباس مباشر : ويعنى النقل الحرفي لبعض العبارات من مصدر معين سواء أكان مؤلفاً عاماً أو بحثاً خاصاً . ويخضع هذا النوع من الاقتباس لقواعد صارمة إذ يجب على الباحث ألا يكثر منه ، كما يجب عليه أن يشير إلى المرجع الأصلي الذي أخذ منه .

النوع الثاني : اقتباس غير مباشر : وهو نقل غير حرفي ؛ وفيه يلجأ الباحث إلى تلخيص الفكرة وإبرازها بأسلوبية الخاص . وفي هذه الصورة يجب أن يحافظ الباحث على جوهر الفكرة ، ويسرد أدلتها ، ولا يعمد إلى تشويهها .

النوع الثالث : الاقتباس بتصريف : وفي هذه الحالة ، فإن النقل لا يكون متتابعاً ، فقد يريد الباحث إسقاط جزء من الكلام المنقول . وفي هذه الحالة عليه أن يضع مكان الجزء

المنقول مجموعة من النقاط كما يلي (٠٠٠٠) إشارة إلى
اسقاط جزء من الكلام المنقول . وفي هذه الحالة عند
الإشارة في الهامش يجب أن يشير إلى أن النقل قد تم
(بتصرف) ؛ أي بتصرف من الباحث .

والاقتباس بنوعيه سواء أكان مباشراً أم كان غير مباشر ،
فإنه يجب أن تتوفر فيه مجموعة من الشروط كما يلي :-

١- أن يكون الاقتباس من المصدر الأصلي . وذلك
قيد يؤدي إلى صحة الاقتباس وسلامته . فالأقتباس من
الاقتباس لا يجوز ويؤدي إلى عواقب وخيمة إذا ما اتضح
عدم دقة الاقتباس الأول .

٢ - يجب أن يشير الباحث إلى المصدر الذي أخذ
منه بكل دقة تيسر على كل من يريد أن يطلع عليه . وأن
يضع الكلام المنقول بين قوسين لكي يعلم القارئ حدود
الاقتباس . وهو أمر في غاية الأهمية . ومن أسف أن يشيع
بين كثير من الباحثين الاقتباس دون أن يفتح قوساً ، وهو أمر
لا يجوز ويخل بالأمانة العلمية للباحث . ولا يغنى عن فتح
القوس الإشارة في نهاية النقل إلى المرجع الأصلي الذي نقل
منه الباحث . فيجب أن يحدد الباحث بداية النقل ونهايته .

٣ - يجب أن تكون الاقتباسات محدودة ، ويكون إطارها الطبيعي الاستشهاد بمنطوق الرأي عند صاحبه ، إذا اقتضت الظروف ذلك ، وكان ذلك أدعى لبيان الرأي . وفي هذه الحالة يؤدي الاقتباس وظيفة لا غنى عنها في البحث .

٤ - أن يتم نقل الكلام من المصدر بحالته ، وبأخطائه مع الإشارة إلى أن الخطأ وارد في الأصل .

٥ - إذا كان الاقتباس بلغة أجنبية غير لغة الباحث ، فيجب أن يكون الاقتباس في حالة الضرورة ، وأن تنكر الترجمة في المتن ، والأصل في الهامش .

ثالثاً : ما هي فائدة المسودة الأولى ؟

لاشك في فائدة المسودة الأولى بالنسبة للباحث . فإنها بمثابة تدريب أولى له في كتابة البحث . وإذا ما اتبع الباحث القواعد الأساسية في كتابة البحث العلمي - على الوجه الذي سبق وبيناه - فإنها سوف تحقق له نتائج جيدة .

وعلى الباحث أن يعاود قراءة ما يكتبه في وقت لاحق ويفصل بين كونه كاتباً للبحث وقارئاً له . حتى يستطيع أن يتبين الأخطاء والمشاكل التي تلحق بالأسلوب ، فإذا ما اتم

هذه القراءة ، وتبين مواضع النقص فيها ، دلف إلى المرحلة الثانية في الكتابة وهي مرحلة المسودة النهائية .

الفرع الثاني

المسودة النهائية للبحث

بعد الفراغ من مراجعة المسودة الأولى في الكتابة ، يجد الباحث نفسه أمام صورة شبة مكتملة لبحثه ، وعليه بعد ذلك أن يضبط هذه المسودة ، وفقا للأسس العلمية ، توطئة لآخراجه نهائياً إلى حيز الوجود .

وهذه المرحلة في كتابة البحث لا تقل أهمية عن سابقتها . إذ فيها يهتم الباحث بالشكل التنظيمي للصفحة ، والإطار الشكلي لعرض أفكاره وذلك وفقا لمجموعة من الضوابط .

وتعتبر كتابة الباحث لبحثه في المسودة النهائية الإطار الشكلي الذي سوف يخرج فيه هذا البحث إلى حيز الوجود . ولذلك يجب عليه الاهتمام بتنظيم كتابته . ولا نقصد بذلك

الالتزام بإطار الخطة التي يسير عليها في بحثه . وإنما نقصد التنظيم الشكلي ، والموضوعي للأفكار الواردة في هذا البحث وذلك كما يلي :

- ١- ضبط علامات الترقيم واستخدامها في موضعها الطبيعي.
- ٢- استخدام الفقرات . فيجب تقسيم الكلام إلى فقرات ، حتى يسهل قراءته . وتمثل الفقرة فكرة علمية متكاملة . وأن يترك بين كل فقرة وأخرى مساحة ، تميز كل واحدة عن الأخرى .
- ٣- المحافظة على توازن أقسام البحث ، وأجزائه فذاك أمر مهم .
- ٤- البعد عن تكرار المعاني ، ففي هذه المرحلة يجب على الباحث أن ينظر إلى البحث في مجموعه نظيرة كلية وشاملة . فإذا كان من المتصور أن المسودة الأولى يمكن أن تحمل هذا التكرار فإن على الباحث أن ينتبه إلى ذلك في الكتابة النهائية للبحث .

٥- التأكد من ضبط الهوامش واختبارها حتى يأتى البحث موثقاً وأميناً فى استخدام أفكار الآخرين أو فى استشهاده بالأحكام القضائية أو بالنصوص الوثائقية .

٦- استخدام المصطلحات المعروفة فى نطاق العلم الذى يبحث فيه . والتفرقة بين المعنى اللغوى والمعنى الاصطلاحى للكلمة . فوحدة المصطلحات تقرب العلم إلى الأفهام ، وعدم دقة الكلمة لغوياً لا ينفى دقتها اصطلاحاً .

٧- المطابقة بين الكتابة النهائية للبحث وخطه البحث وأهدافه ومناهجه . ومراجعة كل الفروض التى سبق للباحث فرضها .

٨- كتابة المقدمة والخاتمة .

بعد كل ذلك ، أن للباحث أن يقف لحظات لكى يكتب مقدمة بحثه وخاتمته . وقد سبق لنا التنويه لأهمية هذه وتلك وبراعة الباحث فى كتابة المقدمة ، التى تعبر عن هوية البحث وخاتمة تجسد جهد الباحث فى بحثه ، إنما تأتى من فهمه العميق لموضوع البحث ؛ وترجمة لجهده الكبير فى كتابته .

فإذا ما انتهى الباحث من كل ذلك ، دفع ببحثه إلى
المطبعة لكي تتعامل معه آلات الطباعة ، ليخرج إلى الناس
ينشر علماً ، ويشع نوراً .

المبحث الثاني

الإخراج النهائي للبحث

يتمثل الإخراج النهائي للكتاب تهيئته على صورته الأخيرة التي سوف يُطبع عليها . وهذه العملية تتطلب من الباحث أن ينظم بحثه على شكل معين ، فضلاً عن ضرورة الالتزام عند طبعه بإجراءات وقواعد محددة . وعلى ذلك سوف نقسم هذا المبحث إلى مطلبين كما يلي :

المطلب الأول : التنظيم النهائي للبحث .

المطلب الثاني : طباعة البحث .

المطلب الأول

التنظيم النهائي للبحث

يشمل التنظيم النهائي للبحث عدة أمور على السرتيب

التالي :

- ١- صفحة العنوان .
- ٢- صفحة الشكر والتقدير .
- ٣- الإهداء .
- ٤- المقدمة .
- ٥- محتوى البحث (المتن + هوامشه) .
- ٦- الخاتمة .
- ٧- الملاحق
- ٨- قائمة المراجع .
- ٩- الفهرس .

وسوف نلقى الضوء على كل منها كما يلي (١) :

١- صفحة العنوان :

وتمثل صفحة العنوان بطاقة التعريف بالبحث - وعلى ذلك تبدو لها أهمية كبيرة . وقد سبق لنا التأكيد على ضرورة

(١) سبق أن تناولنا المقدمة والخاتمة بالبحث فى أكثر من هذا الكتاب : راجع ص ٩٠ من هذا البحث .

أن يجتهد الباحث في اختيار عنوان بحثه ، لكي يعبر عن موضوعه .

كما تشمل أسم الباحث ، والدرجة العلمية المتقدم إليها واسم الكلية أو المعهد أو الجامعة ، التي سوف تمنح الدرجة العلمية .

وكذلك لجنة الحكم على الرسالة ، وتاريخ المناقشة . وهذا يكون في الأبحاث التي تقدم للحصول على درجة علمية كالمجستير والدكتوراه .

أما إذا كان للبحث لا يقدم لنيل درجة علمية ، فإنه يشمل علاوة على العنوان ، واسم المؤلف ، سنة النشر ، ورقم الطبعة ، ودار النشر .

٢- صفحة الشكر والتقدير :

جرت العادة على أن يقدم الباحث الشكر والتقدير لكل من مد له يد العون أثناء إعداد بحثه . وهو أمر يجب ألا يخرج عن الحدود المعقولة ، ويتحول إلى نوع من النفاق يمارسه الباحث لاسترضاء المشرف أو لجنة الحكم على الرسالة .

٤- الإهداء :

أيضا جرت عادة بعض الباحثين على إهداء أبحاثهم إلى بعض الأشخاص تقديراً واعزازاً . وهو أمر لا شبيه فيه إذا ابتعد عن النفاق . ولذلك لا يجوز إهداء البحث إلى من يشترك في تحكيمه أو مناقشته . الإهداء أما أن يكون لحنوى قربي كالزوجة والأبناء والوالدين ، وقد يكون لأشخاص معنوية كالوطن ، أو لفكرة معينة .

٤- محتوى الرسالة أو البحث :

نقصد بمحتوى الرسالة أو البحث ؛ صفحاته التي تتبسط عليها المادة العلمية التي يحتويها وهي إما أن ترد في المتن أو في الهامش . ولقد سبق وفصلنا كيفية ورود هذه المعلومات في المتن ، وكيفية توثيقها في الهامش .

٥- الملاحق :

قد يرى الباحث أن يلحق ببحثه مجموعة من الملاحق التي تتضمن نصوصاً ، وبيانات ذات صلة وثيقة ببحثه ، ويجب على القارئ أن يحيط بها لكي يستطيع الاستفادة من

موضوع البحث ومن ذلك نصوص الاتفاقيات الدولية ، أو نماذج عقود دولية ، أو وثائق أجنبية .

وعلى ذلك يجب أن تكون هذه الملاحق عزيزة المنال على القارئ أى لا يستطيع أن يصل إليها بسهولة . لا يصح أن يلحق الباحث ببحثه تشريعات أو أحكاما ، يسهل الإطلاع عليها . فهو أمر يؤدي إلى تضخم البحث بلا داعى .

٦- قائمة المراجع :

وتشتمل قائمة المراجع على المراجع والمصادر التى رجع إليها الباحث فى بحثه . وهى تقسم وفقا لأنواعها فتمت مؤلفات عامة ، ثم أبحاث متخصصة ، ثم مقالات ، ثم مصادر أخرى ، كأحكام القضاء بالنسبة للأبحاث القانونية ، أو مضابط ، أو تقارير ، أو غير ذلك .

ويجب أن تعبر قائمة المراجع بصدق عن المراجع والمصادر التى رجع إليها الباحث حقيقة . لا أن يبرى فيها الباحث مناسبة لحشد مجموعة كبيرة من المراجع المتعددة والتى لم يطلع عليها ، ولكن نقلها من أبحاث أخرى . وهو أمر يدخل فى إطار الدجل ولا صلة له بالعلم .

وإذا كان من المؤلف أن تلحق هذه القائمة الأبحاث العلمية التي تقدم لنيل درجة علمية كالـدكتوراه والماجستير . فإنه في الأبحاث الخاصة والصغيرة عنها يمكن الاستعاضة بالإشارات الموجودة في هوامش الدراسة .

وترتب قائمة المراجع حسب الأحرف الأبجدية للمؤلف . وفي اللغات غير العربية يبدأ أسم المؤلف باسم العائلة ، وتتبع بعض الدراسات العربية ذلك ، وتكون الإشارة إلى المراجع كما يلي :

- (نصار) جابر جاد : التحكيم في العقود الادارية - دراسة مقارنة - ١٩٩٧ - دار النهضة العربية .

أما في كثير من الدراسات الأخرى ، كالأبحاث القانونية فإن كتابة المراجع تبدأ بالأسم الأول للمؤلف ، وهو الأقرب إلى اللغة العربية . فتكون الإشارة إلى المراجع السابق كما يلي :

- جابر جاد نصار : التحكيم في العقود الادارية - دراسة مقارنة - ١٩٩٧ - دار النهضة العربية .

وإذا كان للبحث مراجع بلغة أجنبية فيجب أن تذكر بنفس اللغة سواء بالنسبة لأسماء المؤلفين أو عناوين المراجع. ومثال للإشارة إلى مرجع باللغة الفرنسية :

De laubader (A) : Traité des contrats administratifs, F. modern et P. Delvolvé 2^e éd T.I , 1983 , p. 626 .

٧- الفهارس :

يمثل الفهرس ثبت بالموضوعات التي يحتويها البحث وذلك وفقا للخطة والترتيب الوارد في البحث مع الإشارة إلى أرقام الصفحات أمام كل جزئية من جزئيات البحث الواردة في الفهرس .

ولا تخفى أهمية الفهرس إذ أنه يعطى للقارئ والمطلع على البحث فكرة عن الموضوعات التي يشملها البحث ، مما يسهل قراءته ، والإطلاع عليه .

والفهرس إما أن يكون مرشد ودليل إلى أجزاء خطة البحث وكيفية تناولها ، ويسمى فهرس المحتوى . وإما أن يكون مرشد ودليل إلى رؤوس الموضوعات التي يحتويها البحث أي فهرس هجائي حسب ترتيب الحروف الهجائية

فترتب موضوعات البحث حسب الترتيب الهجائي فى اللغة
المكتوب بها البحث .

المطلب الثانى

طباعة البحث

طباعة البحث تستدعى اتخاذ إجراءات رسمية معينة .
كما أن هذه المرحلة لا يمكن أن تتم بنجاح إلا إذا كان للباحث
دور متميز فيها . وهو ما سوف نبحثه كما يلى فى فرعين :

الفرع الأول : إجراءات ما قبل الطبع

الفرع الثانى: دور الباحث فى مرحلة الطبع

وذلك كما يلى :

الفرع الأول

إجراءات ما قبل الطبع

تختلف الأبحاث فى الإجراءات التى يجب أن تستوفىها قبل الطبع وذلك كما يلى :

أولا : الأبحاث التى تقدم للحصول إلى درجات علمية ويشرف عليها مشرف معين من قبل المعهد ، أو الكلية ، التى يتم فيها التسجيل وفى هذه الحالة ، يتطلب ضرورة الحصول على موافقة المشرف على الطبع . ويجب أن تكون الموافقة مكتوبة . وتم اعتمادها من الجهات المختصة .

ثانيا : بالنسبة للأبحاث التى تنشر فى المجلات المتخصصة فيجب الحصول على رقم إيداع وترقيم دولى وذلك كما يلى : -

الإيداع لدى دار الكتب والوثائق الرسمية :

تنص المادة ٤٨ من قانون حماية حق المؤلف رقم ٣٥٤ لسنة ١٩٥٤ والمعدلة بالقانون رقم ٣٨ لسنة ١٩٩٢ »

يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو وطابعو ومنتجو المصنفات
الخاصة لأحكام هذا القانون بالتضامن فيما بينهم بإيداع نسخ
من مصنفاتهم وينظم وزير الثقافة بقرار منه الشروط
والأوضاع والإجراءات التي تحدد أحكام الإيداع وعدد النسخ
أو نظائرها البديلة ، وطرق حفظها ... » .

« ولا تسرى هذه الأحكام على المصنفات المنشورة
في الصحف والمجلات الدورية إلا إذا نشرت منفردة » (١) .

٢ - الترفيم الدولي الموحد للكتاب (ISBN)

ويتعلق هذا النظام بنشر الكتاب وسهولة الحفاظ على
حق المؤلف فيه ، وحفظه من الضياع . وسهولة ضبط ذلك
على النطاق الدولي . وينهض هذا النظام على أن يكون لكل
كتاب رقم خاص به لا يتكرر على مستوى العالم ويشرف
على عملية ضبط وتنظيم هذه الأرقام هيئة دولية مقرها
ألمانيا .

(١) وكانت المادة قبل تعديلها « يلتزم بالتضامن مؤلفو وناشرو
وطابعو المصنفات أن يودعوا نسخ بالمركز الرئيسي لدار الكتب
والوثائق القومية ... » .

ويمثل هذا الرقم رموزاً معنية ترتبط بدولة المنشأ ،
التي ينشأ فيها الكتاب ، ولغته ، وتاريخ نشره ، حتى يتحقق
للأفكار الواردة فيه أسبقية على ما يأتي بعدها . ويتكون هذا
الرقم من عشرة أرقام .

وعادة ما يطبع هذا الرقم في آخر صفحة في المؤلف
في مكان بارز ومميز ، ويحصل عليه المؤلفون من الهيئة
المصرية العامة للكتاب في مصر في إيصال يبين فيه اسم
المؤلف واسم المصنف ودار النشر والمطبعة التي قامت بطبع
الكتاب^(١) . وعلى سبيل المثال يكون كما يلي :

الفرع الثاني

دور الباحث في مرحلة الطبع

تمثل مرحلة الطبع الحلقة الأخيرة في إخراج البحث
العلمي إلى يد قارئه ، وهي مرحلة لها أهميتها الكبيرة . إذ

(١) انظر : رقم الإيداع المنيل به هذا الكتاب في آخر صفحاته .

يمكن لها أن تبرز جهد الباحث بصورة طيبة وصادقة ، إذا ما أحسن تنفيذها . وقد تقلل من جهد الباحث ، إذا أصابها الخلل . وعلى ذلك فإن الباحث يجب أن يتابع كل مراحل الطبع بدقة بالغة مع العاملين المسئولين عن ذلك .

وتشمل هذه المراحل ما يلي : -

أولاً : كتابة البحث على الكمبيوتر :

لقد أحدث جهاز الكمبيوتر ثورة حقيقية فى الكتابة سواء من حيث تنظيمها أم من حيث السرعة والقدرة الكبيرة على تصحيح الأخطاء ببساطة ويسر . وعلى ذلك يجب على الباحث أن يكتب بحثه على الكمبيوتر ، ويستفيد من هذه التقنية العالية فى الكتابة .

وإذا كانت بعض الجامعات - لا سيما الجامعات الأجنبية - تشترط كتابة البحث بخط معين ؛ فإن الجامعات المصرية لا تشترط ذلك . ولكن يمكن كتابة متن الرسالة بخط ١٤ والهامش بخط ١٢ وهو الشائع فى الكتابة .

ويجب أن يعهد الباحث إلى مكتب متخصص لكتابة الأبحاث . فالعاملين في هذه المكاتب لديهم الخبرة الكافية في الكتابة ، وفقاً للقواعد المتعارف عليها في ذلك .

ويجب على الباحث أن يراجع الكتابة بدقة ، تحاشياً للأخطاء المطبعية التي تقلل من قيمة البحث . ومن المؤسف حقاً أن هذه الأخطاء انتشرت في كثير من الرسائل والأبحاث وذلك نظراً لتسرع الباحث في إخراج بحثه دون أن يتأنى في مراجعة الطباعة .

ثانياً : إختيار نوع الورق وإمكانيات الطباعة .

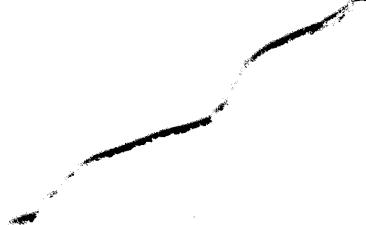
فعلى الباحث أن يكون له رأى في إختيار نوعية الورق ، وهو في هذه الحالة يوازن بين تكاليف الطباعة ، وإمكانية تسويق البحث والعائد منه .

على أنه في طبع رسائل الدكتوراه والماجستير التسي تقدم للحصول على درجة علمية من إحدى الجامعات ، فإن الطباعة يجب أن تكون على ورق أبيض لا يقل عن ٧٠ جرام أو ٨٠ جرام حسب الأحوال .

والطباعة الجيدة ، تضيف إلى البحث وتزيد من قيمته العلمية وتيسر للقارئ أن يطلع عليه بسهولة ويسر .

ثالثاً : تجليد البحث :

استكمالاً لعملية الطبع تأتي عملية التجليد ، أو تغليف البحث . وهي عملية لها أهميتها . إذا أن الغلاف هو أول ما تقع عليه العين . وكلما كان هذا التجليد أو الغلاف جميلاً ومنسقاً ، ومتناسقاً في ألوانه ، وخطوطه . فإن ذلك يُعَلَى من قيمة البحث . ويؤدي إلى حسن تقديره . وكذلك حق على الباحث أن يهتم بتجليد البحث وإخراجه في أحسن صورة.



Faint, illegible text at the top of the page, possibly a header or title.

Handwritten text in the middle of the page, appearing to be a list or a set of notes.

Large block of faint, illegible text in the lower middle section of the page.

Bottom section of the page containing faint, illegible text, possibly a footer or concluding remarks.

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that this is crucial for ensuring transparency and accountability in the organization's operations.

2. The second part of the document outlines the various methods and tools used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent data collection procedures and the use of advanced analytical techniques to derive meaningful insights from the data.

3. The third part of the document focuses on the role of technology in data management and analysis. It discusses how modern software solutions can streamline data collection, storage, and processing, thereby improving efficiency and accuracy.

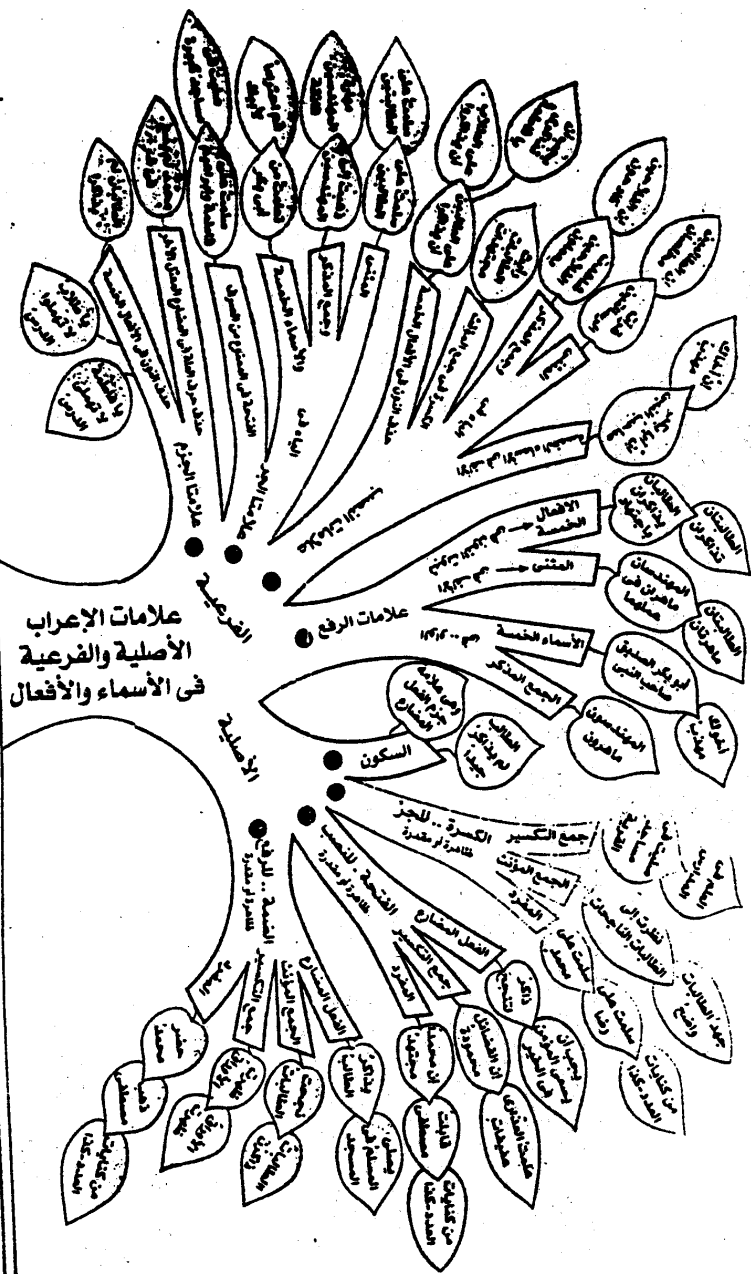
4. The fourth part of the document addresses the challenges associated with data management, such as data quality, security, and privacy. It provides strategies to mitigate these risks and ensure that the data remains reliable and secure throughout its lifecycle.

5. The fifth part of the document concludes by summarizing the key findings and recommendations. It stresses the importance of ongoing monitoring and evaluation to ensure that the data management processes remain effective and aligned with the organization's goals.

ملاحق الكتاب

وبه مجموعة مختارة من قواعد اللغة العربية من
كتاب أطلسى النحو العربى لجميع مراحل التعليم ،
تأليف / رضا سيد محمد عبد النبى .

توزيع قطاع الكتب بوزارة التربية
والتعليم - ج . م . ع .



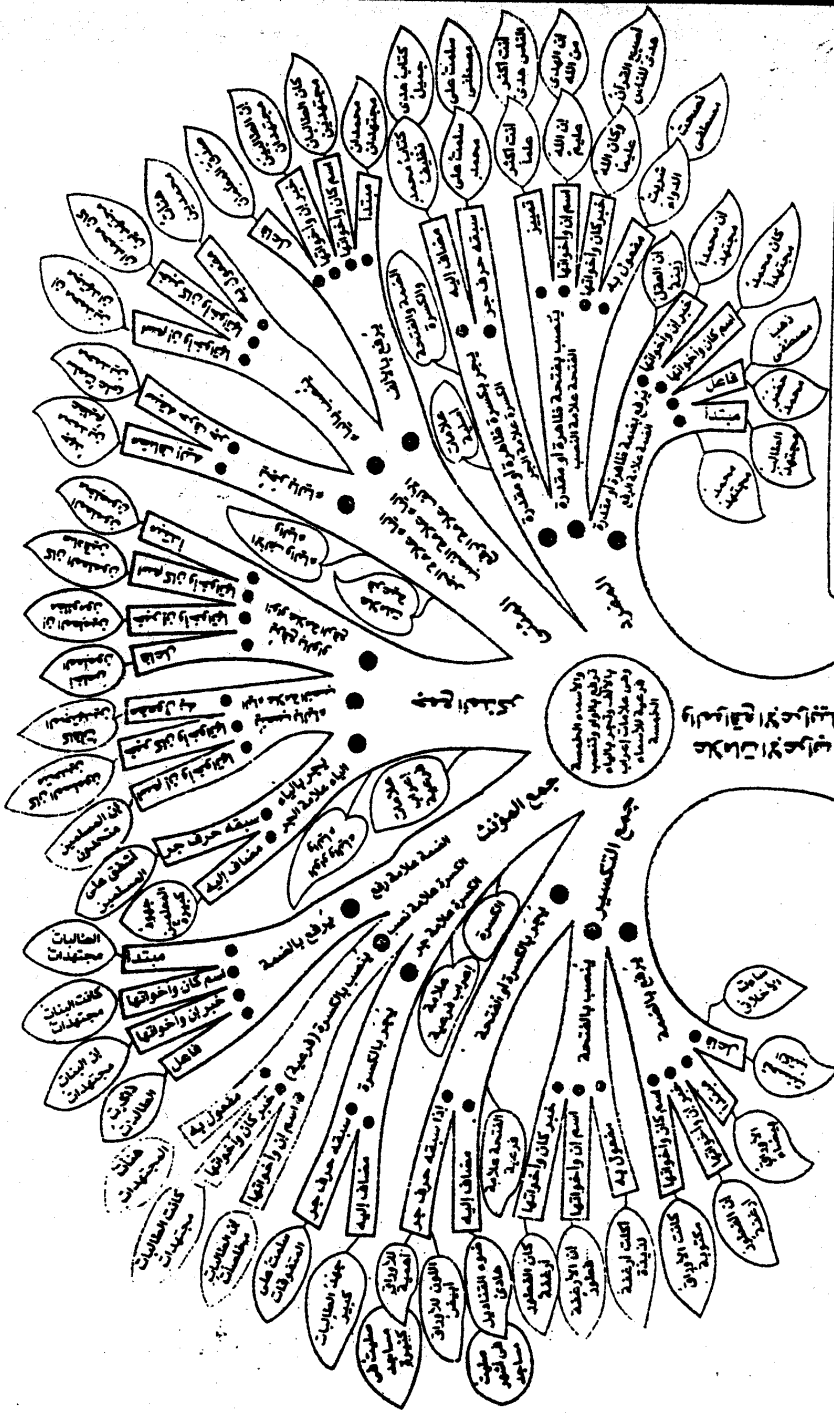
<p>● مواقع الرفع في الأسماء</p> <p>1- الألف الموحدة في حرفين متساويين</p> <p>2- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>3- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>4- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>5- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p>	<p>● مواقع النصب في الأسماء</p> <p>1- الألف الموحدة في حرفين متساويين</p> <p>2- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>3- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>4- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>5- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p>	<p>● مواقع الجزم في الأسماء</p> <p>1- الألف الموحدة في حرفين متساويين</p> <p>2- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>3- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>4- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p> <p>5- الألف الموحدة في حرفين غير متساويين</p>
---	---	---

4

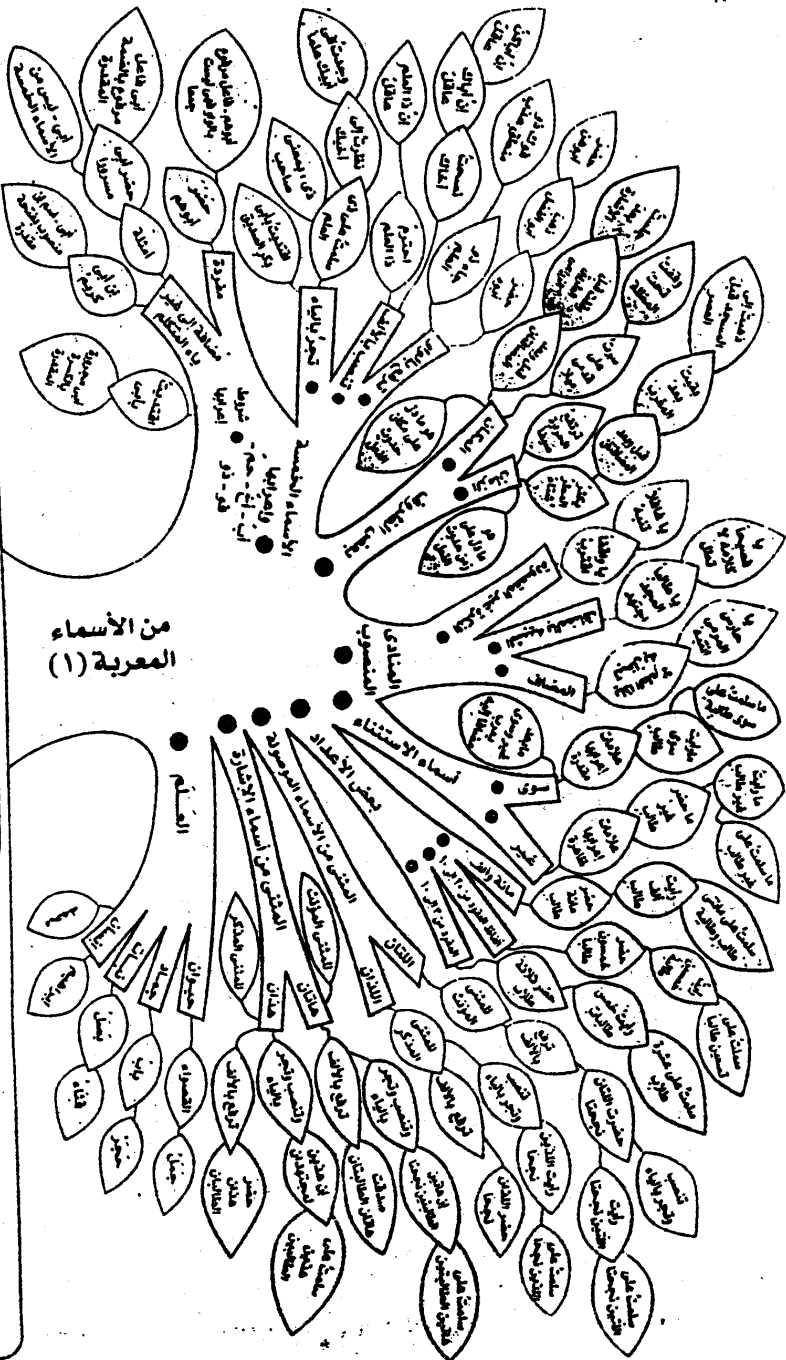
5

6

المواقع الإعرابية وعلامات الإعراب للأسماء



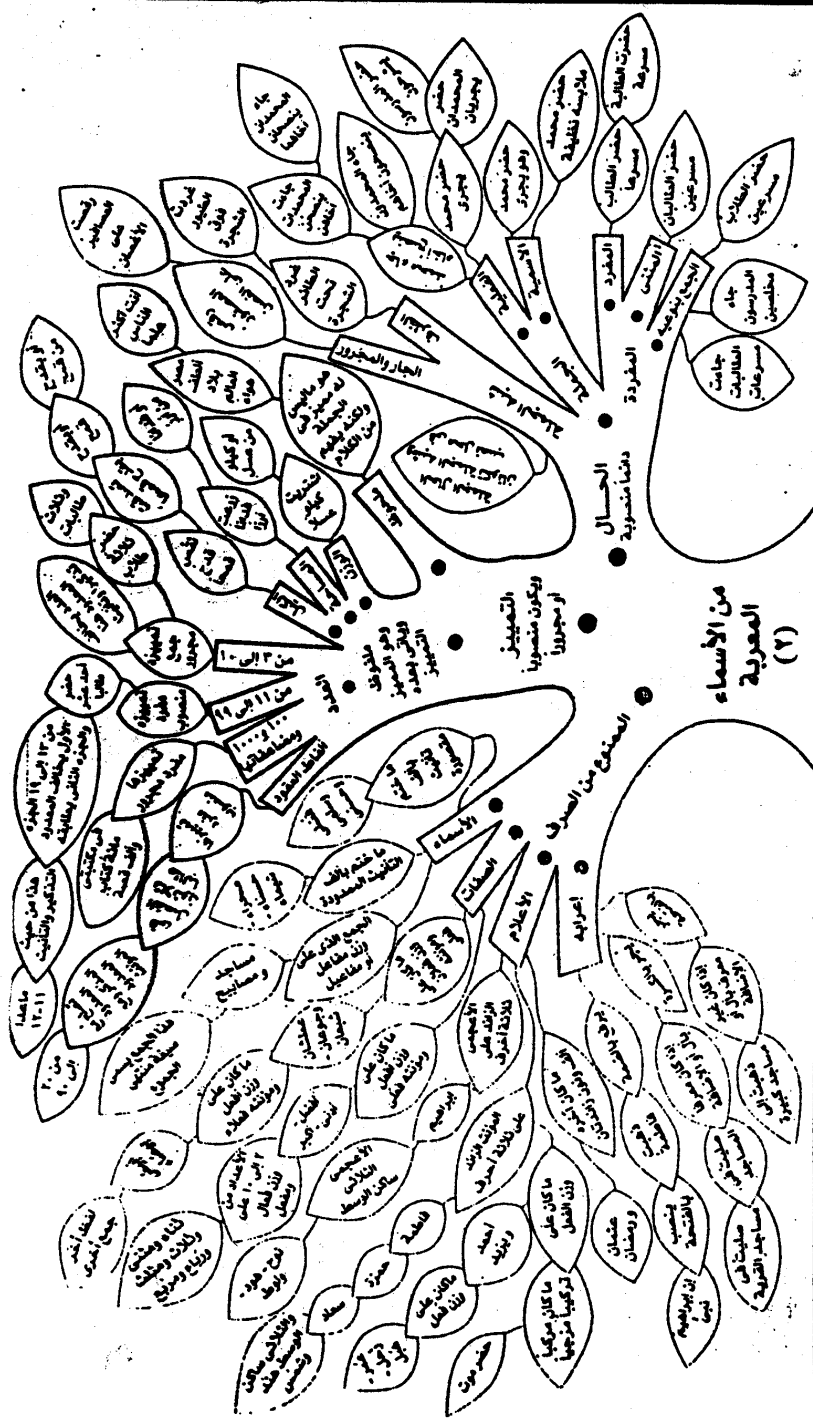
● مؤنثان حرف في الأسماء ● مؤنثان النسب في الأسماء ● مؤنثان الجهر في الأسماء ● الكلمة المصغرة



من الأسماء المعربة (1)

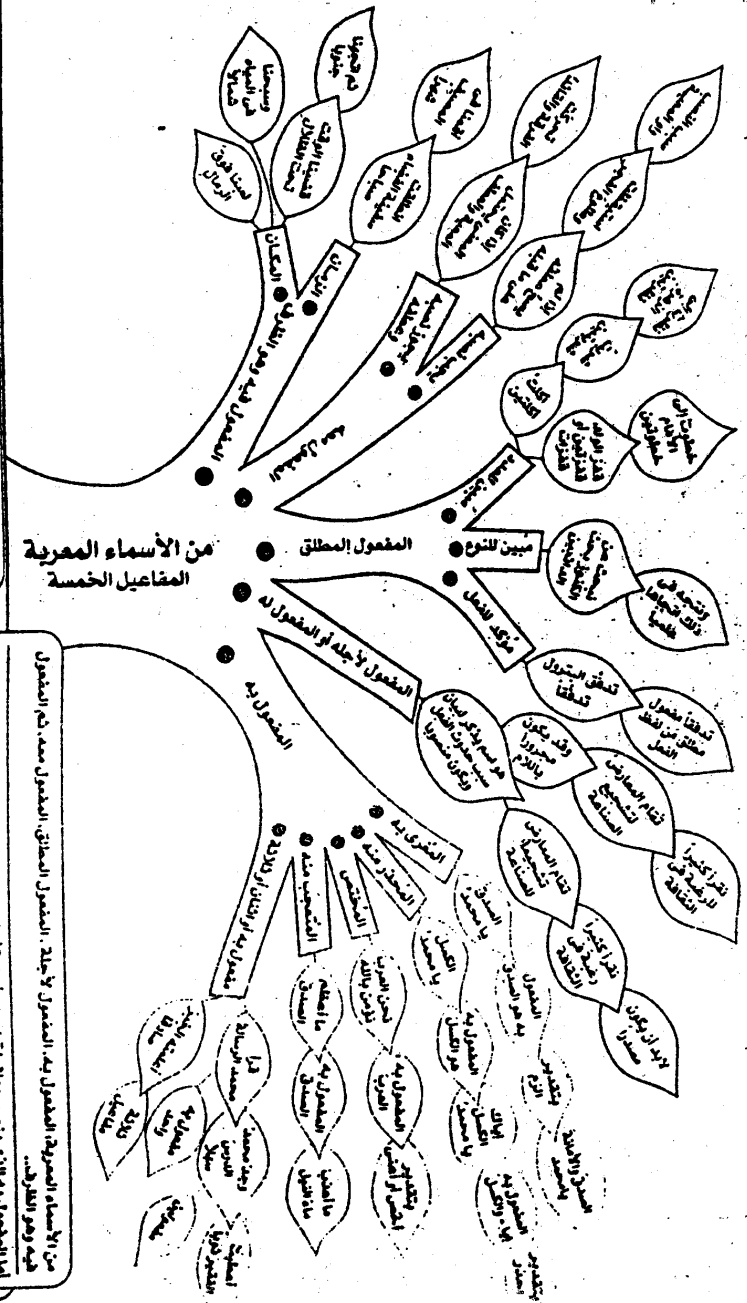
- بعض الظروف المنبوذة
- الأسماء الخمسة والظرف المنبوذ
- الأسماء المنبوذة
- الأسماء المستعارة
- الأسماء المأخوذة
- الأسماء المأخوذة من الأفعال

معنى الإعراب لغويًا، التوسيع... أما معنى الإعراب اصطلاحياً...
 هو تذكير عناصر الإعراب على آخر الاسم أو الفعل عندما يتغير
 موقعه في الجملة



- الحال هي لفظة أو جملة تبين هيئة الفاعل أو المفعول به أثناء حدوث الفعل ..
- التصغير هو ما يوضع قبله وهو المصغر .. والتصغير إما منصوب أو مجرول ومن الأضمار ..
- المعنى من الصرف هو المعنى من التصغير .. والتصغير هو لون منطوق غير مكتوب آخر الاسم ..

- الحال وأصنافها وأعرابها
- التصغير والتأنيدهما والصرف
- المعنى من الصرف
- القواعد والأصناف
- إعرابه



● المفعول به والواو معه مع الألف التي توضح كل نوع
 ● المفعول لأجله ويسمي المفعول له، كقولك: أكرهه وأكرهه
 ● المفعول المطلق والواو معه بالواو
 ● المفعول به وهو المفعول الذي سمي به وهو
 ● المفعول به وهو اسم يأتي بعد الواو ويكون
 ● مفعولاً أو اسماً أو ظرفاً

من الأسماء المعربة المقاعيل الخمسة
 ● المفعول المطلق
 ● المفعول لأجله أو المفعول له
 ● المفعول به
 ● المفعول به والواو معه مع الألف التي توضح كل نوع
 ● المفعول لأجله ويسمي المفعول له، كقولك: أكرهه وأكرهه
 ● المفعول المطلق والواو معه بالواو

من الأسماء المعربة المقاعيل الخمسة
 ● المفعول المطلق
 ● المفعول لأجله أو المفعول له
 ● المفعول به
 ● المفعول به والواو معه مع الألف التي توضح كل نوع
 ● المفعول لأجله ويسمي المفعول له، كقولك: أكرهه وأكرهه
 ● المفعول المطلق والواو معه بالواو

الفهرس

رقم الصفحة

الفصل الأول

٩ ماهية البحث العلمى ومناهجه

المبحث الأول

١٠ ماهية البحث العلمى وأنواعه

١٠ المطلب الأول : مفهوم البحث العلمى وأهميته

١٠ الفرع الأول : تعريف البحث العلمى

١٥ الفرع الثانى : أهمية البحث العلمى

٢٢ المطلب الثانى : أنواع البحث العلمى

٢٣ الفرع الأول : البحوث المتعلقة بالعلوم التطبيقية

٢٥ الفرع الثانى : البحوث المتعلقة بالعلوم الإنسانية

المبحث الثانى

٢٨ مناهج البحث العلمى

٢٨ المطلب الأول : مفهوم المنهج العلمى

٣٤ المطلب الثانى : أنواع المنهج العلمى

٤٩ الفصل الثانى : الأطر الحاكمة للبحث العلمى

المبحث الأول

- ٥٠ الإطار الشخصي وتأثيره في البحث العلمي
٥١المطلب الأول : الباحث
٦٠المطلب الثاني : المشرف على البحث

المبحث الثاني

- ٦٧ الإطار الموضوعي للبحث العلمي
٦٨المطلب الأول : اختيار موضوع البحث
الفرع الأول : القواعد التي تؤثر في تحديد المشكلة
٧٠محل البحث
٧٠أولا : تعريف المشكلة البحثية
٧١ثانيا : صياغة المشكلة البحثية
٧٣الفرع الثاني : اسس اختيار موضوع البحث
٧٧الفرع الثالث : اختيار عنوان البحث
٧٨المطلب الثاني : إعداد خطة البحث وتقسيمه
٧٩الفرع الأول : خطة البحث
٨٢الفرع الثاني : تقسيم البحث
٨٢أولا : التقسيم الثنائي
٨٥ثانيا : التقسيم المتعدد للبحث

- ٨٧ ثالثا : ضوابط تقسيم البحث
٩٠ رابعا: مقدمة البحث وخاتمته

الفصل الثالث

- ٩٣ أدوات البحث العلمى

المبحث الأول

- ٩٥ تحديد المراجع المتصلة بالبحث
٩٧ المطلب الأول : المكتبة
٩٩ الفرع الأول : آداب التعامل مع المكتبة
٩٩ أولا : آداب التعامل مع المكتبة كمكان
١٠١ ثانيا: آداب التعامل مع العاملين فى المكتبة
١٠٢ ثالثا: آداب التعامل مع الكتاب
١٠٧ الفرع الثانى : أنواع المكتبات
١٠٨ أولا : تقسيم المكتبات من حيث تقديم الخدمة
١١٠ ثانيا: تقسيم المكتبات من حيث الملكية
١١٢ ثالثا: تقسيم المكتبات من حيث محتواها
١١٣ الفرع الثالث : الاستفادة من المكتبة
١١٤ أولا : تنظيم وترتيب الكتب داخل المكتبة
١٢٠ ثانيا: كيفية الحصول على الكتاب

- المطلب الثاني : الوسائل الميدانية ١٢٣
الفرع الأول : الاستبيان ١٢٣
الفرع الثاني : المقابلة ١٣٢
المطلب الثالث : الكمبيوتر والانترنت ١٣٨
الفرع الأول : الحاسب الآلى ١٤٠
الفرع الثاني : الانترنت ١٤٦

المبحث الثاني

- تجميع المعلومات والبيانات ١٥٢
المطلب الأول: أنواع المراجع والمصادر ١٥٣
الفرع الأول : الرسائل العلمية ١٥٥
الفرع الثاني : المؤلفات العامة ١٦٣
الفرع الثالث : الأبحاث الخاصة والمقالات ١٦٥
أولاً : الأبحاث الخاصة ١٦٥
ثانياً: المقالات ١٧٠
الفرع الرابع : المصادر الأخرى
أولاً : التقارير ١٧٢
ثانياً : المضايط الرسمية ١٧٣
ثالثاً : أحكام القضاء ١٨٦

- المطلب الثاني : كيفية الرجوع إلى المراجع ١٩٠
الفرع الأول : توقيت ارتياد الباحث لمراجعته ١٩١
الفرع الثاني : تنظيم الرجوع إلى المراجع ١٩٥
المطلب الثالث : تدوين المعلومات والبيانات ١٩٨
الفرع الأول : أنواع التدوين ٢٠٠
أولا : التدوين اليدوي ٢٠٠
ثانيا : التدوين الآلي ٢٠١
الفرع الثاني : نظم التدوين ٢٠٣
أولا : التدوين بالبطاقات ٢٠٤
ثانيا : التدوين بالملف ٢٠٩
ثالثا : التدوين عن طريق الكراسة ٢١٠
رابعا: التدوين عن طريق التصوير الضوئي ٢١١

الفصل الرابع

- ٢١٥ كتابة البحث وإخراجه

المبحث الأول

- ٢١٩ كتابة البحث
المطلب الأول : قواعد الكتابة ٢١٩
المطلب الثاني : اسلوب الكتابة ٢١٩

الفرع الثاني : الالتزام بقواعد اللغة العربية في

- ٢٢٥ ضبط الجمل والعبارات
- ٢٢٥ أولاً : علامات الترقيم والضبط
- ٢٢٨ ثانياً: سلامة قواعد اللغة والإملاء
- ٢٣٠ الفرع الثالث : الالتزام باخلاقيات البحث العلمي
- ٢٣٠ أولاً : البعد عن الافتخار وتضخيم الذات
- ٢٣١ ثانياً: العدالة مع آراء الآخرين
- ٢٣٣ الفرع الرابع : توثيق البحث العلمي
- ٢٣٣ أولاً : التوثيق بالهامش
- ٢٣٧ ثانياً: التوثيق بالمتن
- ٢٣٩ المطلوب الثاني : مراحل الكتابة
- ٢٤٠ الفرع الاول : المسودة الأولى
- ٢٤١ أولاً : من أين يبدأ الباحث الكتابة
- ثانياً: كيف يستخدم الباحث المعلومات والبيانات
- ٢٤٢ المتوافرة لديه في الكتابة
- ٢٤٥ ثالثاً: فائدة المسودة الأولى
- ٢٤٦ الفرع الثاني : المسودة النهائية للبحث

المبحث الثاني

الإخراج النهائي للبحث

٢٥٠	المطلب الأول : التنظيم النهائي للبحث
٢٥٧	المطلب الثاني : طباعة البحث
٢٥٨	الفرع الأول : إجراءات ما قبل الطبع
٢٦٠	الفرع الثاني : دور الباحث في مرحلة الطبع
٢٦٥	ملاحق الكتاب
٢٧٧	الفهرس

رقم الايداع : ٢٠٠٢/٣٩٤٧

I.S.B.N : الترقيم الدولي

977 - 04 - 3722 - 0